نقد التجربة الناصرية
رؤى من الداخل

أمين اسكندر



نقد التجربة الناصرية
رؤى من الداخل

إعداد
أمين اسكندر

الطبعة الأولى
٢٠٠٩



عنوان الكتاب: نقد التجربة الناصرية رؤى من الداخل
إعداد : أمين اسكندر
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف : عمرو عامر
المحرر العام : محمود الوردانى
المستشار الاعلامى : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٣٣٦٧
الترقيم الدولى : ٩٧٧-٣١٣-٢٨٩-٧

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

الإهداء :

إجتهدنا فى الفكر والحركة
حاولنا أن يكون المستقبل نصب أعيننا
على أمل ورجاء أن يكون الآتى أفضل

المحتويات

مقدمة

منتدى الفكر القومى

فى محاولة من بعض الناشطين الناصريين المنتمين للحركة الناصرية والتى عرفت بالناصرية الجديدة أو بجيل السبعينات من القرن العشرين أو بالحساسية الجديدة فى الحركة الناصرية وكلها أوصاف تم إطلاقها على الناشطين الناصريين الذين دخلوا معترك النضال القومى الناصرى منذ السبعينات من القرن العشرين فى مواجهة انقلاب السادات فى مايو ١٩٧١ ضد سياسات الزعيم جمال عبد الناصر والتى جسدها فى المشروع النهضوى القائم على ثلاثة شعارات رئيسة هى الحرية والاشتراكية والوحدة فى مواجهة الاستعمار والتخلف والتجزئة.

وكانت مصر فى ظل السياسات الناصرية مجسدة لآمال وطموحات الجماهير العربية – المصرية وكانت عبر رجالاتها من المنفذين لهذا المشروع / الحلم على الأرض بمثابة الحركة الناصرية التى ضمت الدولة العاملين مع عبد الناصر الثائر والمحرر وقائد الدولة المصرية، إلا أنه وبعد الرحيل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى محمد انور السادات الحكم من بعده وبمباركة معظم رجالات الدولة فى حقبتها الناصرية. وفى ١٤ مايو ١٩٧١ قاد السادات انقلابا ضد رجالات عبد الناصر المؤمنين بخطه السياسى ونهجه الأيديولجى ووضع رموزهم فى السجن، وبدأ تنفيذ الانقلاب الذى وصفته الجماهير بأن السادات يسير على طريق عبد الناصر بأستيكه.

وعاش الوطن فى أزمة، وبزغ على سطح الحياة السياسية المصرية جيل جديد لم ينضم فى معظمه إلى أى مؤسسة من مؤسسات الدولة فى حقبتها الناصرية، وانخرط فى الدفاع عن مشروع عبد الناصر ورؤيته فى نهضة الأمة وتجسيداته على الأرض، وقد عبرت جريدة الطلاب – لسان حال إتحاد طلاب الجمهورية فى هذه الفترة عن هذا الجيل وعن دفاعه البطولى ضد الرجعية التى خرجت من أوكارها بمساندة واضحة من السادات قائد الانقلاب فى مايو ١٩٧١، ورفع الناشطون من الجيل السبعينى اكذك شعارات ثلاثة :

أولها : عبد الناصر وسط الناس والناصرية فى الشارع وليست فى سلطة الدولة.

ثانيها : حق الناصريين فى التنظيم المستقل.

ثالثها : العمل النشط من اجل بلورة الناصرية كنظرية للتعبير.

ونستطيع أن نؤكد وبتواضع تام، أن الجيل السبعينى من الناصريين أو حركة الناصريين الجدد نجحت فى تحقيق هذه الانجازات الثلاثة.

إلا أن الازمة اشتدت فى مصر من جراء سياسات الانقلاب لذلك رأينا أن نقدم نقداً للتجربة من داخلها ومن قلب المؤمنين بها والمناضلين من أجل عودة مشروعها لإيمانهم بأنه المشروع النهضوى الحقيقي والمستقبلى لهـذه الأمة وهذا الوطن.

ونحن نقدم نقدنا للتجربة وفى مواجهة نقد ثأرى قام به الاعـداء فـى الخارج أو الخصوم فى الداخل، ولم يكن نقداً بريئاً بأى حال من الأحـوال، حيث جاء مصاحباً لأكبر عملية غسيل مخ المواطن العربى المصرى.

عند هذا تأسس منتدى الفكر القومى وتشكل له مجلس إدارة عام ١٩٩٦ تقريباً – وكانت تلك هى ثمرات أول ندوة يعقدها تحت شعار " نقد التجربـة الناصرية من الداخل " شارك بالأوراق فيها باحثون وناشطون من المؤمنين بالناصرية ومشروعها النهضوى الشامل.

ولم يكن نقد التجربة الناصرية من الداخل بغرض التطهر من الأخطاء، فلكل فعل تاريخى كبير سلبياته وأضراره من منظـور المتضـررين منـه، وثورة يوليو بكل سياساتها و صراعاتها مع الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، ولم يكن نقدنا أيضاً بغرض إدعاء الحكمة بأثر رجعـى لأجـل أن نضيف رتوشاً على ملامح رسمتها الاحداث بغرض التجميل ولكـن لأننـا ارتأينا أن خصوم الداخل لابد أن نمد جسور الحوار معهم من أجل المستقبل وبالذات بعد أن اشتد الكرب على المصريين وتقلص الدور المصرى وضاع النفوذ واضمحلت الهيبة، وأصبح من اليقين بأنـه لاخـلاص لمصـر مـن الانقلاب الذى حدث فى مايو ١٩٧١ وظل قائماً حتى الأن إلا بوحدة القـوى السياسية المعارضة لتلك السياسات الانقلابية وكذلك بمحاولة بنـاء رافعـة اجتماعية / سياسية للتغيير فى البلاد.

وقد جاءت تلك الاوراق من أجل تحقيق ذلك سواء كان علـى محـور قراءة جادة لعلاقة عبد الناصر بالقوى السياسية ومحاولة وضـع الخـلاف

السياسى فى إطار العداد السياسى الموضوعى المعبر عن خلاف فى الرؤى حول دور مصر وحول المشاكل المنتظرة للحل لصالح اوسع الطبقات الشعبية أو على محور مد الجسور مع الحركات السياسية بالعمل على بناء لبنات على أصعدة المستقبل حتى لا يحكم الماضى بصراعاته وخلافاته المستقبل، وفهم ما تم فى إطار المرحلة التاريخية التى كانت مواكبة للأحداث.

وأترك للقارئ الكريم الحكم على هذه المحاولة من خلال اوراقها، وإذا كان لنا دور فهو إننا حفظنا لهذه التجربة اوراقها حتى تكون جزءاً من ذاكرة الحركة الناصرية وصفحات من سجل تاريخها.

أمين اسكندر

مؤسسون وأعضاء مجلس أدارة
منتدى الفكر القومى

المهندس	محمد سامى	رئيساً لمجلس الأدارة
الأستاذ	عبد الله السناوى	أميناً عاماً
الآستاذ	عصام الإسلامبولى	مستشاراً قانونياً
الدكتور	محمد شومان	مستشاراً للبحوث والدراسات
الأستاذ	جمال فهمى	مستشاراً إعلامياً
الأستاذة	أمل محمود	مستشاراً مالياً واداريأ
المهندس	طارق النبراوى	عضواً
الأستاذ	مجدى المعصراوى	عضواً
الدكتور	محمد عباس	عضواً

المحور الأول

"الناصرية فى إطار الحركة الوطنية المصرية"

ثورة ٢٣ يوليو والماركسيون المصريون بين التعاون والصدام

أ. عبد الغفار شكر

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى..

تتهيأ مصر – وهى تدخل القرن الواحد والعشرين – لبدء مرحلة تاريخية جديدة تطوى صفحة النصف الثانى من القرن العشرين، وتطوى معها صفحة ثورة ٢٣ يوليو التى قادت مصر والوطن العربى خلال هذه الحقبة نحو آفاق لم تكن تخطر على البال، وحققت بالفعل إنجازات كبيرة، لا يقلل من شأنها ما يحدث اليوم من تراجع عنها وعدوان عليها. وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو توشك أن تصبح من ذكريات الماضى فإنها لن تفقد – رغم ذلك – تأثيرها على مستقبل مصر والوطن العربى، فالانجازات التى حققتها والأهداف التى صاغتها للنضال الشعبى سوف تبقى علامات تهتدى بها الأجيال القادمة فى سعيها لا ستئناف مسيرة الثورة العربية بمفهومها الشامل سوف تبقى الحرية والاشتراكية والوحدة أهدافاً كبرى للنضال الشعبى فى مصر والوطن العربى يتحقق من خلالها ما ضحت الأجيال السابقة من أجله من استقلال وطنى وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية ولأن التقدم على طريق المستقبل لن يكون مأمونا بدور الاستفادة من خبرات الماضى، فإن الحاجة ماسة إلى استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجربة ثورة ٢٣ يوليو والانطلاق منها لبدء المرحلة التاريخية الجديدة. لن تكون ثورة ٢٣ يوليو حدثا عابرا فى تاريخ مصر. بل هى إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين، إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر – مرحلة النضال ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرا دورى الملكى الفاسد، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية، بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى العالمى[١].

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا. وبهذه الصفة فهناك الكثير مما يتعين دراسته فى خبرة الثورة، وكيف نجحت فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من عقبات، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية إلى عملية ثورة متكاملة تمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى، وإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادى، وكيف نجحت فى التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية [٢] ليس من شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣ يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى عاشها المجتمع

المصرى فى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٥٢. كانت هذه الجماعة على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت، أى التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت من قوى من خارج نخبة الحكم، ولم تشارك فى هذا الحكم أو تقترب منه، وكانت بمثابة النقيض له، وتضم الجناح اليسارى من شباب حزب الوفد، والمنظمات الشيوعية، ومصر الفتاة، والحزب الوطنى الجديد، والاخوان المسلمين [٣].

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى وما يتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار فى الداخل. كانت هذه القضية هى محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية، كما كانت أساس العلاقة التى نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينات. وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية. ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة. وسوف نكتفى فى هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة فى نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، وما شهدته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية.

(١) جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات :

لا يمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى، ومن بينها الماركسيين المصريين، فهما سليما ما لم ننظر إليها فى إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع برفض

نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه، يدين أحـزاب الأقليـة التـى اسـتخدمها الاستعمار والقصر الملكى لإضعاف الحركة الوطنية، ويتشـكك فـى قـدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعتـرف بدور لقوات الاحتلال فى الدفاع عن مصر. جيل جديد اجتذبته أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنيـة جديـدة تناهض الحكم فى مقدمتها الإخوان المسلمون ومصـر الفتـاة والتنظيمـات الشيوعية المتعددة. وملأ هذا الجيل الساحة السياسية فـور انتهـاء الحـرب العالمية عام ١٩٤٥، ومارس كافة أشكال النضال السياسى ابتداء من تسـيير المظاهرات وتنظيم الإضرابات، إلى إصدار الصحف وتوزيع المنشـورات، إلى إنشاء النقابات العالمية والمهنية والكيانـات الجبهويـة، إلـى ممارسـة الاغتيالات السياسية للزعماء السياسيين المرتبطين بالاسـتعمار والقصـر. واستوعبت حركة هذا الجيل الجديد كافة فئات الشعب من طلاب الجامعـات والمدارس الثانوية إلى عمال الصناعة والخدمات إلى المهنيين والمثقفين، ولم يكن ضباط البوليس والجيش خارج هذه الحركة السياسية الجديدة، حيث شهد النصف الثانى من الأربعينات إضرابات صريحة لضباط البوليس كان آخرها فى إبريل ١٩٤٨، ولولا إعلان الحرب فى مـايو ١٩٤٨ ودخـول الجـيش المصرى أرض فلسطين لشهدت البلاد تطوراً خطيراً فـى موقـف رجـال البوليس وضباط الجيش، خاصة وأن السنوات السابقة كانـت قـد كشـفت بوضوح أن عدداً غير قليل من هؤلاء الضباط قـد ارتـبط بالفعـل بهـذه التنظيمات السياسية الجديدة، يستوى فى ذلك ضباط البوليس وضباط الجيش، وكان أنشط هذه التنظيمات فى تجنيد هؤلاء الضباط حركة الإخوان المسلمين والتنظيم الماركسى المعروف باسم الحركة الديمقراطيـة للتحـرر الـوطنى (حدتو) الذى كان بناؤه التنظيمى يضم قسما للجيش.

كانت القضية الوطنية هى الشغل الشاغل لأبناء هذا الجيل الجديـد مـن الضباط، الذين التحقوا بالجيش المصرى بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، حيث سمحت بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى، مما تطلب التوسـع فـى عـدد الضباط، وأدى هذا التوسع إلى التحاق أبناء الفئات الوسطى بالجيش، فلم يعد قاصراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية أو أبنـاء كبـار مـلاك الأراضـى الزراعية من الإقطاعيين. وكما كان طلاب الجامعـات وعمـال المصـانع والخدمات والمثقفون والمهنيون منشغلين بالقضية الوطنية، كان أقرانهم مـن ضباط الجيش مهمومين بها فى معسكراتهم سواء فى مرسى مطـروح فـى أقصى شمال البلاد إلى منقباد فى وسط الصعيد إلـى جبـل الأوليـاء فـى

السودان. ولم يقتصر اهتمامهم بالقضية على الارتباط بالتنظيمات السياسية الجديدة كالإخوان المسلمين والشيوعيين، بل شكلوا تنظيمات سرية خاصة بهم فى قلب الجيش مستقلة عن هذه التنظيمات مثل التنظيم الذى أسسه بعض الطيارين وشارك فيه عبد اللطيف البغدادى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد العزيز سعودى، والتنظيم الذى أسسه جمال منصور وزملاؤه فى الجيش. أما جمال عبد الناصر نفسه فإنه قبل أن ينهى دراسته الثانوية كان قد تعرف على الواقع السياسى فى مصر وعلى الأحزاب السياسية، وكان قد نشط لبعض الوقت فى إطار حزب الوفد ومصر الفتاه والأخوان المسلمين. وفى النصف الأول من الأربعينيات، وقبل تأسيس جماعة الضباط الأحرار، قام بعض ضباط الجيش المرتبطين بتنظيمات سياسية، أو الذين آثروا تشكيل تنظيمات خاصة بهم، بأنشطة سياسية بالفعل مثل محاولة تهريب الفريق عزيز المصرى للالتقاء بقوات المحور فى العلمين (مجموعة سعودى والبغدادى)، أو مساندة الملك فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ضد تدخل الانجليز لتشكيل وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا، إلى اغتيال أمين عثمان باشا وزير المالية الوفدى (أنور السادات وحسين توفيق). وفى مرحلة تالية نظم بعض الضباط معسكرات لتدريب الفدائيين تمهيدا للحرب فى فلسطين. هكذا كانت حركة ضباط الجيش الشبان جزءاً من الحركة الوطنية المصرية خلال الأربعينيات، وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ سببا مباشراً فى المد الجديد الذى شهدته الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة، وإلى تلك الفترة بالذات يعود تبلور فكرة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة داخل الجيش بعيدا عن الارتباط بأى قوة سياسية أخرى. نعم نشأت جماعة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة، لكنها فى نفس الوقت كانت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية فاتفقت المهمة الاستراتيجية للحركة الوطنية أى انتزاع استقلال مصر بالقضاء على القهر الاستعمارى وإنهاء الاستغلال الإمبريالى[٤]. وهكذا كان هناك ما يجمع الضباط الأحرار بالتنظيمات السياسية الأخرى وما يدعوهم للتعاون معها. ولم يكن ذلك بعيدا عن انتفاضة جيل الغضب بكل صورها، والتى استمرت طوال النصف الثانى من الأربعينيات حتى قيام ثورة سنة ٥٢. ان التداخل بين جماعة الضباط الأحرار عند تأسيسها وباقى التنظيمات السياسية الرافضة لنظام الحكم يتأكد بوضوح من تشكيل الخلية الأولى للضباط الاحرار، التى عقدت أول اجتماع لها فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩ وضمت جمال عبد الناصر، خالد محيى الدين، عبد الحكيم عامر، عبد المنعم عبد الرؤوف، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم [٥]. فقد كان خالد

محيى الدين مرتبطا بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وعبد المنعم عبد الرؤوف عضوا بجماعة الاخوان المسلمين وكذلك كمال الدين حسين، بينما كان جمال عبد الناصر قد انشغل فى فترة سابقة بالاتصال بالاخوان المسلمين ومصر الفتاه. ولعل هذا التداخل كان أحد جذور تذبذب العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات بعد استيلاء جماعة الضباط الأحرار على الحكم، وهو ما سوف نوضحه بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد، هكذا كانت الظروف مهيأة لقيام علاقة وثيقة بين جماعة الضباط الأحرار والماركسيين المصريين، كانت توجد فى هذا الوقت (نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات) العديد من التنظيمات الماركسية أكبرها وأكثرها تأثيراً الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، والحزب الشيوعى المصرى، ومنظمة طليعة العمال التى عرفت باسم المنظمة الشعبية الديمقراطية (د. ش) وباسم حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى فيما بعد، وإلى جوارها مجموعة من التنظيمات الصغيرة التى كانت طرفا فى الصراع مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيما بعد مثل النجم الأحمر الشيوعى، وطليعة الشيوعيين المصريين، ونواة الحزب الشيوعى المصرى [٦]، كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) هى التنظيم الماركسى الوحيد الذى أسس قسما تقوده لجنة تتكون من الضابط أحمد حمروش كمسئول سياسى، والضابط شوقى فهمى حسين كمسئول تنظيمى، ووكيل النيابة أحمد فؤاد كمسئول تثقيف، يقول أحمد فؤاد أنه تعرف على جمال عبد الناصر عن طريق خالد محيى الدين [٧]، وأن لجنة قسم الجيش وافقت على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار يكون أحمد فؤاد مسئولاً عنها [٨].

وكان خالد محيى الدين قد رتب لقاءً بين جمال عبد الناصر والرفيق بدر (سيد سليمان رفاعى) سكرتير عام الحركة جرى فيه استعراض الأوضاع السياسية فى البلاد، كان التوجه العام للماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم يعطى الأولوية للقضية الوطنية والديمقراطية، حيث كان برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فى هذه الفترة يدور حول طرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر فى أية أحلاف عسكرية مع دول الغرب وعقد معاهدة صداقه مع الاتحاد السوفيتى، كما طالبت بتأميم قناة السويس، وتوسيع الحريات الديمقراطية بإلغاء القيود التشريعية التى تحد من حرية الصحافة و الاجتماع وتكوين الأحزاب والإفراج عن المسجونين السياسيين، وطالبت بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع، وذلك من غير أن تضع اقتراحا بحد أقصى للملكية

الزراعية وتأميم الاحتكارات [٩]، أما الحزب الشيوعى المصرى فقد تشكل على أساس تقرير سياسى صدر باسم " تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر " جاء فيه أن مصر ستمر بثورتين هما الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وان الثورة العاجلة هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى تصفى السيطرة الاستعمارية وبقايا الإقطاع، وأن عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن الإقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة،وأن قوى الثورة هى الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين والمثقفين مع إهمال دور البورجوازية الوطنية واعتبارها طبقه خائنة للثورة الوطنية، ولابد من قيادة الطبقة العاملة للحركة الثورية، ولتحقيق هذه القيادة لابد من تكوين الحزب الشيوعى المصرى لمهمة عاجلة وملحة للثورة [١٠]، ولم يكن هناك خلاف جوهرى بين التنظيمات الشيوعية رغم تعددها حول المرحلة الثورية وأولوية القضية الوطنية، وبالتالى فإنه لم يكن هناك ما يحول دون التعاون بين الماركسيين المصريين وبين الضباط الشبان الذين نشطوا سياسيا من أجل القضية الوطنية، وتعتبر العلاقة التى نشأت بين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وبين جماعة الضباط الأحرار تأكيدا لهذه الحقيقة، وقد ساعد على تطور هذه العلاقة واستمرارها ما شهدته مصر خلال هذه الفترة وخاصة ما بين عامى ١٩٥٠، ١٩٥٢ من تطور ملحوظ لنضالات القوى التقدمية وامتلاكها نفوذا سياسيا وجماهيريا متزايدا، فقد نشطت حركة أنصار السلام التى كانت تتخذ من مجلة الكاتب الأسبوعية منبرا لها، وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لعمال نقابات مصر إلى تطوير الحركة العمالية، فشهدت مصر ٤٩ اضرابا عماليا عام ١٩٥١، واستعادت اللجنة الوطنية للطلاب نشاطها مرة أخرى، وكان ثلثا قياداتها أعضاء فى الجبهة التى شارك فيها الماركسيون ويسار الوفد، وأخيرا فقد شهدت الحركة النسائية أيضا تطورا ملحوظا [١١] وتطورت الأحداث خلال هذه الفترة فرفعت كل القوى الوطنية شعار مقاطعة الانجليز، ونجحت ضغوط القوى الوطنية فى إجبار الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ على وقف المفاوضات مع الإنجليز وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩، قدمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى خدمات هامة لجماعة الضباط الأحرار، وكان لأحمد فؤاد شخصيا دور أساسى فى العلاقة التى نشأت بين التنظيمين، فقد شارك فى كتابة منشورات الضباط الأحرار التى كانت تطبع فى المطبعة السرية لحدتو، وكان خالد محيى الدين وجمال عبد الناصر يشتركان فى كتابة بعض هذه المنشورات، وبعد حريق القاهرة فى

٢٦ / يناير ١٩٥٢ أصبحت (حدتو) هى الجهة التى تقوم بطبع وتوزيع المنشورات [١٣]، كما تولت طباعة المجلة السرية للضباط الأحرار " النصر " [١٤]، لم تقتصر العلاقة بين (حدتو) والضباط الأحرار على طباعة وتوزيع منشورات الضباط الأحرار، بل اقترح أحمد فؤاد أن يكون للثورة أهداف محددة ووافق جمال عبد الناصر على ذلك، وقدم أحمد فؤاد اقتراحا بالأهداف الستة التى أقرت وصدر بها منشور [١٥]، وبالإضافة إلى هذه المساعدات قامت (حدتو) بتوفير عضوية جديدة للضباط الأحرار، يقول خالد محيى الدين عن ذلك "عرض أحمد فؤاد فكرة انضمام ضباط حدتو لتنظيمنا، ووافق جمال عبد الناصر لكنه اشترط كعادته أن ينضم الأعضاء فرادى.. أى كأفراد وليس كمجموعة منظمة.. وقبل أحمد فؤاد، أو بالدقة قبلت حدتو، وبدأ تنظيم الضباط الأحرار يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء (حدتو) وانضم أيضا عدد لا بأس به منهم.. محمود المانسترلى و د. محمود القويسنى، وصلاح السحرتى وجمال علام وآمال المرصفى وأحمد قدرى وغيرهم، أما عثمان فوزى فقد كان أحد مؤسسى مجموعة الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان، وأندمج هؤلاء الضباط فى مجموعات التنظيم وأسهموا إسهاما كبيرا فى عملها وخاصة فى توزيع المنشورات بالبريد كذلك أسهمت حدتو فيما بعد فى طباعة منشورات الضباط الأحرار، كما أسهم ضباطها اسهاما نشيطا وفاعلا ليلة ٢٣ يوليو [١٦]، كانت حدتو مشاركا نشطا فيما جرى يوم ٢٣ يوليو ابتداء من دور يوسف صديق منصور فى التحرك مبكراً ساعة بقواته مما أفشل قدرة قيادة الجيش على إحباط تحرك الضباط الأحرار، إلى دور أعضاء حدتو فى سلاح البحرية المصرية ودعمهم للثورة رغم عدم وجود أعضاء لجماعة الضباط الأحرار فى البحرية [١٧]، كما قام أحمد حمروش ليلة قيام الثورة بابلاغ سكرتير عام حدتو (بدر) بالأمر مما جعل حدتو تبادر إلى إصدار أول منشور يؤيد الحركة فى شوارع القاهرة صباح يوم ٢٣ يوليو[١٨]، ليس هذا فقط بل إن المعتقلين السياسيين من اعضاء حدتو بادروا إلى تأييد الثورة، حيث يقول زكى مراد عضو المكتب السياسى لحدتو "استقبلنا حركة الجيش داخل المعتقل بتأييد فورى، وعلقنا على جدران المعتقل بيانا بذلك"[١٩]، وعن هذا البيان يقول فتحى خليل أنه تولى صياغته تحت عنوان "نحن نؤيد هذه الحركة ونبتهج" [٢٠].

(٢) الضباط الأحرار فى الحكم :

نشأ وضع جديد فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢،وتحولت جماعة الضباط الأحرار من تنظيم سرى إلى سلطة حاكمة، وانعكس هذا الوضع الجديد على العلاقة بين السلطة الجديدة وحلفائها الشيوعيين، ورغم ما كان بينهما من تعاون كامل، ورغم ما قدمته حدتو من خدمات ومساعدات للضباط الأحرار فقد كان هناك عوامل جديدة تدفع فى اتجاه الصدام رغم التأييد الكامل الذى أبدته حدتو لحركة الجيش صباح ٢٣ يوليو والفترة التالية، وقد أفرجت حركة الجيش عن المعتقلين السياسيين خلال خمسة أيام من ٢٣ إلى ٢٨ يوليو ومن ضمنهم بعض قيادات حدتو، لم يكن بيان التأييد الصادر من حدتو صباح يوم ٢٣ يوليو معبرا عن موقف كل الشيوعيين من الحركة، فقد كان للحزب الشيوعى المصرى موقف آخر مناقض حيث أصدر يوم ٢٦ يوليو الذى طرد فيه الملك فاروق منشورا يدين حركة الجيش باعتبارها فاشية عسكرية [٢١]، وقد استفز هذا الموقف جمال عبد الناصر، وحاول أحمد فؤاد أن يفسر له الفرق بين التنظيمين، لكنه لم يقتنع قائلا أنه من الصعب توضيح هذه الفروق للمسئولين أو للجماهير [٢٢] كما أن معظم الحركة الشيوعية العالمية باستثناء الحزب الشيوعى السودانى قد أدانت الحركة، وكذلك الاتحاد السوفيتى [٢٣]، الذى يتضح موقفه من فقرة فى مطبوعة رسمية هى دائرة المعارف السوفيتية جاء فيها " وفى ليلة ٢٣ ١٩٥٢ قامت مجموعة من الضباط الرجعيين بقيادة الجنرال نجيب والذين كانوا على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على السلطة فى مصر " [٢٤] وقد أثرت هذه المواقف بالسلب على علاقة السلطة الجديدة بحلفائها فى حدتو، وعزز هذا التطور السلبى إعدام العاملين خميس والبقرى الذى أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين وزود المنظمات الشيوعية الأخرى بمادة دعائية ضد حدتو وموقفها المؤيد للحركة كما أصابها بالعزلة وأثر على قناعات قياداتها وقواعدها إزاء الحركة، وتوالت المواقف التى تباعد بين الطرفين وعدم تجاوب السلطة الجديدة مع مطالب حدتو السياسية، وبلغ التوتر ذروته فى يناير ١٩٥٣ بإعلان فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، وإلغاء الأحزاب السياسية وتأسيس هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد، وفتح أبواب المعتقلات من جديد لتضم ١٤٤ من الأحزاب القديمة، ٤٨ شيوعيا، ٣٩ بتهمة الاتصال مع جهات أجنبية، وفرض الرقابة على الصحف ومصادرة المجلات التقدمية كالواجب والكاتب اللتين تصدرهما (حدتو) [٢٥]، واعتقال

أحمد حمروش، وإبعاد يوسف صديق إلى أسوان، ونشطت (حـدتو) فـى الاتجاه المضاد فطرحت وثيقة سياسية قامت بجمع توقيعات عليهـا باسـم " ميثاق الطبقة العاملة " تدور حول مطالب لها مغزاها فى هذا التوقيت بالذات [٢٦] منها مطالب وطنية عامة مثل :

١- الجلاء الكامل عن مصـر والسـودان ورفـض أى تحـالف مـع الاستعمار.

٢ - إجراء انتخابات برلمانية سريعة.

٣ - إلغاء الأحكام العرفية.

٤- الموافقة على مطلب اتحاد عام نقابات عمال السودان بالجلاء أولاً ثم تقرير المصير.

٥- حماية تطور الصناعة الوطنية بالحد من دخـول رؤوس الامـوال الأجنبية وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقات التى تسهل دخولها.

وتضمن الميثاق أيضا مطالب فئوية فى مقدمتها وضع حد أدنى للأجور، التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، إلغاء منع الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات من مزاولة نشاطها والسماح بعقد مؤتمرها، تعديل كافة القوانين العمالية مع اشتراك ممثلى العمال فى هذا التعديل، توسيع الحقـوق والحريات التى حصل عليها العمال فى ظل أحلك الظروف وعلـى رأسـها إلغاء مواد قانون العقوبات المقيدة لحق الاضراب، حق العمال فـى تكـوين نقاباتهم واتحاداتهم تكوينا ديمقراطيا بعيداً عن أى تأثير، وحمايـة النشـاط النقابى وإلغاء مكتب العمال أو البوليس السياسى فى مظهره الجديـد، حـق العمال الزراعيين فى تنظيم أنفسهم بعيداً عن تدخل وإضطهاد رجال الإدارة وحقهم فى الاشتراك فى مناقشة كل ما يتصل بحياتهم، وفى خطوة لها دلالتها نشطت (حدتو) فى اتجاه تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد والأخوان المسلمين فى إبريل ١٩٥٣ ضمت فى قيادتها النائب حنفى الشريف منـدوبا عن الوفد، والدكتور خميس حميده وعبد الحفـيظ الصـيفى عـن الأخـوان المسلمين، وأحمد الرفاعى وزكى مراد عن حدتو، وقد قدمت هـذه الجبهـة للمحاكمة فى يوليو ١٩٥٤، وصدرت ضد أعضائها أحكام بالسجن تراوحت بين سنتين وعشر سنوات [٢٧]، هكذا حدثت القطيعة بين حلفاء الأمس، وبلغت أشدها فى أزمة مارس ١٩٥٤، واستمرت حتى عام ١٩٥٥ بعـد أن عـزز جمال عبد الناصر مكانته الدولية من خلال الدور الذى قام به فـى مـؤتمر

باندونج، انتقلت حدتو من موقف التأييد للثورة والتعاون معها إلـى العـداء، وشهدت أعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤،١٩٥٥ العديد من المواقف الصدامية وتوالت المنشورات التى تدين الحكم ومن أمثلتها بيان صادر فى سبتمبر ١٩٥٣ جاء فيه " ان اعتداءات العصابة الحاكمة المتتالية على الشعب لم تعد خافية علـى أحد، لقد بدأت العصابة العسكرية بالتنكر لوعودها البراقـة شـيئا فشـيئا " ومارست حدتو نقدا ذاتيا لمواقفها من قضية خميس والبقرى، وأقرت بخطـأ موقفها من انقلاب ٢٣ يوليو الذى أدى إلى انعزالها عـن طبقتهـا العاملـة والعجز عن فهم تحركاتها إذ ذاك فهما سليما، واعتبرت هذا الموقف نتيجـة تحليل سياسى انتهازى يمينى يتحمل السكرتير العام السابق (بدر) مسئوليته وواصل الحزب الشيوعى المصرى هجومه على الثورة، ومن أمثلته بيان فى مارس ١٩٥٤ عنوانه " فليواصل الوطنيون كفاحهم من أجل إسقاط العصابة الفاشية، وإقامة حكومة وطنية "، وبيان آخر فى ٣٠ إبريل ١٩٥٤ يعلن فيـه أن كوربيل جاسوس خطير مثل عبد الناصر وأفراد عصـابته [٢٨] وعنـدما سافر جمال عبد الناصر للمشاركة فى مؤتمر باندونج أصدر الحـزب بيانـه الشهير فى ١٢ إبريل ١٩٥٥ بعنوان " فاشى مصر المفلس يبحث عن المجد فى باندونج "، وهكذا راحت كل التنظيمات الشيوعية تتبارى فى إدانة الحكم، وفشلت حدتو فى المحافظة على علاقتها بالضباط الأحرار وتطويرها، ورغم أنها لا تتحمل وحدها مسئولية ذلك، بل كانت هناك مسئولية مشتركة للطرفين عن تدهور هذه العلاقة، الا ان خالد محيى الدين الذى لعب الدور الأكبر فى قيام هذه العلاقة، يرى أن مسئولية الشيوعيين أكبر فى فشلها بقوله عن حدتو " لقد غرها أنها شاركت وأشتركت فى صناعة هذا الحديث التاريخى، لكنهـا نسيت الفارق الهام بين التعامل مع مجموعة قليلة العدد من الضباط يعملـون سرا، وبين التعامل مع ضباط يحكمون الوطن ويطمحون إلى تعزيز حكمهم هذا "، " كما كانت حدتو متعجلة، وربما تحت ضـغط الحركـة الشـيوعية العالمية التى كانت تدين حركتنا وتتهمها بانها صنيعة للأمريكيين، وتصـمها بأنها مجرد تعبير عملى عن الصراع الخفى والملتهـب بـين الاسـتعماريين الأمريكى والبريطانى، وكانت من ثم تتهم حدتو وتدينها لأنها كانت تؤيـدنا، بل وكانت مشاركة وضالعة معنا، ربما تحت هذا الضغط، وتحـت ضـغط المنظمات الشيوعية الأخرى التى تتهمنا باننا حركة فاشـية، وتـتهم حـدتو بالعمالة، كانت حدتو تضغط من أجل مواقف مبدئية وواضحة وإعلان نوايـا صريح وواضح من حركة الجيش، وكان هذا صعبا بل ومرفوضا من قبـل مجلس قيادة الثورة، فالحركة عندما حكمت كانت راغبة فى الاستقرار وفـى

حماية هذا الاستقرار " [٢٩]، وباختصار " كان اليسار فى ذلك الوقت يفتقد القدرة على التعامل المتوازن مع سلطة له علاقة قديمة بها، لكنها أصبحت علاقة غير متكافئة، ولم يعمل على الاحتفاظ بنقطة ارتكازية داخل السلطة وتنمية دورها، بل واسرع بالتصادم بما أفقده علاقته بالسلطة نهائيا، بل وأوقعه فى مواجهة مريرة معها " [٣٠]، ومما سبق كله يتضح أن تحول العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) من التعاون إلى الصدام كانت له أسباب متعددة منها :

١- الانقسامية فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية واختلاف المواقف من ثورة ٢٣ يوليو بين التأييد والادانة، وهو أمر لم يكن مقبولا من قيادة الثورة، وكما ذكرنا فإن جمال عبد الناصر أوضح أنه أمر لا يمكن تفسيره للمسئولين أو الجماهير، وقد ساهمت الانقسامية فى إضعاف موقف الطرف المؤيد للثورة، وهيأت المجال للمزايدة بين التنظيمات الشيوعية على ادانتها

٢- موقف الاتحاد السوفيتى والحركة الشيوعية العالمية ضد الثورة وتصويرها على أنها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو عنصر مؤثر فى موقف الشيوعيين المصريين، ولم يكن باستطاعة أى منهم أن يتجاهله طويلا.

٣- قرارات السلطة الجديدة ومواقفها السياسية التى لا تتجاوب بالكامل مع مواقف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى سواء فيما يتصل بالاصلاح الزراعى أو الحياة الحزبية أو الديمقراطية أو قضايا الطبقة العاملة، واستقرارها فى النهاية على إلغاء الأحزاب وعدم إجراء انتخابات برلمانية والحكم من خلال سلطة استثنائية ومصادرة حق الأطراف السياسية الأخرى فى ممارسة نشاط سياسى.

٤- التصور الخاطئ لدى قيادة حدتو أن تعاونها مع جماعة الضباط الأحرار قبل الثورة يعطيها الحق فى المشاركة فى السلطة، وتعجلها السلطة الجديدة لإتخاذ المواقف التى تراها صحيحة دون أن تعطى اعتبارا لتكون هذه السلطة من أجنحة بعضها يسارية وبعضها يمينية، مما يؤدى فى الغالب إلى إتخاذ مواقف وسطية ترضى الجميع.

هذه بعض الأسباب لتحول العلاقة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وحدتو من التعاون إلى الصدام، ولكنها ليست كل الأسباب، فهناك سبب أهم يوضحه

طارق البشرى فى دراسة له عن " الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو "يقول فيها" ان من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به، بمعنى أن من واجبه أن يحكم، وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا، وإنما هى أهداف بدئ بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصوما، هى مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج إلا بمنزل، كما أن من دخل حربا لا يخرج منها إلا بنصر أو هزيمة، وأكثر من هذا فإن صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة، قبل أن يفرضوها هم اختيارا على غيرهم " [٣١].

خلاصة هذا الرأى أن من قام بالثورة هو الذى سيحكم، وأن الجماعة التى تحكم هى التى ستحدد طبيعة الحكم الجديدة، ولم يكن ذلك بعيدا عن فكر جمال عبد الناصر منذ البداية عندما أسس جماعة الضباط الأحرار حيث اشترط على أعضاء الجماعة إنهاء ارتباطاتهم التنظيمية مع أى جماعة أخرى وأصدر قرارا بفصل عبد المنعم عبد المنعم عبد الرؤوف عندما اكتشف أنه ما زال على صلة بالاخوان المسلمين، ولم يقبل أن تتوحد جماعة الضباط الأحرار مع جماعات أخرى. يقول خالد محيى الدين أن علاقته مع أحمد فؤاد كانت علاقة فردية " إننى فضلت هذه العلاقة الفردية لأننى وجدت أنه من غير الملائم أن أكون أحد قادة تنظيم الضباط الأحرار، بينما أتلقى أوامر أو تعليمات تنظيمية من جماعة أخرى أو تنظيم آخر " [٣٢] وعندما اقترح أحمد فؤاد أن ينضم ضباط حدتو إلى الضباط الأحرار اشترط (جمال عبد الناصر) أن ينضم الأعضاء فرادى.. أى كأفراد وليس كمجموعة يقول خالد محيى الدين "ولكى أكون واضحا فإن هذا الشرط كان دائما عند جمال عبد الناصر، فعندما عرضت عليه فكرة التوحد مع مجموعة جمال منصور رفض مسألة التوحد وأصر على أن ينضم أعضاء المجموعة فرادى إلى التنظيم وقبل جمال منصور ذلك، كذلك قبل أحمد فؤاد، أو بالدقة قبلت حدتو"[٣٣]، إذن كانت جماعة الضباط الأحرار هى الأصل، وكان تمايزها عن غيرها أمرا أساسيا، يأتى بعد ذلك التعاون مع الآخرين حدتو أو الأخوان المسلمين أو الوفد، وإذا كان من يقوم بالثورة هو الذى سيحكم، وأن جماعة الضباط الأحرار هى الأصل، فإن جمال عبد الناصر تفهم ذلك مبكرا وقبل قيام الثورة، ففى رواية لإبراهيم الطحاوى، أنه خلال اجتماعات الضباط الأحرار

قبل الثورة جرى الحديث عن مساوئ الأحزاب ويومها قال جمال عبد الناصر " أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف فى مصر يوما ما، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة ومنظمة تعمل من أجل مصر " [٣٤]، ويقول إبراهيم الطحاوى الذى عهد إليه بتنظيم هيئة التحرير أول تنظيم شعبى تقيمه الثورة، أن عبد الناصر استدعاه فى أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ وقال له : لقد يئست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الأحرار، ولذلك فلابد من إيجاد هيئة جديدة [٣٥]، وكلفه بإعداد دراسة حول هذه المسألة، فتم الاتصال بأهل الرأى والفكر والصحافة والسياسة الذين لم تلوثهم الحزبية، وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا، وقدم الطحاوى نتائج دراسته لعبد الناصر الذى أعاد النظر فيها وقدم مشروعا مقترحا بتسميه الهيئة هيئة التحرير [٣٦]، والجدير بالذكر هنا أن الصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ عبد الله طعيمة اللذين أشرفا على إنشاء هيئة التحرير وإدارتها لم يكن لهما أى نشاط سياسى سابق سوى عضويتهما للضباط الأحرار، وهكذا يتأكد أن الصدام بين ثورة يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) بعد قيام الثورة، ورغم تعاونهما السابق، كان جزءاً من الصدام بين الثورة وكل الأحزاب السياسية، وهو صدام لم يكن يعود فقط إلى الخلاف حول السياسات، بل كان يجرى فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه [٣٧]، ولعل هذا التوجه يعود إلى طبيعة الجماعة التى قامت بالثورة وهى جماعة عسكرية تشكلت من خلال قواعد الضبط والربط وإطاعة الأوامر ووحدة التنظيم مما لا يعطى مجالا لقبول تعدد التنظيمات أو وجود المعارضة.

(٣) بين التعاون والصدام :

تميز الماركسيون المصريون دائما بتغليب العامل الوطنى فى علاقتهم بثورة ٢٣ يوليو على أى اعتبار آخر، فاذا كانت القضية الوطنية هى التى جمعتهم بالضباط الأحرار فى اواخر الأربعينيات، وكانت السبب الرئيسى للتعاون الذى استمر بينهم حتى قيام الثورة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فان هذه القضية نفسها هى التى أعادتهم مرة أخرى إلى التعاون مع قيادة الثورة سنة ١٩٥٦، رغم خلافهم معها ورغم وجود رفاقهم فى السجون والمعتقلات، وكان جمال عبد الناصر يتخذ نفس الموقف، يقول أحمد فؤاد " عندما اشيع أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية سوف يقدم إنذارا لجمال عبد الناصر بعد

إعلان صفقة الأسلحة استدعانى جمال عبد الناصر وطلب منى الاتصال بزملائى القدامى استعداداً لنضال سرى مسلح، ولكن وكيل الخارجية الأمريكية تراجع عن موقفه "، وقد أيد لطفى واكد هذه الواقعة، كان ذلك عام ١٩٥٥ حيث توالت الإشارات إلى تصاعد المواجهة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يقول الدكتور فؤاد مرسى (سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت) فى حوار له مع جريدة الأهالى يوم ١١ / ٩ / ١٩٨٥ عن هذه الفترة : " سرعان ما بدأت مواقف عبد الناصر تتبلور بعد مؤتمر باندونج، ثم صفقة الاسلحة التشيكية والتصدى للأحلاف، ومعركة تمويل السد العالى وتأميم قناة السويس، ودعوة أمريكا لإسقاط النظام، عند ذلك بلغ تأييدنا لعبد الناصر مدى بعيدا وبدأ هو يدخل فى معركة التنمية فطرحنا عليه من خلال المنشورات تأميم المصالح الفرنسية والبريطانية لكنه مصرها ثم أممت بعد ذلك ".
ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين إلى ذلك : " وكان عام ١٩٥٦ قد تميز بتأميم القناة والعدوان الثلاثى وتصدى السلطة القائمة له، كما كان من معالمه البارزة أيضا المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى الذى أعاد تقييم دور البورجوازية الوطنية واعتبرها حليفا للطبقة العاملة واتخذ قرارات بمناصرة حركات التحرر الوطنى، وقد أدى هذا إلى جانب محاولة الثورة الصينية احتواء البورجوازية الوطنية تحت شعار " دع مائة زهرة تتفتح ".
أقول أدى هذان العاملان إلى حدوث تغيير من أقصى اليسار حيث الرفض الكامل إلى أقصى اليمين حيث التأييد الكامل " [٣٩] فى هذا الوقت وفى ظل التطورات الجديدة بدأت تنمو داخل السجن وخارجه اتجاهات لإعادة التفكير فى الموقف من جمال عبد الناصر، تبنى هذه الإتجاهات الجديدة أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى الذين كانوا قد شاركوا فى تأسيس الحزب الشيوعى المصرى الموحد مع منظمات ماركسية أخرى، وباسم هذا الحزب صدرت منشورات وتحليلات تعبر عن هذه التوجهات الجديدة، ساعد على ذلك تغيير الموقف الأممى من ثورة ٢٣ يوليو، ومن حركة التحرر الوطنى عموما، فى أواخر أكتوبر ١٩٥٥ صدر منشور تحت عنوان بيان إلى الشعب المصرى جاء فيه " لقد انزعج الاستعمار من اقتراح مصر اشتراك الاتحاد السوفيتى وأوكرانيا فى لجنة تقرير المصير للسودان..
وأزعج الاستعمار الأمريكى الانجليزى الاتجاه الجديد فى حكومة عبد الناصر الذى تجلى فى الخروج على الأسواق الاستعمارية وتوسيع نطاق تجارتنا مع الكتلة الشرقية لصالح اقتصادنا القومى. كما أزعج الاستعمار الأنجلو أمريكى

وقوفنا إلى جانب حركة السلام العالمي ورفض الأحلاف العسكرية، ولقد أزعج الاستعمار الأنجلو الأمريكى أخيرا المعونة العسكرية التى قدمها الاتحاد السوفيتى لبلادنا فى صورة طائرات حربية من طراز ميج واستعداد الاتحاد السوفيتى لتسليح الجيش المصرى بالأسلحة الثقيلة، إن الدكتاتورية العسكرية تخضع لضغط استعمارى سافر لانها منفردة بالحكم وليس لها سند شعبى " [٤٠]. وفى نوفمبر ١٩٥٥ تصدر اللجنة المركزية للحزب بيانا يتحدث عن خطة سياسية جديدة تقدم نقدا ذاتيا لمواقف الحزب السابقة " الذى ينبغى ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبى كان يتميز باتجاه يسارى حاد، ففى تحديد موقفنا من سياسة الدكتاتورية العسكرية الخارجية لم يكن موقفنا من باندونج، ولم يكن موقفنا من رفض الحلف العراقى التركى إلا اتهاما للدكتاتورية بالمناورة والتآمر، وكنا نتغافل دائما عما فى هذه السياسة من إتجاه إيجابى استقلالى، ولقد أدى هذا إلى موقف قوقعى يسارى بحت فى كفاحنا الجماهيرى " [٤١]، وفى فبراير ١٩٥٦ تسقط كل التحفظات، ويختفى تعبير الدكتاتورية العسكرية، ويبرز بوضوح التأييد الكامل للتوجهات الوطنية لثورة ٢٣ يوليو، يتضح ذلك من برقية بعث بها أعضاء اللجنة المركزية المعتقلون بسجن الواحات إلى جمال عبد الناصر : " اننا نحن الشيوعيون نؤيد سياستكم ومواقفكم، نؤيد مواقفكم فى مؤتمر باندونج التاريخى، ونقدر تقديرا عاليا دوركم فى هذا المؤتمر وفى اتخاذ قرارته، وفى السعى لوضعها موضع التطبيق، ونؤيد موقف حكومتكم المعادى للحلف التركى العراقى وضد كل الأحلاف العسكرية، وضد الإمبريالية المعتدية، ونؤيد نضالكم من أجل وحدة البلدان العربية فى نضالها ضد الإمبريالية ومن اجل حماية أراضيها، ونؤيد نصوص مشروع الدستور التى تنص على أن العمل حق لكل مواطن والتى تجعل من التأمينات الاجتماعية فى حالة العجز أو المرض أو الشيخوخة حقا مكفولا للمواطنين " [٤٢]، وواصل الشيوعيون تأييدهم لسياسات جمال عبد الناصر ومواقفه الوطنية طوال عام ١٩٥٦، بما فى ذلك تأييد قناة السويس، والاشتراك فى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى، ودخول متطوعين منهم إلى مدينة بور سعيد لتنظيم المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال ونجاحهم فى تأسيس الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية [٤٣]، وأدى الشيوعيون المصريون دورهم الوطنى كاملا فى هذه الفترة، وواصلوا تأييدهم للنظام فى مواجهة مشروع إيزنهاور " ان وحدتنا الوطنية ستقوى وتتدعم بمزيد من اليقظة والانتباه، وإن تآمر الرجعية لن يزيدنا إلا التفافا حول حكومتنا الوطنية الباسلة، عاشت وحدتنا الوطنية.. عاش بطل تحررنا جمال عبد الناصر..

يسقط مشروع ايزنهاور "[٤٤]، وفى سبتمبر ١٩٥٧ يصدر بيان عن الحزب الشيوعى المصرى المتحد الذى ضم كافة الفصائل الماركسية الكبيرة يؤكد من جديد نقد ممارساتهم السابقة " والشيوعيون لا يخشون أن يعترفوا بأخطائهم الماضية أمام الجماهير فى صراحة وأمانة، وفوق هذا يعلم الجميع أننا قد عدلنا موقفنا منذ زمن طويل، وأننا نقف فى طليعة القوات الوطنية المصممة على الدفاع عن الحكومة الوطنية وكافة المكاسب الشعبية "[٤٥].
كما تتضمن النشرة الداخلية للحزب فى نفس الوقت (سبتمبر ١٩٥٧) تحليلا للرفيق خالد انتهى إلى استنتاج جديد : " الثورة المصرية هى ثورة بورجوازية وطنية ديمقراطية من نوع جديد تتم فى ظروف عالمية ومحلية متقدمة، وظروف انتصار الاشتراكية عالميا، وانتصار الشعب داخليا وبخاصة الطبقة العاملة، وهى ثورة وطنية ديمقراطية معا يتولاها تحالف وطنى لا شعبى، وتقوده البورجوازية الوطنية، وتلعب فيه الطبقة العاملة متحالفة مع الجماهير الشعبية دورا قياديا، انها ثورة جديدة فى التاريخ لا يمكن أن تقارن بالثورة البورجوازية التقليدية، ولا بالثورة البورجوازية الجديدة كثورة الصين الشعبية " والبورجوازية الوطنية المصرية هى بورجوازية من نوع جديد لم يسبق له مثيل فى التاريخ فهى ليست البورجوازية التقليدية. إنها تقدمية فى عالم احتضار الرأسمالية.. وهى بورجوازية يغزوها الفكر الاشتراكى.. وتتعلق بالاشتراكية العالمية بوصفها النظام الوحيد الذى يمكن ويريد أن يعاونها فى مهمة تطوير بلادها "[٤٦].
وفى ظل هذا المناخ الجديد فكريا وسياسيا تأسس الحزب الشيوعى المصرى يوم ٨ يناير ١٩٥٨ شاملا كل المنظمات الماركسية التى توحدت حول خط المساندة لحكم عبد الناصر، وكانت الظروف مهيأة لتطوير أوجه التعاون بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين إلى مستوى أرقى، وكانت هناك بالفعل امكانية حقيقية لبدء مرحلة جديدة فى مصر أساسها وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية حول برنامج مشترك لحماية وتطوير الاستقلال السبياسى والاقتصادى لمصر، وتصفية العلاقات الاجتماعية المتخلفة. ويلفت النظر بشدة أنه قد صدر فى هذه الفترة (عام ١٩٥٧) كتاب " تطور الحركة الوطنية " تأليف شهدى عطية الشافعى يتضمن برنامجا كاملا لتحقيق ذلك يطرح رؤية فكرية وسياسية لا تختلف كثيرا عما تبناه جمال عبد الناصر بعد ذلك فى الميثاق الوطنى، يقول شهدى عطية الشافعى فى هذا الكتاب : " فليس أمام مصر اذا ارادت رفع مستوى شعبها المادى والثقافى، واذا ارادت أن تكون جبهة عربية حقا، الا أن تسلك طريق التطور الاشتراكى فى اقتصادها،

وليس هناك طريق واحد لتحقيق الاشتراكية، فهناك عدة طرق، كل طريـق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية فى داخله، ولكن مهما تعددت طـرق التطور إلى الاشتراكية، الا أن جوهرها الاقتصادى يستمر واحدا، أن تصبح المصانع والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكـا لدولـة العمـال والفلاحين، وأن تصبح الأرض بالتدريج ملكية جماعيـة للـزارعين الـذين يفلحون الأرض بأنفسهم، ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم التحـول فورا إلى الاشتراكية فى مصر ؟. إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه، فاقتصادنا متخلف، ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكيـة الفردية لبعض وسائل الانتاج دورا فى نهضـة الـبلاد الاقتصـادية " (٤٧).

ويطرح شهدى عطية الشافعى المهام الاساسية المحققة لهذا الهـدف تحـت عناوين المحافظة على استقلالنا، وتحطيم العوائق فى سبيل تطورنا (وتشمل تصفية بقايا الاقطاع وتصفية الاحتكار)، كما يطرح مهام زيـادة القطـاع الحكومى، وتخطيط الاقتصاد القومى، وتدعيم النظام التعـاونى، ومواصـلة الحصول على المساعدات الأجنبية غير المشروطة، وسياسة جديدة للضرائب ليتحول عبئها إلى القادرين، واسس جديدة لتوزيع الارباح والاجور، والجبهة الوطنية الوطنية المتحدة.

كان الماركسيون المصريون باختلاف توجهاتهم يتطلعون فى هذا الوقت إلى المشاركة فى العمل الوطنى من أجل دعم وتطـوير اسـتقلال مصـر السياسى والاقتصادى، وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى، وكانوا يـأملون أن تتم هذه المشاركة فى إطار ديمقراطى من خلال جبهه وطنية متحدة، وكانوا يعتقدون بامكانية أن يتحول الاتحاد القومى (التنظيم السياسى الوحيد آنذاك) إطاراً لهذه الجبهة، التى كان يراها شهدى عطية الشافعى جبهة طبقات تضم الطبقات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية فى الخارج، والمعاديـة للإقطاع والاحتكار فى الداخل، جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والطلبة وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسمالية الوطنيـة بكافة أقسامها متوسطة وكبيرة وأثرياء الريف. هذه الجبهة يجـب أن تضـم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية وإتحاد عام لهـا ومـن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعية واتحادات فلاحين وتنظيمات جماهيرية لها كجبهة فى المصانع والقرى والاحياء، وهى جبهة سياسية سيكون فيهـا تناقضات وصراع طبقى يحل ديمقراطيا وسلميا، لم تعترف ثورة يوليو أبـدا بحق التنظيم السياسى المستقل وبوجود تنظيمات سياسـية خـارج التنظـيم

السياسى الوحيد المعترف به (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى)، لكنها تغاضت عن النشاط السياسى والجماهيرى الماركسى خلال فترة احتدام الصراع الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، وكانت هناك اتصالات خلال هذه الفترة بين ممثلين للحكم ومندوبين عن التنظيمات الماركسية لبحث كيفية تنظيم التعاون بين الطرفين، ولم تتخل ثورة يوليو عن المبدأ الذى اعتمده جمال عبد الناصر منذ تأسيس جماعة الضباط الأحرار وهو أن من يريد الانضمام إليها له ذلك بشرط أن يتم الانضمام كأفراد وليس كتنظيم، وبالتالى فان فكرة الجبهة التى تتكون من تنظيمات مستقلة كانت مرفوضة، وهو ما تأكد فى نهاية المطاف للماركسيين المصريين عندما رتب الدكتور يوسف إدريس فى أكتوبر ١٩٥٨ لقاءا بين أنور السادات سكرتير عام الاتحاد القومى ومحمود أمين العالم ممثلا للحزب الشيوعى المصرى حيث دعا أنور السادات الماركسيين إلى الانضمام للاتحاد القومى كأفراد، ولكن محمود أمين العالم رد عليه بأنهم مستعدون للتعاون التنظيمى داخل الاتحاد القومى محتفظين بمنبرهم المستقل [٤٨] وكان الرد العملى اعتقال عدد محدود من الشيوعيين بعدها بيومين، ثم اعتقال كل الشيوعيين من كل التنظيمات بعدها بشهرين فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٨.

هكذا فإن الذين تجمعوا حول الموقف الوطنى المشترك فى مواجهة الاستعمار تفرقوا مرة أخرى نتيجة لاختلاف الموقف من قضية الديمقراطية، وكانت هناك أسباب أخرى للفرقة مثل وحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ التى عارضها الحزب الشيوعى السورى ورفض حل نفسه كما انتقدها الماركسيون المصريون، وتصاعد دور الشيوعيين فى ثورة ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨ بالعراق، وتصفيتهم العناصر القومية فى الثورة، وإنفجار خلاف على حاد بين مصر والاتحاد السوفيتى بسبب ذلك فى نهاية ١٩٥٨. كان هناك خلاف فى ذلك الوقت حول رؤية كل من الطرفين للقومية العربية، وكان هناك خلاف مع الاتحاد السوفيتى، لكن السبب الرئيسى لإنتهاء التعاون بين الثورة والماركسيين كان هو إصرارهم على حقهم فى العمل التنظيمى المستقل، واختلاف رؤية كل منهما للديمقراطية.

(٤) الاندماج فى تنظيمات الثورة :

قضى الشيوعيون ما يقرب من خمس سنوات فى السجون والمعتقلات عانوا خلالها من المعاملة القاسية، وعندما استعادوا حريتهم عام ١٩٦٤ كانت مياه كثيرة قد جرت فى النهر، وكانت أحوال مصر قد تغيرت بصورة جوهرية، فقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا بانقلاب عسكرى مولته الرجعية السورية والرجعية العربية، واكتشف جمال عبد الناصر انه لا يمكن جمع كل الطبقات فى تنظيم واحد، واعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات وبالصراع الطبقى وبحتمية الحل الاشتراكى لمشاكل مصر المزمنة، وحققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات ملموسة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طريق العدالة الاجتماعية والحد من الاستغلال، وتحققت مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح، وتم استكمال قانون الاصلاح الزراعى لتحديد سقف أقل للملكية الزراعية، وتأميم وسائل الانتاج الصناعية الأساسية تنفيذا للقرارات الاجتماعية عامى ١٩٦١، ١٩٦٣، وصدر الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ كإطار فكرى للثورة تضمن تحديدا واضحا لحدود القطاع الخاص والدور القيادى للقطاع العام فى التنمية، وتأسس الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد يقوده جهاز سياسى سرى باسم طليعة الاشتراكيين، أعلن جمال عبد الناصر أنه الحزب الاشتراكى الذى يتعين أن يجمع كل الاشتراكيين فى مواجهة تجمع الرجعيين فى حزب واحد.

ولم يكن هذا الذى جرى بعيدا عن البرامج المرحلية التى طرحتها التنظيمات الشيوعية، بل كانت تسير فى الاتجاه العام الذى حددته هذه البرامج. وكانت ثورة ٢٣ يوليو قد نجحت أيضا خلال السنوات الخمس الأولى من الستينات فى مواجهة الضغوط الاستعمارية، والتصدى لمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنطقة، وساندت الثورة حركات التحرر الوطنى فى الوطن العربى وأفريقيا وبلاد العالم الثالث، وطورت تحالفها مع الإتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وتلقت منه مساعدات اقتصادية وعسكرية هائلة، كما نجحت الثورة فى اكتساب مكانة قيادية مؤثرة فى الوطن العربى، وتصاعدت إلى درجة كبيرة الروح القومية العربية، ومن خلال هذه الإنجازات مصريا وعربيا ودوليا عزز جمال عبد الناصر مكانته كزعيم بارز يحظى بشعبية هائلة فى مصر والوطن العربى.

فى ظل هذه التطورات استدعى جمال عبد الناصر فى صـيف ١٩٦٣ أحمد فؤاد وأخبره أنه ينوى بناء تنظيم حديدى " مثل اللى كان عندكم " يقصد التنظيمات الشيوعية، وأنه لا توجد خلافات جذريـة بـين الثـورة وبـين الماركسية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وطلب منه ترشيح عشـرة أسماء لعضوية هذا التنظيم.، كانت هذه المقابلة فى حضور حسن إبـراهيم، ومحمد حسنين هيكل، وعلى صبرى، وسامى شرف، وانتهت إلى تكوين فرع خاص تقوده لجنة مشكلة من أحمد فؤاد وأحمد حمـروش والـدكتور عبـد المعبود الجبيلى [٤٩]، ونما هذا الفرع من طليعة الاشتراكيين نمـوا سـريعا واستقطب إليه عناصر ماركسية ناضجة فكريا وسياسيا فى مجالات الثقافـة والصحافة، كما انضم إليه عدد من الشيوعيين الذين خرجوا من المعـتقلات، وبلغ عدد الذين إنضموا إلى هذا الفرع ما يزيد عن ٢٥٠ عضوا معظمهـم يصلح كادرا قياديا مؤثرا فى مجال عمله أو سكنه [٥٠] وعندما قدمت بعد ذلك خريطة تنظيمية بأسماء شيوعيين لتسكينهم فى طليعة الاشتراكيين فى مواقع مختلفة رفض جمال عبد الناصر هذه [٥١] يقول أحمد حمروش انه فى ظـل هذه الظروف " كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشـيوعية فرصة عمل تؤدى فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة التى كان يتحرك كل شئ فيها نحو التطبيـق الاشـتراكى، وكـان اختيارا قاسيا لها أن ترفض فكرة الإندماج فى التنظـيم الرسـمى والعلنـى الوحيد حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية " [٥٢].

كانت هناك مقدمات لهذا التحول فى موقـف الشـيوعيين المصـريين وقبولهم فكرة الاندماج كأفراد فى تنظيمات الثورة، فقد شهدت الفترة الأخيرة من سنوات الاعتقال وبعد صدور الميثاق الـوطنى مناقشـات حـول هـذه التطورات انتهت إلى تبنى الحركة الديمقراطية للتحرر الـوطنى (حـدتو) فكرة وجود مجموعة اشتراكية فى قمة السلطة العليا ينبغى دعمها ومساندتها ضد الاجنحة الرجعية فى السلطة، وتبنى الحزب الشيوعى المصرى فكـرة التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث، كانت هذه الأفكار هى المقدمـة الطبيعية لصدور قرارات بحل التنظيمات الشيوعية لنفسها والإنضمام كأفراد إلى الاتحاد الاشتراكى العربى. يقول أحمد الرفاعى أحد قيـادات حـدتو : " يتعين علينا أن نعود للأفكار والإطار العالمى اللذين سادا فى هـذه الفتـرة.. فعلى الصعيد الفكرى سادت نظرية النمو غير الرأسمالى، وهى فكرة لم تكن تتضمن وضوحا لدى القيادة السوفيتية.. ثم أن الحزب كان قد تآكـل لـيس بسبب الإرهاب والتعذيب كما يقول السذج، وإنما لأن عبد الناصـر سـحب

البساط من تحت أقدام الجميع، لأن عبد الناصر تقدم وتجاوز كل الشعارات التى كانت مطروحة، ولم يكن بالامكان المزايدة على عبد الناصر، وإلا تحولنا إلى المغامرة اليسارية " [٥٣]، ويقول الدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت : " كنت مؤيدا لفكرة الحل، ولقد قلت ساعتها ربما لا تتمشى هذه الفكرة تماما مع المبادئ، لكنها كانت شيئا ضروريا ضرورة ملحة، وأمر فرضته الحقائق الملموسة، لقد هجرنا الكثيرون، ولم يبق سوى القليلين الذين يدافعون عن قضية الشيوعية، وكان النظام يرفع ذات شعاراتنا. ورفع عبد الناصر شعار بناء مجتمع اشتراكى على أساس من مبادئ الاشتراكية العلمية، وكان يسعى لتجميع المناضلين داخل حزب طليعى كان مفترضا أن يصبح قيادة الاتحاد الاشتراكى، وهكذا لقد فكرنا فى الأمر على أساس المبادئ، لقد قلنا أن هذا ليس موقفا مبدئيا ولكنه ضرورة مفروضة علينا كى نستطيع مجرد الاستمرار والبقاء، كى نستطيع الاستمرار كشيوعيين كان يتحتم علينا أن نحل الحزب وهذا هو التناقض [٥٤].

فى الرابع عشر من مارس ١٩٦٥ اجتمع الكادر القيادى للحزب الشيوعى المصرى (حدتو) وممثلو مناطقه المختلفة، وتم فى هذا الاجتماع الموسع الموافقة الاجماعية على إنهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب، وتجسيد هذا التنظيم فى شخص واحد هو كمال عبد الحليم وتفويضه بالتعبير عن هذا التيار، وقد قام كمال عبد الحليم عبد الحليم فى نفس الاجتماع وبمجرد اختياره بإنهاء الشكل التنظيمى للحزب المستقل، وفى إبريل ١٩٦٥ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى اجتماعا موسعا يضم مسئولى المناطق، وسكرتارية منطقة القاهرة، ومسئولى العمل الجماهيرى، وقرر الاجتماع بالاجماع إنهاء الشكل المستقل للحزب، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم - كأفراد - بطلب عضويه الاتحاد الاشتراكى العربى، والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا، وبهذه القرارات حقق الشيوعيون المصريون الشرط الذى لم يتنازل عنه جمال أبدا، وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل الوطنى تحت قيادته فلينضم إلى تنظيمات الثورة فرديا، قام الماركسيون بعد ذلك بدور كبير ومؤثر فى تنظيمات الثورة ومؤسساتها، فشارك ثلاثة منهم فى إدارة التنظيم الطليعى التى كانت تتكون من ١٢ عضوا (عبد المعبود الجبيلى وأحمد حمروش ومحمود أمين العالم)، وشاركوا أيضا فى صياغة محاضرات وبرنامج إعداد كوادر منظمة الشباب الاشتراكى (الدكتور محمد الخفيف، الدكتور عبد

الرازق حسن، الدكتور حسن خليل، الدكتور إبراهيم سعد الدين)، وتولوا مسئولية المعهد العالى للدراسات الاشتراكية تحت قيادة أمين المعاهد بالاتحاد الاشتراكى العربى الدكتور إبراهيم سعد الدين وقاموا بدور قيادى وإشرافى فى الصحافة (خالد محيى الدين، أحمد حمروش، د. رشدى سعيد، د. محمد الخفيف، صلاح حافظ، أبو سيف يوسف، ميشيل كامل... ألخ) كما قاموا بدور مماثل فى المسرح وأجهزة الثقافة والنشر (نعمان عاشور، سعد كامل، محمود أمين العالم، د. عبد العظيم أنيس).

خاض الماركسيون المصريون معارك فكرية هامة داخل التنظيمات السياسية وفى الصحافة وأجهزة الثقافة، وناضلوا من أجل طرح الأفكار الأساسية للاشتراكية العلمية، ونجحوا فى تشكيل تيار يسارى حقيقى داخل هذه التنظيمات وفى الحركة النقابية العمالية والمهنية وفى صفوف الشباب، وكانوا فى طليعة المدافعين عن استمرار الثورة وإنجازتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وإنقلاب مايو ١٩٧١، وقدموا نموذجا انسانيا قلما يتكرر عندما غلبوا مسئولياتهم تجاه المجتمع والوطن على جراحهم الشخصية وما نالهم من الأذى خلال سنوات السجن والاعتقال، وكان لنشاطهم الفكرى والسياسى فضل كبير فى استمرار المقاومة لسياسات الردة عن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها طوال السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن.

(٥) ملاحظات ختامية :

وفى نهاية هذا العرض لتطور العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين وتذبذبها بين التعاون والصدام يصبح من المهم أن نستخلص من هذه التجربة الإنسانية أهم دروسها المستفادة، وأن نرصد الأسباب التى حالت دون استمرار التعاون بين الطرفين، رغم انتمائهما إلى الحركة الوطنية المصرية، ورغم اتفاقهما فى الأهداف الكبرى للنضال الوطنى المصرى، ورغم الحاجة الملحة لوحدة النضال الشعبى المصرى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وما أكثرها، وفيما يلى نعرض بعض الملاحظات الختامية حول هذه التجربة :

أولا : كان العامل الحاسم فى الصراع بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين هو قدرة الثورة على الإنجاز، ونجاحها فى تصفية النظام القديم، وإنهاء الاحتلال الأجنبى، وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة

السياسية المستقلة لمصر، وتصفية الإقطاع، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعانى من العزلة الجماهيرية، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العمقية بالكتل العريضة من الشعب، ولا يعنى ذلك التهوين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون، وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا : لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مدمرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم قدرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع، حال تعدد التنظيمات الماركسية وإختلاف مواقفها السياسية دون بناء حزب شيوعى مصرى له إرتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما، هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها، وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثا : رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كأفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية هامة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية، إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا : كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما، وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديمقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كأفراد لإمكانية ممارسة العمل السياسى.

الهوامش

(١) أ.ف توفتو نوفيتش – ثورة الضباط الأحرار، كتاب الأهالى رقم ٣٠ القاهرة ديسمبر ١٩٩٠، ص ١٢
(٢) ثورة الضباط الأحرار، المرجع السابق،ص ١٣
(٣) د. رؤوف عباس (تحرير)، أربعون عاما على ثورة يوليو، طارق البشرى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة يوليو ١٩٩٢ ص ٥٧ – ٥٨
(٤) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ٧٨
(٥) خالد محيى الدين – والآن أتكلم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦٣
(٦) د. رفعت السعيد – منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ – ١٩٥٧، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣، ص ١ وما بعدها
(٧) أحمد حمروش – شهود يوليو، الطبعة الاولى، شهادة أحمد فؤاد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت يونيو ١٩٧٧، ص ٥١
(٨) شهود يوليو، المرجع السابق، ص ٥٢
(٩) طارق البشرى – الحركة السياسية فى مصر ١٩٥٤ – ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٤٢٦
(١٠) الحركة السياسية، المرجع السابق، ص ٤٤٥
(١١) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ٤٤
(١٢) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ٤٥
(١٣) شهود يوليو، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص ٥١
(١٤) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ١٠٢
(١٥) شهود يوليو، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص ٥١
(١٦) والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٦٨
(١٧) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ١٠٢
(١٨) شهود يوليو، شهادة أحمد حمروش، مرجع سابق، ص ٣٩
(١٩) شهود يوليو، شهادة زكى مراد، مرجع سابق ص ١٦٧
(٢٠) شهود يوليو، شهادة فتحى خليل، ص ٢٦٠
(٢١) شهود يوليو، شهادة زكى مراد، مرجع سابق، ص ١٦٨
(٢٢) شهود يوليو، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص ٥٤
(٢٣) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٩٨
(٢٤) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق ص ٩٨
(٢٥) ثورة الضباط الأحرار، مرجع سابق، ص ١٢٩

(٢٦) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٧، ٦٨
(٢٧) شهود يوليو، شهادة زكى مراد، مرجع سابق ١٧٠، ١٧١
(٢٨) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٣٧٠
(٢٩) والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٩٧
(٣٠) والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٩٨
(٣١) أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٨١
(٣٢) والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٦٨
(٣٣) والآن أتكلم، مرجع سابق، ص ٦٨
(٣٤) أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٨٣
(٣٥) أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٨٠
(٣٦) أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٨٣
(٣٧) أربعون عاما على ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٧٦، شهود يوليو مرجع سابق ص ٢٨٠
(٣٨) شهود يوليو، مرجع سابق، ص ٥٥
(٣٩) شهود يوليو، شهادة د. إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق ص ٢١
(٤٠) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٢٦
(٤١) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٢٦٥
(٤٢) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٢٧٣
(٤٣) شهود يوليو، شهادة منير موافى، مرجع سابق، ص ٤٦٩
(٤٤) منظمات اليسار المصرى، مرجع سابق، ص ٢٩٤
(٤٥) د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧ - ١٩٦٥، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٤٦، ١٤٧
(٤٦) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المرجع السابق ص ٥٤، ٥٥، ٥٦
(٤٧) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، الطبعة الأولى، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢١٨
(٤٨) شهود يوليو، شهادة محمود أمين العالم، مرجع سابق، ص ٤٥٦
(٤٩) شهود يوليو، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص ٤٩
(٥٠) أحمد حمروش، مجتمع جمال عبد الناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٥٧، ص ٢٤٣
(٥١) مجتمع جمال عبد الناصر، المرجع السابق ص ٢٤٤
(٥٢) مجتمع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٢٤٥
(٥٣) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق، ص ٢٧٠
(٥٤) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق، ص ٢٧٦

ثورة يوليو والإخوان المسلمون :
نظرة إلى الخلف... خطوتان إلى الأمام

ضياء رشوان

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى

ثورة يوليو والإخوان المسلمون :

نظرة إلى الخلف... خطوتان إلى الأمام

مدخل :

حظيت علاقة التيار الإسلامى عموماً، وجماعة الإخوان المسلمين خصوصاً، بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسيل من الكتابات والتحليلات والتفسيرات التى سعت إلى فهم تلك العلاقة وتفحص جوانبها ومعرفة حقيقتها، وعلى تعدد تلك الكتابات وتنوع رؤى ومواقع كاتبيها الفكرية والسياسية والإجتماعية، فإن جلها الأعظم قد إنصرف إلى معالجة مستوى واحد لتلك العلاقة هو ذلك المرتبط بتاريخها دون التطرق إلى حاضرها أو مستقبلها، وإذا كان ذلك الإهتمام بتاريخ العلاقة له مبرره وضرورته فى أى سعى لقراءة حاضرها وإستشراف مستقبلها، فإن الإقتصار عليه دون التطرق إلى ذلك الحاضر أو هذا المستقبل إنما ظل يمثل عيباً هيكلياً فى معظم تلك الكتابات، ولا يقصد هنا بالعيب الهيكلى وجود أخطاء منهجية أو علمية فى تلك الكتابات، ولا يقصد هنا بالعيب الهيكلى وجود أخطاء منهجية أو علمية فى تلك الكتابات فهى فى معظمها لباحثين أجلاء لهم قدرهم فى مجال الدراسات التاريخية، وإنما يقصد به أن إقتصارها على هذا المستوى قد ضيق من إمكانية الإستفادة منها فى إعادة رسم ملامح تلك العلاقة بما يضيف إليها أبعاداً جديدة فى الحاضر والمستقبل، وهو أحوج ما نكون عليه اليوم.

لذلك فإن ما تسعى إليه محاولتنا الحالية إنما هو الربط بين مجالات زمنية ثلاثة فى العلاقة بين ثورة يوليو وتيارها السياسى الفكرى وبين جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامى الأوسع الذى يضمها، يحتاج كل منها فى قراءته إلى نوع من العلوم الإجتماعية والإنسانية مختلف عما يحتاجه الآخران فالماضى بإعتباره المجال الزمنى الأول لتلك العلاقة لا يمكن فحصه وقراءته إلا عبر مناهج ومقتربات علم التاريخ الذى تتعدد مدارسه، أما الحاضر بإعتباره المجال الزمنى الثانى للعلاقة فهو يستلزم اللجوء إلى مناهج ومقتربات علوم أخرى غير التاريخ فى مقدمتها العلوم السياسية وعلم الإجتماع ولأن المستقبل هو المجال الزمنى الثالث للعلاقة فهو بطبيعته أكثر

المجالات الثلاثة صعوبة فى تلمس معالمه ولا يفيد فيها سوى الإستناد على نتائج قراءة الماضى والحاضر لطرق أبواب بعض العلوم الحديثة التى أصطلح على تسميتها بعلوم إستشراف المستقبل.

الماضى : نظرة إلى الخلف :

تؤكد كل الدراسات التاريخية التى أجريت حول العلاقة بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين أن مناخاً صراعياً قد سيطر عليها منذ النصف الثانى لعام ١٩٥٤ وحتى وفاة قائدها الزعيم جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وقد أدت محاولة إغتيال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ على يد أحد أعضاء التنظيم الخاص للإخوان إلى إندلاع واحدة من أكبر المواجهات دموية سواء فى تاريخ الإخوان أو فى تاريخ الثورة تمخض عنها إعدام عدد من قادة وأعضاء الجماعة وإعتقال آلاف آخرين لمدد طويلة فى ظروف قاسية تخللتها أحياناً فترات تعذيب منظم وغير إنسانى لبعضهم وما أن بدأت حدة المواجهة تخفت بالإفراج عن بعض المعتقلين وتحسين ظروف الإعتقال قليلاً بالنسبة للباقين حتى إشتعلت مرة أخرى فى عام ١٩٦٦ حول محاولة المرحوم سيد قطب وزملاءه إعادة تشكيل الجماعة وقلب نظام الحكم بالقوة الأمر الذى أعاد العلاقة بين الطرفين مرة أخرى إلى نقطة الصفر، وبالإضافة إلى كل ما خسرته الجماعة فى تلك المواجهة المستمرة من أرواح ودماء فقد فقدت فوق كل ذلك الشرعية القانونية لوجودها فى المجتمع المصرى حتى اليوم، والتى تمثل محاولة إستعادتها المحور الرئيسى لإستراتيجية عمل الجماعة منذ عودتها بصورة غير رسمية فى النصف الثانى من السبعينيات.

إلا أن تلك الخسائر الفادحة التى لحقت بالجماعة فى مواجهتها مع نظام يوليو الثورى لا تعنى أن الأخير قد خرج منها سليماً بلا جراح فعلى صعيد التحالفات السياسية التى كان نظام يوليو أحوج ما يكون إليها فى بدايته، كان صراعه الدموى مع الإخوان بعد سجل طويل من التنسيق والتقارب معهم قبل الثورة وفى العامين الأولين لها بمثابة خسارة فادحة لقوة سياسية كبرى فى الساحة المصرية حينئذ كان يمكن للتحالف معها أن يدعمه فى مواجهة القوى الأخرى التى تناقضت توجهاتها ومصالحها معه وفى مقدمتها حزب الوفد. كذلك فلا شك أن طاقات وجهوداً كبيرة مادية وسياسية وإعلانية قد وجهها

نظام يوليو لدعم صراعه مع الإخوان كان يمكن لها أن توجه إلى مجـالات أخرى أكثر فائدة لبناء النظام الجديد والمجتمع الذى يرغب فى صياغته. ومن ناحية ثالثة فقد أدى الصدام بين يوليو والإخوان بنطاقه الواسـع وبكـل مـا تضمنه من تجاوزات أمنية إلى تحويل تلك التجاوزات من ممارسـة مؤقتـة لأجهزة الأمن السياسى إلى آلية دائمة لعملها فى مواجهة الخصوم السياسيين للثورة، الأمر الذى أفقد النظام الثورى كثيراً مـن إمكانيـات الحـوار بـل والتحالف مع بعض هؤلاء الخصوم ودمغه بطابع قهـرى إستغلته القـوى المضادة له فى التشهير به وقد زادت المواجهة الواسعة والمتوالية الحلقـات بين الثورة والإخوان من تدعيم موقع أجهزة الأمن السياسى فى نظام يوليـو على حساب المؤسسات السياسية الأخرى الأمر الذى أفاض معاصر والثورة ودارسوها فى توضيح آثاره السلبية عليها.

وبعيداً عن التقويم العام لحصـيلة الصـراع بـين الثـورة والإخـوان وخسائرهما المتبادلة فيه، فإن النظرة المتعمقة إليه من أجل المستقبل تدفع إلى ضرورة إعادة رسم ملامحه بعد أن صار جزءاً لا يمكن إستعادته من التاريخ وقبل الدخول إلى تلك الملامح كما تبدو لنا اليوم فمن الضرورى تحديد طبيعة ذلك الصراع وجوهره وطرفيه كما رسمتها تفاصيله الكثيرة التى حفلت بهـا المذكرات والدراسات التاريخية.

لقد كان الطرف الأول فى الصراع هو جماعة الإخوان المسلمين التـى هى فى حقيقتها " جماعة سياسية - إجتماعية " ذات أيديولوجية مستمدة مـن التعاليم والشريعة الإسلامية، تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل إنجاز رؤيتها التى تعتقد أنها الأفضل للبلاد وللعباد. وعلى الرغم مـن الطابع الدينى الظاهر على سطح جماعة الإخوان المسلمين، فهى أبعـد مـا تكون عن " الجماعة الدينية الإسلامية " التى تركز فقط على أصول العقيـدة وتتحرك ضمن هيمنة نصية لبعض أيات القرآن الكريم والأحاديـث النبويـة وبعض آثار السلف الصالح علـى فكرهـا وحركتهـا وتقويمهـا للأفـراد والمجتمعات والدول من حولها ولا يعنى هذا تقويتهـا وتعميقهـا، إلا أنهـم إنطلقوا من تسليم مبدئى بصحة عقيدة الأفراد والدولة والمجتمع فى مصـر لكى يرفعوا من شأن الشريعة التى رأوا أنها الجانب المفتقد من الإسلام الذى يجب عليهم السعى لتطبيقه. وقد رافق هذا الجوهر الإجتماعى - السياسـى جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها وحتى اليوم وتعددت شواهده ومؤشراته، على الرغم من أن بعض المؤرخين يحدد المؤتمر الخامس للجماعة فى عام

١٩٣٨ كبداية لتوجهها السياسى. إن جماعة الإخوان المسلمين بصياغة أخرى هى حركة إصلاح سياسى وإجتماعى ذات طابع إسلامى تشريعى سعت إلى تحقيق أهدافها بوسائل عديدة: سياسية وتربوية وإجتماعية ودعائية وفى بعض الأحيان عنيفة.

أما الطرف الثانى فهو تاريخياً كان ذلك الجناح من ثوار يوليو بقيادة مخططها وقائدها الحقيقى جمال عبد الناصر والذى كان أكثر ميلاً من الأجنحة الأخرى للضباط الأحرار لتأسيس نظام ثورى ينهى قواعد النظام الملكى شبه الليبرالى القديم ويحل محله قواعد ومؤسسات وأفكار جديدة وبالقياس لتلك الأجنحة. كان جناح الرئيس عبد الناصر هو الأكثر راديكالية وتنظيماً وعدداً من بين الضباط الأحرار، كما أنه كان الأكثر سعياً إلى تأكيد سلطة الثورة الجديدة بإعتبارها الوحيدة صاحبة الشرعية فى مصر بما يتضمنه ذلك تصفية كافة القوى الأخرى التى تنافسها على ذلك سواء بين الضباط الأحرار أو خارجهم وقد إستطاع ذلك الجناح بقيادة عبد الناصر أن ينتهى من إزاحة كافة الأجنحة والقوى الأخرى المنافسة له داخل الضباط االأحرار فى عام ١٩٥٤ سواء فى أزمة مارس أو بعد ذلك فى الصدام مع الإخوان المسلمين فى أكتوبر من نفس العام، بعد أن كان قد نجح قبل ذلك فى إزاحة القوى الحزبية الأخرى الموروثة من العهد الملكى وقد تطورت شعبية ورؤى النظام الثورى الجديد الذى أسسه عبد الناصر داخلياً وعربياً بصورة واضحة خاصة بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر فى نهاية عام ١٩٥٦ وفى السنوات التالية وحتى نكسة ١٩٦٧ ثم وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ تبلورت سياسات وتوجهات النظام الثورى – الذى أضحى يسمى ناصرياً – على الأصعدة الداخلية والإقليمية العربية والدولية بصورة أجملها شعاره المعروف : حرية – إشتراكية – وحدة.

دار الصراع بين الطرفين المحددين على النحو السابق واكتسب عدة ملامح أوصلت العلاقة بينهما إلى الصورة التى نعرفها اليوم. ويمكن إعادة رسم هذه الملامح بصورة إجمالية على النحو التالى :

أولاً : أهداف الطرفين :

تشير ملابسات وتفاصيل العلاقة بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين منذ مرحلة تشكيل تنظيم الضباط الأحرار والتجهيز لهذه الثورة وحتى الصدام بينهما إلى أن كلا من الطرفين كان يهدف بصورة واضحة إلى الوصول إلى السلطة السياسية العليا فى مصر وتحويل مسارها لصالح ما يؤمن به من أفكار عامة وسياسات، كما كان واضحاً أن الطرفين يسعيان إلى الإستئثار بتلك السلطة لصالح كل منهما بمفرده بأقصى قدر ممكن مع رفض أى تقاسم فعلى لها مع أية قوى أو أطراف أخرى قد يضطر للتحالف معها من أجل تحقيق ذلك الهدف. ومن الواضح كما تشير الوقائع التاريخية أن كلا من الطرفين كان يتحرك من أجل إنجاز ذلك الهدف - أى أقصى إستئثار ممكن بالسلطة - وفى ذهنه التلاعب بالطرف الآخر كحليف مساعد على تحقيقه دون المغامرة بتقاسمها معه بصورة حقيقية وبنسب مختلفة. وعقب نجاح الرئيس عبد الناصر وجناحه فى ضرب آخر الأجنحة المختلفة معه من الضباط الأحرار فى أزمة مارس ١٩٥٤ إختلف نسبياً هدفه عن هدف الإخوان المسلمين وإن ظلا فى نفس الإطار، فقد أصبح عبد الناصر وجناحه فى موقع السلطة الفعلية التى تلقى مقاومات ضعيفة من داخل النخبة العسكرية الجديدة ومن النخبة القديمة، فأضحى هدفها الجديد هو الحفاظ على تلك السلطة المكتسبة وتدعيمها بأقصى قدر ممكن، أما الإخوان فقد صعبت أمامهم المهمة، حيث كان عليهم أن يخوضوا صراعاً مع تلك السلطة الجديدة وهى لاتزال فى أوج عنفوانها من أجل تحقيق هدفهم الذى تحول بدوره من الإستئثار المباشر والعلنى بالسلطة السياسية إلى المشاركة فيها علناً وإخضاع سياستها وتوجهاتها للتصورات التى يحملونها.

وبعد اندلاع المواجهة الواسعة بين الطرفين فى أكتوبر ١٩٥٤ تحولت أهداف الطرفين فى الصراع للمرة الثانية، حيث ظل نظام الرئيس عبد الناصر يهدف إلى تدعيم سلطته الآخذة فى الاستقرار بإجراءات وسياسات سياسية وإجتماعية وإقتصادية بالإضافة إلى الأمنية، بما يحول دون مشاركة أى قوى سياسية أخرى فيها أو حتى ممارسة الضغوط عليها. أما الإخوان فقد تحول هدفهم إلى السعى بكل الوسائل الممكنة لإنهاء حكم عبد الناصر واستبداله بنظام خاضع لهم تماماً فى بنيته وتوجهاته الفكرية والعلمية. وبذلك يبدو واضحاً أن الطرفين منذ البداية ينظران للعلاقة بينهما باعتبارها تدور ضمن معادلة صفرية للصراع الذى يمثل أى مكسب فيه لأحد طرفيه خسارة

مؤكدة للطرف الآخر ويصعب التوصل فيه لأى نقطة توازن أو حلول وسطى وقد ظل هذا القانون يسيطر على العلاقة منذ قيام الثورة حتى فى المراحل التى لم يكن هناك فيها صدام بين الطرفين وكان التوافق هو الظاهر على السطح، فقط كانت هناك اختلافات شكلية فى إدارة العلاقة التى ظل جوهرها خاضعاً للمعادلة الصفرية وربما يفسر هذا التشخيص حدة الصدامات التى تمت بين الطرفين وسعى كل منهما فيها لإستخدام كل ما يملك من إمكانيات وأسلحة مادية وفكرية ومعنوية وتنظيمية.

ثانياً : **أسباب الصراع** :

لا شك أن توصيف الصراع بين الطرفين وأهداف كل منهما منه على النحو السابق لا يكفى لتفسير اندلاعه فى التوقيت الذى تم فيه ولا اتخاذه الصورة التى جرى بها، فهناك أسباب إضافية لدى كل منهما وبداخله دفعت فى ذلك الاتجاه.

فبالنسبة للإخوان كانت الصراعات الداخلية التى تلت اغتيال المرشد المؤسس حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ حول قيادة الجماعة واستقرار المنصب الأعلى فيها فى يد المستشار حسن الهضيبى قد وصلت قبيل الصدام الكبير مع الثورة فى أكتوبر ١٩٥٤ إلى أشدها وبدت الجماعة فى العاملين الأولين للثورة وقد تشظت قيادتها بين اتجاهات مختلفة إزاءها، بعضها يرى ضرورة الاندماج فيها والتعاون معها، والآخر يرفض أى تنازل فى هذا المجال ويرمى إلى اختراق الجماعة للثورة والسيطرة عليها، بينما تراوح البعض الثالث بين الموقفين، وبالإضافة إلى هذا الإنقسام فيما يخص النظام الثورى الجديد فإن السنوات التى تلت غياب المرحوم حسن البنا قد عرفت إستفحالاً فى استقلالية التنظيم السرى الخاص للإخوان وعدم قدرة المرشد العام على السيطرة عليه حتى بعد تغييره لقيادته وإخضاعه له مباشرة، وقد بدا واضحاً أن تلك الإستقلالية المتنامية للتنظيم الخاص عن قيادة الجماعة قد غذت بداخله تصورات غير حقيقية حول قدرته على قيادة الجماعة والدخول بها فى صدامات واسعة ناجحة مع النظام الثورى الجديد، وهو ما ساق بصورة مباشرة نحو إتخاذ قرار اغتيال الرئيس عبد الناصر دون رجوع لقيادة الجماعة بكل ما ترتب عليه من نتائج.

أما إبان الصدام الثانى عام ١٩٦٦ فلم تكن الأحوال الداخلية فى الجماعة تسمح لقيادتها فى السجون بالسيطرة عليه فقد أدت ضربة ١٩٥٤ الأمنية إلى تحطيم البنية التنظيمية للجماعة وإيقاف كل نشاطاتها فى المجتمع وزادت شعبية نظام عبد الناصر المتنامية من عزلة الجماعة فى الأوساط الجماهيرية والنخبة على حد سواء وعلى الرغم من أن منتصف الستينيات قد شهدت بعض الإفراجات عن أعضاء الجماعة وقياداتها المعتقلين وتخفيف القبضة الأمنية عن من بقى منهم خارج السجون وتحسين معاملة من ظلوا بداخلها، فإن الإنقلاب الحاد الذى أحدثه المرحوم سيد قطب فى بنائه الفكرى قد جر الجماعة إلى مواجهة أخرى دموية مع النظام الناصرى، فقد خرج سيد قطب بتفسيره الشهير للقرآن الكريم " فى ظلال القرآن " وبكتابه الأشهر " معالم فى الطريق " عن المدرسة الفكرية للإخوان المسلمين إلى حيث مدرسة الغلو والتكفير وقد كان طبيعياً فى ظل الصدام القائم بين النظام الناصرى والإخوان الذين دفعوا الرجل نحو مغامرة جديدة للصدام مع ذلك النظام كان ثمنها فادحاً، وقد دفعت ظروف الإعتقال والتعامل الأمنى مع الإخوان بعضاً منهم ممن لم يكونوا على اتفاق مع الرؤية القطبية الجديدة إلى التورط فى تلك المغامرة الجديدة، وفى الوقت الذى حسمت فيه قيادة الجماعة موقفها الرافض لأطروحات سيد قطب الجديدة وردت عليها بحسم فى كتاب " دعاة لاقضاة "، كان تفكك سيطرتها على الجماعة سبباً إضافياً فى تورط عديد من عناصرها فى مغامرة ١٩٦٦ الدموية.

وإذا كانت تلك الأسباب الداخلية فى صفوف الإخوان المسلمين قد دفعت نحو المواجهة مع نظام الرئيس عبد الناصر مرتين فيما يزيد قليلاً عن عشر سنوات، فإن أسباباً أخرى بداخل هذا النظام قد غذت بدورها ذلك الصدام ففى الصدام الأول عام ١٩٥٤ كانت الصراعات الداخلية بين أجنحة الضباط الأحرار، وبخاصة معركة مارس ١٩٥٤ مع اللواء محمد نجيب وسلاح الفرسان، بمثابة عنصر ضغط قوى على جناح الرئيس عبد الناصر للدخول فى صراعات أخرى حاسمة مع القوى المناوئة له سواء بين الضباط الأحرار أو خارجهم مثل الإخوان المسلمين لاسيما بعد أن نجح فى إلحاق هزيمة ساحقة بجناح اللواء نجيب وقد غذت تلك المعركة توجهات جناح الرئيس عبد الناصر نحو تصفية قوة الإخوان بسبب تورط بعض من قياداتهم فى اتفاقات ضده مع جناح اللواء نجيب إبان أزمة مارس، وهو الأمر الذى على الرغم من نفى بعض المصادر الإخوانية لصحته فقد كان مؤكداً بالنسبة للرئيس عبد الناصر وهو التصور الذى بنى عليه موقفه تجاه الإخوان ولا شك أيضاً أن

الأجهزة الأمنية الوليدة بداخل رحم النظام الجديد قد كان لديها أسبابها " المهنية " و " الفنية " لدفع الصدام مع الإخوان إلى أقصاه والنجاح فى تصفية قوتهم نهائياً، حيث كان ذلك هو أول اختبار حقيقى لها بعد قيامها.

أما فى صدام ١٩٦٦ فإن أسباباً من نوع آخر قد ساهمت فى اتساع نطاق المواجهة الجديدة مع الإخوان وربما تكون الشعبية الواسعة التى نجح النظام الناصرى فى اكتسابها داخل مصر وخارجها قد مثلت له دافعاً قوياً للتعامل العنيف والحاسم مع الإخوان فى ذلك الصدام، حيث بدوا للنظام فى ظل شعبيته الجارفة معزولين ومحاصرين سواء. فى إطار الجماهير أو النخبة، كذلك يصعب تجاهل أثر طبيعة التوجهات السياسية والفكرية للنظام الناصرى فى ذلك الوقت وكذلك تحالفاته الداخلية والدولية والتى سارت جميعها نحو اليسار والاشتراكية، فى موقفه الحاسم من الإخوان المسلمين فى محاولتهم الجديدة للصدام معه والانقلاب عليه، وفى هذا السياق لا يخفى أن تلك التوجهات والتحالفات قد جرت على النظام الناصرى عداءات كثيرة داخلية وخارجية وجعلت منه موضوعاً للضغوط والمؤامرات الخارجية بشكل خاص، وهو الأمر الذى يصعب فصل رؤيته لمحاولة ١٩٦٦ وتعامله معها عنه أخيراً فلا شك أيضاً أن الأجهزة الأمنية التى كانت وليدة إبان الصدام الأول قد اكتسبت مزيداً من القوة والاستقلالية إبان الصدام الثانى، الأمر الذى أطلق سراحها تقريباً فى التعامل مع الإخوان بعدها فى ظل توجيهات عامة من السلطة السياسية.

ثالثاً : **إدارة الصراع** :

على الرغم من الاختلافات السابق توضيحها بين طبيعة طرفى الصراع وأهداف كل منهما فيه ودوافعهما إلى خوضه فإن إدارته من جانب كل منهما قد اتسمت بكثير من العناصر المتشابهة أبرزها :

(١) **السرية والتآمر** :

بدا واضحاً فى الصدام الأول أو الثانى أن الطرفين قد لجئا إلى إدارة صراعهما فى المناخ من السرية والتآمر الذى يشى برؤيتهما لطبيعته الصفرية الخطرة، فعلى الرغم من الخطوط المفتوحة بين الجانبين قبل الثورة وفى عاميها الأولين، فإن ملابسات قرار حل الإخوان فى يناير ١٩٥٤ ثم

أزمة مارس من نفس العام تشير إلى أن الجماعة قد اختارت طريق العمل السرى فى تعاملها مع النظام الجديد ومع القوى المناهضة له بداخل الضباط الأحرار، وتوضح ذلك الاتصالات التى تمت من بعض قياداتها مع اللواء محمد نجيب لتأييد حركته، وقد أدى استقلال وتنامى دور التنظيم الخاص إلى دخول الجماعة فى إدارتها لصراعها مع عبد الناصر من مرحلة السرية إلى مرحلة التآمر الذى أوضحته محاولة اغتيال عبد الناصر فى الإسكندرية فى أكتوبر ١٩٥٤، وعلى الجانب الآخر فإن تحرك جناح عبد الناصر سواء تجاه الإخوان أو جناح اللواء نجيب قد اتسم بدوره بنفس خاصيتى السرية وأحياناً التآمر فى مناخ أضحت هاتان الصفتان هما المميزتان له وعلى الرغم من إختلاف طبيعة السرية والتآمر لدى كل من الطرفين حسب طبيعة كل منهما فإن ذلك أثر فقط فى التفاصيل التطبيقية لذلك النهج السرى التآمرى فى إدارة الصراع الذى اتسم به الطرفان على حد سواء.

(٢) العنف :

ظل الصراع بين الطرفين حتى محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر يجرى بصفة عامة ضمن إطار سلمى غير عنيف بالرغم من تخلله لإجراءات أمنية اتخذها النظام ضد الإخوان عقب قرار الحل. وقد فجرت محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر شلالات العنف بين الطرفين والتى كانت الغلبة فيها بالطبع للدولة التى أضحى نظام عبد الناصر هو المسيطر عليها والممثل الوحيد لها. ولا شك فى أن التجاوزات الأمنية الكبيرة التى أرتكبت فى حق الإخوان بعد تلك المحاولة لا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها، إلا أنه لا شك أيضاً فى أن المفجر الحقيقى لكل ذلك العنف والدافع للجوء الطرفين إليه كان هو تورط التنظيم الخاص للجماعة فى إستخدام العنف ضد رأس النظام الجديد عبر السعى لاغتياله. وقد تكرر نفس الخطأ من جانب الجماعة فى الصدام الثانى عام ١٩٦٤ حيث دفعت أطروحات سيد قطب المتشددة المؤمنين بها من أعضاء الجماعة نحو توسيع دائرة العنف الذى انضمت إليه سوى عنف مضاد لما قامت به الدولة تجاههم منذ اعتقالهم فى عام ١٩٥٤. وقد اتسم عنف الدولة فى الصدام الثانى بدرجة أعلى من الشدة والتجاوزات وذلك فى ظل اتساع أهداف عنف المحاولة الجديدة وحدة وتشدد الأفكار القطبية التى قامت عليها بالإضافة إلى توافر غطاء سياسى وجماهيرى للنظام استغلته الأجهزة الأمنية لكى توغل فى تجاوزاتها الأمنية تجاه الإخوان.

(٣) الإختراق المتبادل :

تميزت العلاقة بين الإخوان المسلمين وتنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة بوجود نقاط تداخل عديدة قبل نجاحها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث نشأت صلات سياسية وتنظيمية عديدة بين بعض من الضباط والجماعة بالإضافة إلى خبرتهم المشتركة أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وقد أدى ذلك إلى وجود " رؤوس جسور " لكل طرف بداخل الطرف الأخر بما فى ذلك المستويات القيادية فى كل منهما، وقد سعى الطرفان قبل قيام الثورة ثم بعد نجاحها إلى استخدام تلك " الرؤوس " فى إختراق كل منهما للآخر وخلق جزر وجماعات ضغط تابعة له بداخله وقد إستمر الطرفان فى استخدام تلك الآلية أثناء إندلاع الأزمة بينهما لتحقيق أكبر قدر من خلخلة الطرف الأخر وتسهيل مهمة إخضاعه وفى خلال الصدام الأول فى عام ١٩٥٤ وقبله بقليل بدا واضحاً أن آلية الإختراق المتبادل يتم اللجوء إليها بكثافة من كلا الطرفين، وإن كان موقع جناح الرئيس عبد الناصر فى السلطة الثورية الجديدة قد مكنه من تنفيذها بكفاءة أعلى بكثير من كفاءة الإخوان وقد ترتب على إستخدام تلك الآلية فى الصدام الأول تشكل جناح قوى بداخل الإخوان. موال للنظام الثورى انشق عن الجماعة فور احتدام صدامها معه وأصبح يمثل جناحاً " إسلامياً " بداخل النظام الناصرى، وقد استمر هذا الجناح ممثلاً فى المؤسسات التنفيذية والدينية والسياسية للنظام الناصرى طيلة وجوده فى الحكم، ولعب دوراً مهماً فى الترويج له والدفاع عنه من وجهة النظر الدينية فى مواجهة معارضيه سواء فى الداخل أو الخارج، وفى خلال الصدام الثانى عام ١٩٦٦ لم يكن لدى الإخوان القدرة على استخدام آلية الإختراق للنظام الناصرى، الذى استمر بدوره يتبعها تجاه الإخوان ويستفيد من الاختراقات التى حققها بداخلهم خلال السنوات السابقة فى إدارة الصدام الجديد معهم خصوصاً على الصعيد الدعائى.

عبر الخصائص الثلاث السابقة أدار الطرفان علاقتهما وصراعهما طيلة سنوات الحكم الناصرى، والذى انتهى بسبب اختلاف طبيعة كل منهما وموقعه فى المجتمع والدولة إلى خسائر فادحة للإخوان وانتصار نسبى للنظام الناصرى إلا أن تلك النتيجة وكل ما جرى فى سنوات الخمسينيات والستينيات بين الطرفين ليس هو نهاية المطاف بينهما، فقد جرت فى النهر مياه كثيرة خلال العقود الثلاثة التالية بما يكفى لجعل النظرة السابقة إلى

الوراء، على ضرورتها وأهميتها، غير كافية لاستشراف طبيعة علاقتهما فى المستقبل الذى ربما يحتاج إلى أكثر من النظرة... إلى خطوتين للأمام.

المستقبل : خطوتان إلى الأمام

يحتاج الخطو إلى الأمام فى علاقة أى طرفين سياسيين إلى محاولة التعرف على المشتركات الرئيسية بينهما والتى تجعل من ذلك الخطو راسخاً منتظماً وليس مجرد قفز فى الفراغ، ويشير تأمل حالة التيار الناصرى والإخوان المسلمين فى مصر حالياً إلى وجود مجموعة من الخصائص المشتركة التى ترشحهما للدخول فى علاقة جديدة فى المستقبل تختلف نوعياً عما شهده الماضى بينهما.

أولاً : الخصائص البنائية :

يشترك الإخوان المسلمون والتيار الناصرى فى مجموعة من الخصائص البنائية التى تسهل أية محاولة للتقارب أو التنسيق بينهما سواء فى الحاضر أو المستقبل وفى هذا الإطار يشترك الطرفان أولاً فى قيام كل منهما على يد زعامة كاريزمية هى الشيخ حسن البنا فى حالة الإخوان والزعيم جمال عبد الناصر فى حالة الناصريين. وقد اشترك التياران فى مرورهما بمراحل أزمة داخلية مستمرة بعد غياب مؤسسيهما نتجت فى جزء أساسى منها عن عدم وجود قيادة كاريزمية أخرى بداخل كل منهما تمتلك بعض صفات مؤسسيها وقدرتهم على تحقيق التراضى والإجماع بين المنتمين إليها. وعلى اختلاف التطورات التاريخية التى تلت غياب القائدين المؤسسين للتيارين، فإن الآثار السلبية لغياب مثل تلك القيادة الكاريزمية عليهما قد تشابهت إلى حد بعيد وسارت فى معظمها نحو خلق صراعات داخلية بين الإتجاهات والأجيال والتصورات. ولا شك أن هذه الحالة قد ساهمت إلى حد بعيد فى إضعاف أداء وتأثير وحضور كل من التيارين فى الساحة السياسية المصرية، وإن كان ذلك أكثر وضوحاً فى حالة الناصريين لأسباب تتعلق بإفتقادهم التام للخبرة السياسية التنظيمية خارج الدولة على عكس الإخوان الذين يملكون تراثاً ضخماً فى هذا الشأن.

ويأتي العامل الجيلي بداخل كل من التيارين لكي يمثل عنصر التشابه البنائي الثاني بينهما. فالتياران ينقسمان داخلياً بصورة واضحة إلى أجيال تتقاطع بدورها مع اتجاهات وتصورات وخبرات سياسية وفكرية مختلفة. فالإخوان يتكونون حالياً من أربعة أجيال تختلف في خبرتها التاريخية وخلفيتها الاجتماعية ومزاجها السياسي فهناك الجيل المؤسس الذي يعبر عنه المرشد الحالي الشيخ مصطفى مشهور، وإلى جواره جيل أبنائهم وإخواتهم الأصغر أو جيل الكهول والذي يمثله أحمد سيف الإسلام حسن البنا، ثم جيل الوسط الذي يعبر عنه الدكتور عصام العريان والمهندس أبو العلا ماضي، وأخيراً الجيل الشاب الذي يضم أخلاطاً من التخصصات والمهن والإنتماءات الجغرافية. وينقسم التيار الناصري بدوره إلى أربعة أجيال أيضاً يتوزع إنتماء أعضائه بين كل منها بالمعنى السياسي والفكري حتى لو لم ينتم إلى أي منها بصورة عمرية فهناك ما يطلق عليه جيل مايو، وهو يتكون أساساً من كبار رجال الدولة الناصرية الذين عملوا في أجهزتها المختلفة وتنظيمها الواحد الإتحاد الاشتراكي العربي إبان حكم الرئيس عبد الناصر ثم حاكمهم وسجنهم الرئيس السادات في ما سمي بقضية مراكز القوى في مايو ١٩٧١، ثم الجيل الوسيط الذي يتشكل من القيادات الوسطى والصغيرة في أجهزة الدولة الناصرية والإتحاد الاشتراكي والقيادات العليا في منظمة الشباب الإشتراكي، ويتلوه الجيل المسمى تجاوزاً " جيل الشباب "، وهو الذي بدأ في الظهور منذ منتصف السبعينيات بالجامعات المصرية حيث انطلق فيها من " نوادي الفكر الناصري "، وأخيراً جيل الشباب حديثي التخرج من الجامعات ومن بقايا الجامعات والنوادي الناصرية فيها.

ويعرف التياران نتيجة لهذا الإنقسام الجيلي صراعات مستمرة حول تمثيل كل منها في قياداتهما، وبالإضافة إلى ذلك فهناك جانب آخر لهذا الصراع ينصب حول التصورات الفكرية والسياسية التي تختلف حولها الأجيال الأربعة في التيارين بصورة واضحة، كما يشترك التياران في طرق إدارة الصراع الجيلي - السياسي بداخلهما من أطرافه المختلفة، حيث يسيطر الجيل الأول والثاني في كل منهما على القيادة الرسمية للتيارين ويتبعان استراتيجيات إقصاء متنوعة الأشكال للجيلين الآخرين، وإن كانت تلك الاستراتيجية أكثر كثافة في التيار الناصري عنها في الإخوان المسلمين كذلك يشترك الجيلان الأخيران في كل من التيارين في محاولات تمردهما على احتكار القيادة والرؤية من الجيلين الأولين فيسعيان أحياناً إلى استخدام الضغوط الداخلية، بينما يذهبان في أحيان أخرى إلى إقامة هياكل سياسية أو

إعلامية موازية للهياكل الرسمية فى التيارين، وما يبدو ملفتاً للنظر هنا هو أن الخبرة التاريخية والأصول الاجتماعية والمعاناة السياسية للجيلين الأخيرين فى كل من التيارين قد دفعت بهما إلى الدخول فى عدة محاولات للتنسيق والحوار والعمل المشترك على أسس جيلية وسياسية مشتركة. وبالمقابل فإن علاقة الجيلين الأولين فى كل من التيارين تبدو لأسباب كثيرة متوترة وغير تعاونية كما لو كان الطرفان لا يزالان يعيشان فى خبرة صراع الخمسينيات والستينيات بينهما. وقد نتج عن تلك الصراعات الجيلية – السياسية فى التيارين تعميق وتفاقم ظاهرتين هامتين : الأولى هى البدء فى تفتيت الأجيال الأربعة داخلياً، وبخاصة الجيلين الأخيرين الذين يتم استقطاب بعض من أفرادهما إلى الجيلين الأولين جيل مايو عبر إسناد مواقع سياسية لهم أما الثانية فهى احتدام الصراعات المفتوحة العلنية داخل وخارج التيارين بين الجيلين الأولين والجيلين الأخيرين ووصولها إلى مراحل متأزمة من تبادل اللائقة بل والاتهامات وأحياناً غير قليلة السباب.

ثانياً : **الخصائص السياسية والفكرية** :

على الرغم من اختلاف الأطر الفكرية والسياسية التى يقف عليها كل من التيارين الناصرى والإخوانى، فإنهما يشتركان بصورة عامة فى عديد من الرؤى والمواقف فالموقف من الغرب عموماً وبخاصة مرحلته الاستعمارية يعد أول الأرضيات المشتركة بين التيارين على الرغم من اختلاف تصوراتهما لوسائل التعامل معه وفى هذا السياق يشترك التياران فى تحليل ورؤية عديد من القضايا الحالية المرتبطة بذلك الغرب مثل قضايا العراق وليبيا والسودان، كذلك فإن أرضيتهما المختلفة فى رؤية الدولة اليهودية وصراعها مع الأمة العربية أو الإسلامية لم يمنع من إشتراكهما فى موقف واحد جذرى من تلك الدولة ومن مسار العلاقات معها سواء فى الماضى أو الحاضر أيضاً، فإن كلا من التيارين يعتقد فى ضرورة دخول مصر إلى أطر وحدوية خارجية أكثر اتساعاً بحيث تضمن تحقيق تقدمها ومكانتها الدولية على الرغم من إختلاف طبيعية هذه الأطر، حيث يرى الناصريون أنها الأمة العربية بينما يعتقد الإخوان أنها العالم الإسلامى ويبدو ملحوظاً أن معظم تلك القضايا المشتركة تنتمى للعلاقات الخارجية وليس المجال الداخلى الذى لا شك فى وجود عديد من الاختلافات فى الرؤية والموقف من قضاياه. إلا أن السنوات الأخيرة قد عرفت بعض التقارب فى هذا المجال بصفة خاصة بين

الجيلين الأخيرين فى كل من التيـارين خصوصـاً حـول بعـض قضـايا الديموقراطية والتعبير السياسى وبعض القضايا الاجتماعية المتعلقـة بـدور الدولة فى نهضة المجتمع ويبقى أخيراً أن التيارين يشتركان فـى موقعهمـا خارج إطار الدولة وإتخاذهما مواقف نقدية معارضة لها الأمر الذى يزيد من مساحة الاتفاق السياسى بينهما.

ثالثاً : المسار المستقبلى :

تشير عوامل عديدة داخل التيارين الناصرى والإخوانى وخارجهما إلـى أنهما يمران حالياً بمرحلة انتقالية شديدة الأهمية يوشكان بعدها على الدخول إلى هيئة جديدة مختلفة تماماً عما كانا عليه طيلة تاريخهما السابق فالصراع الجيلى بداخلهما الذى احتدمت مظاهره وامتد إلى خارجهما وغياب الزعامة الكاريزمية القادرة على تفادى آثار هـذا الصـراع، والضـغط الخـارجى المتواصل من الدولة، كلها تشير إلى قرب نهاية الشكل التقليـدى للتيـارين. ونهاية هذا الشكل التقليدى أو الجماعة الواحدة المنظمة أو الحزب الوحيد، لا تعنى نهاية الفكرة الناصرية أو الإخوانية كما صاغها مؤسساها والمرجح هو أن يتفكك التياران إلى أشكال أخرى عديدة سياسية ونقابية وأهلية تعمل جميعاً بدون تنسيق بينها تحت الفكرة العامة لكل منهما مع السعى إلى تطوير تلـك الفكرة بما يلائم متغيرات العصر الجديد ولا شك أن هذا الانتقال من الوعاء الواحد الذى يحتكر الفكرة إلى الأوعية المتعددة التى تتوزع عليها وتتطـور بداخلها سوف يخلق حالة صراعية واسعة بداخلها ستزيد مـن آلام مخـاض التيارين فى صورتهما الجديدة.

خاتمة :

إن النظرة التى حاولت السطورة السابقة إلقاءها على الوراء والتصـور الذى رسمته للخطوات التى يمكن لها أن تتحقق فى المسـتقبل تظـل رهنـاً بتوافر الإرادة والرغبة بداخل كل من التيارين الناصرى والإخوانى فلا شك أن الخصائص والشروط الموضوعية السابق الإشارة إليها تعلى من إمكانيـة تجاوز الماضى الأليم بينهما بحيث لا يزيد تذكره عن مجرد نظرة إليه وتعظم من إمكانية الخطو المشترك نحو المستقبل المشترك، إلا أنها ليسـت كافيـة

بمفردها فالوعى بوزن الماضى فى صنع أى حاضر أو مستقل مشترك يعد شرطاً ضرورى توافره بداخل التيارين حتى يستطيعا تعظيم الاستفادة من تلك الإمكانيات المشتركة ومع ذلك فإن ما جاء فى السطور السابقة سواء تعلق بالماضى أو المستقبل ليس سوى اجتهاد فردى يطمح صاحبه فى أجرى القيام به وإصابته، فإذا كان التوفيق قد خانه فالحمد لله على أجر المحاولة.

الصدام بين ثورة يوليو وحزب الوفد واشكالية التواصل والانقطاع فى العمل الوطنى

د. محمد السعيد ادريس

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى..

من الطبيعى أن تمر الامم والشعوب بمراحل تغيير فى حياتها، بل ان مراحل التغيير هذه تكون شديدة الاهمية بالنسبة لاعادة تمكين تلك الامم والشعوب من استعادة حيويتها وقدرتها على الابداع والارتقاء، لكن تبقى القدرة على استمرار التواصل بين مرحلة ما قبل التغيير وما بعده ذات اهمية لا تقل عن عملية التغيير ذاتها من منظور مدى التراكم الذى تؤديه وتحافظ عليه عملية التغيير تلك بالنسبة لقدرات وامكانات الامة المادية " الاقتصادية والعسكرية " والمعنوية " الثقافية والفكرية ".

هناك اسباب كثيرة تحول دون التواصل وتؤدى إلى الانقطاع فى تاريخ الامم والشعوب منها طبيعية عملية التغيير ذاتها ونوع العلاقة بين قوى التغيير وقوى النظام السابق، فكلما كانت عملية التغيير عميقة وجذرية وكلما كانت عنيفة وحادة، وكلما حرصت على استخدام العنف كاداة اساسية للتغيير، كلما كانت احتمالات الانقطاع واردة بل.. ومؤكدة، وكلما كان الارث مريرا، وكلما كان الاستقطاب ممكنا بين قوى مؤيدة للتغيير واخرى رافضة أو معادية له والعكس صحيح ايضا أى كلما كانت عملية التغيير محدودة وسليمة وهادئة كلما كان التواصل ممكنا وكان الاستقطاب السياسى اقل حدة

وتعتبر الثورات الوطنية اكثر عمليات التغيير اثارة لقضية التواصل والانقطاع الوطنى خصوصا اذا كانت الثورة ذات مضمون اجتماعى بارز ومحتوى شعبى قوى فالانقطاع عن عهد ما قبل الثورة يكون، فى مثل هذه الحالة، هدفا اساسيا من اهداف التغيير الثورى الذى يرمى إلى اسقاط النظام السياسى القائم من جذوره وليس مجرد نظام الحكم فالتغيير لا يقتصر على الاشخاص والقيادات بل يشمل المؤسسات الحاكمة والايديولوجيات السياسية السائدة ويكون هدف " اسقاط النظام " القائم برموزه ومؤسساته وايديولوجيته، هو المعيار الرئيسى للحكم على مدى نجاح أو فشل عملية التغيير الثورى لذلك فان تقييم احداث التحول الثورى أو التغيير الثورى بمعايير الشرعية الدستورية السابقة لهذه المرحلة، أو بمعايير سياسية جديدة لمرحلة، أو بمعايير سياسية جديدة لمرحلة اخرى لاحقة تختلف فى اهدافها وقيمها السياسية وايديولوجيتها عن اهداف وقيم وايديولوجية مرحلة التغيير الثورى يكون مسألة محفوفة بالمخاطر خصوصا اذا كان هدف هذا التقييم يركز على مسألة الانقطاع والتواصل بين عهدى ما قبل وما بعد عملية التغيير الثورى. ورغم ذلك يبقى التساؤل قائما : إلى أى حد كان يمكن الحفاظ على درجة معقولة من التواصل وإلى أى درجة كان الحد من عملية الانقطاع. والتواصل

المعنى، أو المقصود، بهذا الخصوص ليس استمرار وجود نفس الرموز السياسية أو نفس السياسات أو نفس المؤسسات ولكن التواصل في البناء الوطني، فاذا كان النظام الحاكم السابق نظاما ليبراليا يعتمد على نظام الحكم النيابي، وجاءت الثورة لتسقط هذا النظام فان التواصل الذى يكون محل بحث واهتمام بعد الثورة، هو التواصل فى مدى تعميق ديمقراطية الحكم وتوسيع المشاركة السياسية، أما اذا حدث العكس أى ادى التغيير الثورى إلى تبديد ذلك القدر من الديمقراطية الذى كان شائعا فهنا يكون الانقطاع نفس القياس قائم ايضا بالنسبة للتغيرات الاجتماعية وبالذات قضية العدالة الاجتماعية والتوزيع الثورى فى اتجاه تعميق العدالة الاجتماعية وكفاءة الفرص بين المواطنين، أما الانقطاع فيقاس بمدى تبديد ما كان قائما من انجازات فى هذا الميدان، بغض النظر عن نوع المؤسسات السياسية التى تقوم بظاداء هذه الوظائف الخاصة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان وغيرها، وبغض النظر عن شخوص القيادات التى تتولى اداء هذه الوظائف.

ويعتبر البحث فى قضية العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحزب الوفد مسألة شائكة وشديدة الحساسية وبالذات البحث فى قضية المواجهة التى حدثت بين الطرفين وادت إلى اقصاء الوفد نهائيا عن أى مشاركة سياسية فى العهد الجديد، وتصفية الوجود المادى والمؤسسى للوفد وغيره من الاحزاب السياسية المصرية بالغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، وبحل جميع الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣، وبصدور القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى وهو القانون الذى أجاز فصل من تعلق شبهات قوية فى مسلكه قوية أو سمعته، ومنع هذا القانون المحاكم من نظر أى طعن فى قرارات الفصل التى تتخذها اللجان الخاصة بذلك وامكن عن طريق هذا القانون فصل عدد كبير من كبار الموظفين وامتد إلى القضاء ومجلس الدولة والجامعات والازهر وادارة قضايا الحكومة وغيرها وكان أغلب هؤلاء من الاشخاص الذين اعتبرتهم الثورة على علاقة وثيقة بالعهد السابق أو من غير المتعاطفين والمؤيدين للعهد الثورى الجديد.

ومرجع هذه الحساسية أدراكنا لمدى خصوصية مرحلة التغيير الثورى من ناحية وللوزن السياسى والتاريخى لحزب الوفد من ناحية ثانية ولفداحة الخسائر التى ترتبت على هذه المواجهة من ناحية ثالثة، فهل كان يمكن تفادى مثل هذه المواجهة وهل كان يمكن خلق تعايش بين الحكم الثورى وبين الاحزاب المصرية السابقة وعلى راسها حزب الوفد ؟ وهل كان يمكن ايجاد

صيغة خاصة للتعامل مع الوفد دون حدوث أى تفريط فى الاهداف الرئيسية للثورة ؟ هذه تساؤلات مهمة لكن يجب أولاً تحديد عن أى وفد نتحدث هل الوفد الزعامة أم المؤسسة الحزبية أم السياسات والتوجهات والاهداف ؟ كما يجب ثانيا تحديد من هو الطرف الأخر المعنى بالثورة هل هو تنظيم الضباط الاحرار، أم بعض قادة هذا التنظيم وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ؟ وهل يجب ان يقتصر البحث فى المدة الزمنية المحدودة جدا التى شهدت هذه المواجهة والتى تبدأ بقيام الثورة إلى صدور قانون حل الاحزاب وربما إلى أزمة مارس ١٩٥٤ التى شهدت انقسام مجلس قيادة الثورة حول دور محمد نجيب وحول العودة للحكم البرلمانى ورجوع انتهاء العسكريين إلى ثكناتهم ؟ أم انها تمتد لمرحلة اخرى أبعد من ذلك هى مرحلة حكم عبد الناصر بعد انتهاء الفترة الانتقالية والاستفتاء الشعبى على الدستور المؤقت فى يونيو ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ؟ بمعنى اخر هل المواجهة أو الصدام المقصود هنا بين الوفد والثورة هو الصدام بين تنظيم الضباط الاحرار والوفد بحكم المدى الزمنى لذلك الصدام، أم هو الصدام بين مصر الناصرية والوفد أى فترة حكم جمال عبد الناصر كرئيس للجمهورية من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٠، أم انها تمتد ايضا إلى صدام بين التيار الناصرى والوفد، خاصة بعد عودة الوفد الجديد كحزب رسمى فى نهاية عقد السبعينات بزعامة فؤاد سراج الدين ؟.

والتحليل الذى تعرضه هذه الورقة يعتمد على الفرضيات التالية :

١- ان المعنى بالوفد هنا بخصوص قضية المواجهة مع ثورة ٢٣ يوليو هو الوفد الزعامة والوفد المؤسسة أما الوفد السياسات فانه كان الطرف الاقل فى الصدام وبالذات تلك التوجهات السياسية الجديدة لتيار " الطليعة الوفدية " داخل الوفد وهى التوجهات التى ترى الورقة ان سياسة ثورة ٢٣ يوليو كانت على تواصل وثيق معها وخاصة بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية التى اعتنقها قادة هذا التيار وعلى راسهم الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمى والمهندس مصطفى موسى وغيرهم.

٢- ان صاحب العلاقة فى هذه المواجهة مع حزب الوفد هو مجلس قيادة الثورة باعتباره قيادة تنظيم الضباط الاحرار وباعتباره القيادة الفعلية للثورة والطرف الذى خاض معركة التحول فى مصر مع النظام السياسى السابق واحزابه وعلى راسها حزب الوفد كما ان الفترة

المعنية ببحث هذه العلاقة هى الفترة التى كان يترأس فيهـا مجلـس قيادة الثورة للسلطة أى منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى حل المجلس فى يونيو ١٩٥٦.

٣- انه رغم حتمية الصدام بين الثورة والوفد فانه كان يمكن التمييز فى هذا الصدام بين القيادة التقليدية للوفد التى كانت تسيطر عليها طبقـة كبار ملاك الاراضى الزراعية وبين التيار الراديكالى داخل الوفـد " الطليعة الوفدية " الذى كان على صدام قوى مع القيادة التقليدية للوفد، ولكن مجلس قيادة الثورة شمل فى صدامه مع الوفد القيادتين التقليدية والراديكالية، بل ان الصدام امتد إلى الرموز التاريخية للوفد وبالذات زعامة سعد زغلول التى كانه يجب ان تكون بمنأى عن مثـل هـذه المواجهة، الامر الذى أعطى لصدام الثورة مع الوفد طابع نفى الاخر واحداث انقطاع فى مسيرة اداء الحركة الوطنية المصرية، وهو مـا جعل البعض يهاجم هذا الاداء ويتهم الثورة بأنها جمدت تاريخ مصر وكأن هذا التاريخ لم يبدأ الا مع قيام الثورة.

وفق هذه الفرضيات الثلاث يمكن البحث فى الظـروف التـى جعلـت المواجهة حتمية بين الثورة والوفد وطبيعة هذه المواجهة التى وصلت إلـى درجة التصفية الكاملة لوجود حزب الوفد وغيره مـن الاحـزاب السياسـية المصرية، الامر الذى أدى، دون شك، إلى انتكاس فى التجربة الديمقراطيـة المصرية على الرغم من كل ايجابيات صيغة الديمقراطية المصـرية علـى الرغم من كل ايجابيات صيغة الديمقراطية الاجتماعية كبـديل للديمقراطيـة الليبرالية.

ولفهم خصوصية هذه المواجهة نجد لزاما البدء بتحليـل تطـور الاداء السياسى لحزب الوفد والتحولات الاجتماعية والسياسية التى حدثت فى بنيـة الوفد وبرامجه السياسية وهيكله التنظيمى فى عقد الاربعينـات، وادت إلـى جعل الوفد وبرامجه السياسية وهيكله التنظيمى فى عقد الاربعينـات، وادت إلى جعل الوفد طرفا مستهدفا فى عملية التغيير الثورى ٢٣ يوليو، وبعـدها يجب تحليل الظروف التى حكمت علاقة الثورة بالوفد وعجلت بذلك الصدام، وبعدها يمكن تقييم تجربة هذه المواجهة والصدام بين الطرفين وانعكاسـاته على الوفاق الوطنى المصرى والعلمية السياسية فى مصر فى عهد الثورة.

أولا : التحولات السياسية والاجتماعية والتنظيمية فى الوفد :

الوفد بتعبير تلك الايام التى شهدت نشأته وعايشت دوره الوطنى هو " الأمة المصرية " فقد حرص قادته دائما على تأكيد هذا المعنى فهو عندهم ليس مجرد حزب كسائر الأحزاب الاخرى بل المدافع عن مصالح الامة والحامى لحرياتها والمطالب باستقلالها ففى خطاب لسعد زغلول فى ٢ يوليو ١٩٢٤ قال : " اننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة " وفى انتخابات عام ١٩٢٥ قال " ان الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب أو جماعة بل كوكيل عن الامة المصرية " لذلك لقب رئيس الوفد بالزعيم وسمى منزله " بيت الامة " وزوجته السيدة صفية " بام المصريين " ولقد استمرت هذه الرؤية من جانب قادة الوفد دائما، بل انها اكتسبت على يد مصطفى النحاس ومكرم عبيد معانى اكثر اتساعا وتأثيرا بهدف الحفاظ على وحدة الامة تحت زعامة الوفد ونبذ ما عدا الوفد من احزاب، ففى المؤتمر الشهير للوفد الذى عقد عام ١٩٤٣ للاحتفال باليوبيل الفضى للوفد المصرى صاغ مصطفى النحاس ابلغ تعبيراته فى وصف الوفد فقال " ان الوفد فكرة يورثها الاباء والابناء وتلهمها الاجيال، فيفنى الافراد وهى باقية، وتزول الجماعة وهى خالدة وكان النحاس يهدف من وراء ذلك إلى التأكيد على استمرارية الوفد على الرغم من تبدل اشخاصه وخروج البعض عن إطاره فيما عرف بالانشقاقات أو الانسلاخات التى حدثت فى الوفد، واذا كان هذا هوتقدير زعامة الوفد لنفسه فان مكانة الوفد فى نفوس المصريين كانت عالية، فهو وليد ثورتها عام ١٩١٩ وهو الذى خاض مسيرة الدفاع عن الاستقلال الوطنى والدستور معا، كما أن خصوصية نشأته كقيادة للحركة الوطنية وعن طريق " التوكيلات " التى قام المصريون بتوقيعها وتضمنت توكيل سعد زغلول ورفاقه بالدفاع عن استقلال مصر نيابة عن الامة المصرية هى التى اعطت للوفد صفة " وكيل الامة " طيلة تاريخه، وجعلته يتميز عن كل الاحزاب الاخوى بانه المدافع عن الامة وحقوقها وهو وكيلها ومن هنا كان رفض زعامة الوفد وقيادته لتسميته الوفد بالحزب بل اكتفى باسم " الوفد المصرى ".

فقد نشأ الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كحركة تنوب عن الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال الوطنى لمصر بعد يومين فقط من انتهاء الحرب العالمية الاولى ودارت مباحثات ومشاورات بين بعض ساسة حزب الامة واعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم، واسفرت هذه المباحثات عن الاتفاق على تشكيل وفد من ثلاثة من القادة هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد

العزيز فهمى لمقابلة المندوب السامى البريطانى للبحث فى مجموعة من المطالب الوطنية المصرية تتعلق باستقلال مصر وفق معاهدة صداقة مع بريطانيا تكونان فيها ندين متساويين، وجرت المقابلة يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حيث رفض المندوب السامى هذه المطالب وانكر على القادة الثلاثة أى صفة تمثيلية للشعب المصرى.

ولذلك اجتمع سعد مع اصحابه بحضور حسين رشدى رئيس الوزراء وتباحثوا فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث بالنيابة عن الامة فقرروا تأليف هيئة تسمى " الوفد المصرى " اشارة إلى كونها وفد مصر للمطالبة باستقلالها وفى الوقت نفسه قرروا ان تحصل هذه الهيئة على توكيلات الامة لتخويلها هذه الصفة وكان السبب فى اللجوء إلى " الوكالة الشعبية " هو تعذر تأليف الوفد بالانتخاب العام حينئذ لان حالة الحرب كانت مازالت معلنة وبدأت تأليف الوفد المصرى منذ ١٤ نوفمبر ١٩١٨ من الاعضاء الاتية اسماءهم كما وردت فى صيغة التوكيل الذى وقعه الالوف من ابناء مصر وفى مقدمتهم اعضاء الجمعية التشريعية ونصه :

" نحو الموقعين على هذا قد انبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا، وعلى شعراوى باشا، وعبد العزيز فهمى بك، ومحمد على بك، علوبة باشا، وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، واحمد لطفى السيد باشا، ولهم ان يضموا اليهم من يختارونه، فى ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلا، إلى استقلال مصر استقلالا تاما، تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب ".

وبهذه الوكالات اصبح الوفد المصرى وكيلا للامة فى السعى من أجل حريتها واستقلالها، ومنذ اللحظات الاولى بدأت الاحتكاكات ثم المواجهة بين الوفد وسلطات الاحتلال البريطانى التى عملت على عرقلة سفر الوفد إلى مؤتمر الصلح فى باريس عندما اعتقلت سعد ورفاقه فى مالطا يوم ٨ مارس ١٩١٩ ثم أفرجت عنه بضغط من الثورة التى تفجرت فى مصر، قامت بنفيه ورفاقه إلى سيشيل وهو الاجراء الذى ترافق مع وصول لجنة ملنر إلى مصر للتحقيق فى مسألة مدى جدارة مصر بالحصول على الاستقلال، وكانت دعوة مقاطعة لجنة ملنر من اهم الاجراءات التنظيمية التى ترافقت مع الثورة المصرية التى انتهت بعودة سعد من منفاه، ليبدأ مرحلة جديدة من النضال من اجل الدستور عام ١٩٢٣، وباقرار الدستور والبدء فى اجراء اول انتخابات

عام ١٩٢٤ واصبح الوفد من الناحية الفعلية حزبا سياسيا، لكنه حافظ على وضعه الرمزى كوكيل للامة للتمايز عن الاحزاب المصرية الاخرى هكذا كانت نشأة الوفد التى ظل يحمل خصائصها ويحرص عليها والتى عن طريقها ظل يمثل القيادة الشعبية لمصر فى وجه الاحتلال والقصر واحزاب الاقلية وكان الشعب يمنحه ثقته دائما فى كل انتخابات عامة تجرى بطريقة نزيهة وديمقراطية ولكن هذه الزعامة اخذت تتزعزع تدريجيا وخصوصا فى عقد الاربعينات لاسباب كثيرة من اهمها :

١- حدوث تحول فى التكوين الطبقى لقيادة الوفد استتبعه حدوث تغير فى سياسات الوفد وهيكله التنظيمى فقد كان يغلب على التكوين الطبقى لقيادة الوفد " هيئة الوفد المصرى " قدر من التوازن فى سيطرة طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية على قيادته ومع حدوث الانشقاقات داخل هذه القيادة ابتداء من عام ١٩٢١ كانت تزداد نسبة كبار الملاك فى الهيئة الوفدية فانشقاق عام ١٩٢١ ادى إلى خروج مجموعة كبار الرأسماليين من القيادة وبالذات الرأسمالية الصناعية التى ظلت بعيدة عن قيادة الوفد الذى كان بسبب قيادته للحركة الشعبية اكثر دعما لمطالب الحركة العمالية المصرية الامر الذى كان يهدد مصالح كبار الرأسمالين الصناعيين، وعندما حدث الانسلاخ أو الانشقاق الثانى من الوفد عام ١٩٣٢ بخروج ما سمى وقتها بجماعة " السبعة والنصف "، ضم الوفد اليه اثنى عشر عضوا جديدا كان ثمانية منهم من كبار الملاك ومنذ عام ١٩٣٦، وبعد توقيع معاهدة " الاستقلال " اخذ الوفد يضم إلى قيادته عددا من كبار ملاك الاراضى الزراعية امثال فؤاد سراج الدين الذى تولى سكرتارية الوفد فيما بعد، ومحمد سليمان الوكيل، ومحمد المغازى عبد ربه، وبشرى حنا، ومحمد الحفنى الطرزى، واحمد مصطفى عمرو، وفهمى ويصا، ومحمد ابو علم، وكمال علما، وسيد بهنس، ومحمود محمود خليل.

وهكذا اخذ الوفد يشهد انسلاخ عدد كبير من ابرز قادته الذين ارتبطت ادوارهم فى الوفد بمواقفهم الوطنية، وفى الوقت نفسه الذى كان الوفد يفقد فيه هذه العناصر بدأ يضم اليه اشخاصا اخرين من كبار الملاك فمن ليس لهم علاقة بالكفاح والنضال الوطنى الذى كان السمة البارزة لاعضاء الوفد.

ورغم ان دخول كبار الملاك إلى عضوية الوفد وقيادته لم يكن امرا جديدا، ولكن الجديد الذى حدث فى الاربعينات ان الاعضاء الجدد من طبقة كبار الملاك دخلوا إلى الوفد بدافع تأثير حاجة الوفد إلى اموال هؤلاء

الاعضاء، فى حين كان دخول كبار الملاك إلى الوفد فى العشرينيات يتم من اجل الهدف الوطنى، وكان العضو الثرى يتبرع للوفد من واقع عضويته الفعلية فيه وقد ادى هذا التطور إلى حدوث تحول فى المواقف السياسية للوفد وإلى حدوث استقطاب مهم داخل هيكليته القيادية، وهى كلها تطورات اثرت سلبيا فى مكانة الوفد وجماهيريته.

فقد كان من الطبيعى فى ظل سيطرة طبقة كبار الملاك على قيادة الوفد واختفاء عدد كبير من ابرز قياداته ان تتغير علاقة الوفد بالانجليز والقصر معا وهما طرفا المعادلة التى ظلت تفرض نفسها على تاريخ الحركة الوطنية المصرية منذ قيام ثورة ١٩١٩ حيث ان اطرافها الوفد والانجليز والقصر وكان الوفد يناصب الانجليز العداء فى كفاحه من اجل الاستقلال والتحرر الوطنى وكان يناصب القصر العداء فى الكفاح من اجل الحرية والدستور واكتسب الوفد مكانته الوطنية بسبب هذين الكفاحين ولكن علاقة الوفد بالانجليز تغيرت منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ واضطرار الوفد إلى قبول تشكيل الحكومة بضغط من الانجليز وهى المرة الاولى التى يطلب فيها الانجليز مجئ الوفد إلى الحكم حيث كانت العادة ان يعمل الانجليز من اجل افساد فرص وصول الوفد إلى الحكم ويرجع البعض تغير علاقة الوفد بالانجليز إلى توقيع اتفاقية ١٩٣٦ وقد ادى ذلك إلى تراجع صورة الوفد ومكانته التاريخية التى اكتسبها من عدائه الشديد للانجليز، وقيادته للحركة الوطنية فى هذا الاتجاه.

كما تغيرت علاقة الوفد بالقصر ايضا فى السنوات الاخيرة قبل عام ١٩٥٢، فقد حبذت قيادة الوفد، فى تلك الفترة، ايجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر، وان يعمل الوفد من اجل نهج سياسة جديدة ترضى السراى من ناحية وتحفظ له التأثير الشعبى من ناحية اخرى، بعد ان ظل الوفد اكثر من خمس سنوات خارج الحكم وكان الجناح المحافظ فى قيادة الوفد الذى يضم كبار الملاك، هو صاحب سياسة " احتواء الملك " وكان تحليل هذا الجناح لازمة الوفد السياسية مفاده انه " اذا كانت الجماهير قادرة على ايصال الوفد إلى الحكم فهى ليست قادرة على حمايته من الطرد والاقالة ان غضب الملك عليه، وبالتالى لابد من تأليف قلب الملك ضمانا للاستمرار.

كما ترتب على التحول الذى لحق بطبيعة التكوين الطبقى لقيادة الوفد، الناتج عن خروج بعض العناصر القيادية الشعبية من هذه القيادة ودخول عناصر اخرى بديلة من كبار الملاك، حدوث انقسام واستقطاب داخل قيادة

الوفد بين تيارين : تيار القيادات الوطنية الاصلية فى وفديتها والتى ارتبطت بثورة ١٩١٩، والتيار الدخيل على الوفد الذى اكتسب نفوذه فى الوفد من ثرواته ومن عصبيته، الامر الذى جعل قيادة الوفد تتوزع بين هذين التيارين بكل ما يعنيه ذلك من تخبط وانقسام فى السياسات والمواقف.

وبينما كان هذا الانقسام يتبلور اخذت قوة التيار الشبابى التقدمى فى قواعد الوفد تنمو وتقوى حيث تحولت لجنة الطلبة التنفيذية إلى جناح مستقل هو " الطليعة الوفدية " الذى تكون عام ١٩٤٧، واتخذ من مجلة " رابطة الشباب " صوتا له فقد اشرفت الطليعة الوفدية على اصدار هذه المجلة وساهمت فى تحرير " الوفد المصرى " وانشأت " لجنة القاهرة للتأليف والنشر "، وخلقت علاقة قوية مع المنظمات الشيوعية خصوصا " طليعة العمال والفلاحين حيث ساهم بعض زعمائها فى اصدار مجلة رابطة الشباب.

فقد تولى ريمون دويك ادارة التحرير وكان ابو سيف يكتب الكثير من مقالاته فى رابطة الشباب بعد اغلاق الحكومة صحيفة " الفجر الجديد ".

وقد ترتب على سيادة الجناح المحافظ فى قيادة الوفد فى الوقت الذى بدأت فيه الاتجاهات الثورية تنتشر فى قواعد الحزب خلق ازمة بين القيادة والقواعد واتسعت دائرة الصراعات الاجتماعية داخل الوفد وعمت الخلافات فى " الهيئة الوفدية " وفى اللجان الاقليمية (لجان المحافظات) وبين الشباب الوفدى وقادت الطليعة الوفدية الصدام مع زعامة الجناح المحافظ داخل الوفد وخاصة مع فؤاد سراج الدين الذى كان قد تولى منصب سكرتير عام الوفد عام ١٩٤٨ بعد وفاة محمد صبرى ابو علم الذى كان الاقرب إلى جناح الطليعة الوفدية.

وتوج هذا الصدام بفوز مصطفى موسى بعضوية البرلمان عام ١٩٥٠ على الرغم من ارادة فؤاد سراج الدين الذى تعمد ترشيح مصطفى موسى فى دائرة شديدة الصعوبة للتخلص منه (دائرة باب الشعرية بالقاهرة التى كانت حكرا على النائب سيد جلال) وفاز معه فى تلك الانتخابات الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمى ابرز قادة الطليعة الوفدية وكان الدكتور محمد مندور قد قرر ان يخوض المعركة بثقله فى هذه الانتخابات ضد سراج الدين، ولم يكتف بترشيح نفسه، بل وقف بقوة إلى جانب مصطفى موسى، ولم يتردد فى أن يقود مظاهرة ضخمة لتأييده (كان مصطفى موسى فى عام ١٩٤٦ رئيسا لاتحاد طلاب كلية الهندسة جامعة القاهرة واحد الزعماء البارزين فى لجنة الطلبة والعمال) ويومها هتف الدكتور مندور بحياة

مصطفى موسى قائدا للشباب، وقال : " لم اهتف باسم احد فى حياتى، ولكن مصطفى موسى فخر هذا الشباب ".

وفى ضوء هذه الصراعات اصبحت علاقة بعض الوفدين بالتنظيمات الشعبية الاخرى " خاصة الماركسية " وثيق ولم يقتصر الامر على ذلك بل ان الوفد فقد ايضا فى تلك الفترة الممتدة طيلة سنوات الاربعينيات واوائل الخمسينيات وثاقه التنظيمى اذ اصبح للسيدة زينب الوكيل حرم زعيم الوفد مصطفى النحاس دور بارز وواضح فى توجيه سياسة الحزب، فقد كان لهما دور بارز فى قبول النحاس تشكيل الحكومة بضغط من الانجليز فى فبراير ١٩٤٢، فقد نجحت فيما فشل فيه كل من مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين حيث كان النحاس مترددا فى قبول هذا العرض " حسبما كشف تقرير للسفارة البريطانية كما قامت السيدة زينب الوكيل بدور مهم فى الوقيعة بين النحاس ومكرم عبيد للنيل من الدور المتميز لمكرم فى الوفد لصالح الاتجاه الاخر المحافظ الذى كان فؤاد سراج الدين من اهم قياداته وبعد ذلك اخذ دورها يتزايد داخل الوفد. ووصل الأمر بالدكتور زكى عبد المتعال إلى أنه كان يتعاون مع رجال القصر ويتصل بهم مباشرة متخطيا قيادة الوفد.

٢- عجز الوفد عن مجاراة المطالب الشعبية فى التغيير والاصلاح الاجتماعى - فالوفد كان يحمل من حيث تركيبه الاجتماعى ملامح البورجوازية الوطنية فى الدول المستعمرة وشبه المستعمرة وهى الملامح التى تختلف عن خصائص البرجوازية المحافظة فى الدول الغربية، فالاولى كانت تحمل مضمونا وطنيا تحريريا فى حين ان الثانية كانت تحمل مضمونا استعماريا.

واذا كان يمكن التمييز بين ثلاثة اجنحة داخل البرجوازية الوطنية المصرية فى النصف الاول من القرن العشرين هى : الجناح اليمينى المتهادن مع المصالح الاجنبية، والجناح الثورى الذى يمثل البرجوازية المطحونة بأجنحتها المختلفة، فإن الجناح الثالث يقع فى الوسط ويحكمه تناقض مزدوج الاول تناقض بين مصالحه الوطنية ومصالح القوى الاستعمارية، والثانى تناقض بين مصالحه الطبقية ومصالح الكتلة الجماهيرية، وهذا التناقض يمثل عنصر توازن وتعادل فى صراعه مع الاستعمار يعبئ الكتلة الجماهيرية ليخوض بها معركته، ولكنه فى تحالفه مع هذه الكتلة، يحرص على ضبط حراراتها الطبقية عند خطوط اصلاحية لا

تتعداها، خطوط لا تؤثر على مصالحه الطبقية ولقد كان الوفد الاكثر تعبيرا عن هذا الجناح من البرجوازية الوطنية المصرية.

كان الوفد يمثل الاتجاه البرجوازى الديمقراطى الليبرالى، وهو اتجاه اصلاحى يحاول فك التناقضات بين كبار الملاك والفلاحين، أو بين الرأسماليين والعمال بما يحافظ على استمرارية النظام ويزيد من كفاءته، ويدعم امكانياته فى استيعاب الحركات الرافضة عن طريق التشريعات الاجتماعية والاقتصادية الاصلاحية، فهو لا ينظر إلى الجماهير نظرة استعلائية، ولكنه كان يحرص دائما على ان يكون قيادة لها وان يحصل دائما على ان يكون قيادة لها وان يحصل دائما على تأييدها، ويدفعها للثورة وقتما يريد، ويضبط ايقاع حركتها عندما يكون الرجاء فى الحركة الهادئة السلمية.

كان يمكن للجماهير ان ترضى بهذا الموقف الوسطى من قيادتها الوفدية قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى عرفت باسم " معاهدة الشرف والاستقلال " فمن اجل ضمان الحصول على الاستقلال كانت الجماهير مستعدة لتحمل هذا الموقف الوسطى للوفد وتحمل المظالم الاجتماعية للنظام القائم ولكن بعد الترويج الوفدى للاستقلال بدأت المطالب الاجتماعية الشعبية تتزايد بسبب الازمات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها البلاد فى تلك السنوات.

وهكذا وجد الوفد نفسه فى موقف لا يحسد عليه فقد تفجرت القضية الاجتماعية فى وقت لم يكن يملك فيه شيئا يقدمه للجماهير فهو لم يتعود على مثل هذا اللون من المطالب وليس لديه برنامج اجتماعى واضح مقنع للجماهير وكاف لا شباعها ولا هو قادر كذلك على مجاراة نشاط المنظمات الجماهيرية التى انبثقت فى ظل اشتعال القضية الاجتماعية ولا حتى قادر على ان يتحدث بلغة تلك التنظيمات، فى وقت احتدم فيه الصراع الاجتماعى نتيجة للتضخم وزيادة معدلات البطالة.

لقد ادرك الوفد حقيقة هذه التحولات طيلة السنوات الطويلة التى ظل فيها خارج السلطة من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٦ ولذلك عقد مؤتمرا شهيرا كان الاول من نوعه عام ١٩٣٥ وضع فيه برنامجا اصلاحيا اجتماعيا حاول ان يطبقه عندما عاد إلى الحكم عام ١٩٣٦ أو استأنف نفس الدور الاصلاحى مع توليه الحكم مجددا عام ١٩٤٢ حيث اصدر اهم القوانين الخاصة بالتشريعات العمالية ويسعى إلى محاربة الامية وانجاز عدد من المشروعات الاجتماعية للفلاحين والعمال والموظفين.

ولكن مع تزايد احكام كبار الملاك على مقاليد القيادة فى الوفد وخـــروج عدد من ابرز قياداته التاريخية، ومع تفاقم الازمة الاجتماعية بات الوفد غير قادر على ان يقدم الاستجابات المأمولة للمطالب الشعبية، وبالذات ما يتعلــق باعادة توزيع الملكية، وكان موقف الوفد ازاء مشكلة الفلاحــين والمشــكلة الزراعية عموما يتخلص فى الاكتفاء باستصلاح مساحات مــن الاراضـــى وتوزيعها قطعا صغيرة لا تتجاوز خمسة افدنة على صغار الفلاحين، لكنه لم يفكر يوما فى مسألة اعادة توزيع الملكية أو السماح بأى تعرض لحق الملكية أو السماح بأى تعرض لحق الملكية الفردية، على الرغم من تنـــامى الفكـــر الاشتراكى فى اوساط الطليعة الوفدية والبرجوازية الصغيرة مــن اعضـــاء الوفد وشيوع مطالب الديمقراطية الاجتماعية والترويج لهـــا فـــى صـــحف الطليعة الوفدية.

٣- قوة منافسة الاحزاب الجماهيرية الجديدة للوفد تزامن مع التطورين السابقين ظهور عدد من الاحزاب والمنظمات الجماهيرية من غير ما كـــان يعرف بـــ " احزاب النخبة الحاكمة " فى مصر من احزاب الاقلية وحـــزب الوفد وقد تمثلت هذه تمثلت هذه المنظمات فى جماعة الاخـــوان المســـلمين وحزب مصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية وكانت هذه المنظمات التى ظهرت فى اواخر الثلاثينيات واوائل الاربعينيات تمثـــل تهديـــدا وتحـــديا خطيـــرا لجماهيرية الوفد فلأول مرة تظهر احزاب وتنظيمات قادرة على منافسة الوفد فى علاقته بالجماهير على عكس احزاب الاقلية " التى لم تكن تقدر على مثل هذه المنافسة ولم تكن لها صلة وثيقة بالجماهير وقد نجح القصر فى استخدام بعض هذه التنظيمات ضد الوفد فى بعض الفترات خاصة جماعة الاخـــوان المسلمين.

فقد كانت جماعة الاخوان على علاقة ملحوظة بالقصر عن طريق على ماهر وكانت على علاقة ما ايضا بالانجليز ونشط الاخوان ضد الوفد فعندما عارض النحاس موضوع اقامة حفل دينى لتنصيب الملك فاروق تدفقت جوالة الاخوان نحو قصر عابدين فى مظاهرات صاخبة حيث نجحوا فى ان يثبتوا، ولاول مرة، قدراتهم التنظيمية وامكانياتهم فى حشد تجمعات كبيرة، وحيـــث لعبوا، ولاول مرة، دورهم كقوة موالية للعرش، ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع سافرا بين الوفد والاخوان الذين اصبحوا أداة معادية للوفد، فقـــد اســـتخدمهم اسماعيل صدقى عام ١٩٤٦ ضد الحركة الوطنية وافســـاد نشـــاط اللجنـــة الوطنية للعمال والطلبة.

أما جماعة مصر الفتاة فقد نشأت ضمن إطار جماعة " الشباب الحر انصار المعاهدة " بزعامة احمد حسين ولخدمة اغراض الاحرار الدستوريين وزعيمهم محمد محمود باشا، وتأييد مشروع المعاهدة الذى توصلت له محادثات محمد محمود – هندرسن فى اغسطس ١٩٢٩ وهى المعاهدة التى رفضها الوفد، وهكذا فان هذه الجماعة نشأت منذ بدايتها على خط مغاير للوفد تماما، واصبح زعيمها على علاقة مع دول المحور.

وكانت بداية التحدى الحقيقى من جانب مصر الفتاة للوفد بتشكيل تنظيم القمصان الخضراء الذى استطاع به ان يغزو اهم اركان الوفد وقوته الضاربة وهو جناح الطلبة حيث انخرط كثير من الشباب فى هذا التنظيم، الامر الذى دفع الوفد إلى نهج نفس الاسلوب بتكوين فرق القمصان الزرقاء بين الطلاب والعمال " بزعامة احمد بلال فى الجامعة وزهير صبى وسط العمال " وقد اثارت هذه السياسة خلافات قوية بين قادة الوفد كان ابرزها خلاف محمود فهمى النقراشى مع النحاس وانتهى بفصل النقراشى من الوفد ثم خروج الدكتور احمد ماهر بعد ذلك – تضامنا مع النقراشى ليكونا معا الحزب السعدى أو الكتلة السعدية " نسبة إلى سعد زغلول وانتقاصا من زعامة النحاس ".

وإلى جانب التحديات التى واجهت الوفد من جماعتى الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ظهرت عدة تنظيمات شيوعية اهمها طليعة العمال والحركة المصرية للتحرر الوكنى والشرارة " اسكرا " ثم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى " حدتو " التى تكونت من اتحاد المنظمتين الاخيرتين وقد مثلت هذه التنظيمات الشيوعية تحديا متميزا للوفد من حيث انها كانت تتعامل مع القضية الاجتماعية بأسلوب كان يعجز الوفد عن اتباعه كما انها بدأت تعمل وسط العمال والمثقفين والطلاب وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة احدى ثمار جهود تلك التنظيمات.

وامتد تحدى المنظمات الشيوعية إلى داخل الوفد نفسه حيث استطاع بعضها ان يخلق له امتدادات مؤثرة داخل الوفد وكانت جماعة طليعة العمال والفلاحين " جماعة الفجر الجديد " ابرز من استطاع اختراق الوفد بهدف خلق جناح ثورى داخله وكان ابرز قادة الطليعة الوفدية على تماس مع جماعة الفجر الجديد، أما منظمة الحركة الديمقراطية (حدتو) فاخذت تهاجم الوفد علانية وتطالب باسقاط زعامته.

هذه الاسباب الثلاث، وغيرها، تراكمت تفاعلاتها فى السنوات الاخيرة من عقد الاربعينيات، وادت إلى النيل من هيبة ومكانة حزب الوفد وزعامته الشعبية والتاريخية وعندما سقطت حكومة الوفد الاخيرة عقب حريق القاهرة لم تجد من يدافع عنها ولم يستطع الوفد ان يدافع عن حكومته وعندما سقط النظام الحاكم كله بقيام ثورة ٢٣ يوليو لم يكن للوفد دور يذكر فى عملية التحول الثورى التى حدثت، ولم يكن لديه من سبيل قوى للدفاع عن النظام ورموزه الدستورية.

لذلك لم تجد الثورة صعوبة كبيرة فى الاجهاز على الوفد نفسه والنظام الحزبى كله ودستور ١٩٢٣ ضمن متطلبات عمليات التحول الثورى الجديدة

ثانيا : **الثورة ودوافع الصدام مع الوفد** :

تختلف الثورة عن الانقلاب فى كثير من الملامح والخصائص، لكن اهم معالم أو ملامح الاختلاف بين الثورة والانقلاب، انه بينما قد يكتفى الانقلاب باسقاط الحكومة القائمة أو النظام الحاكم كله فان الثورة لا تكتفى باسقاط نظام الحكم بل تسعى إلى احداث تغيير جذرى فى خصائص النظام السياسى كله وبالذات تغيير معادلة توازن القوى والعلاقات بين كافة القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع بما يحقق هدف اعادة صياغة معادلة التوازن بين هذه القوى فى اتجاه مصالح واهداف القوى الحقيقية صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى.

هذا يعنى انه من الصعب محاسبة أى ثورة بأنها أسقطت النظام القائم ورموزه السياسية والاجتماعية بل ان الثورة تحاسب فعلا إذا هى لم تستطع إسقاط ذلك النظام وتلك الرموز وإذا لم تستطع تعديل صيغ التوازن التى كانت تقوم عليها هياكل النظام السابق على الثورة ومؤسساته.

وهنا بالتحديد يكون المأزق الصعب الذى يواجه قادة الثورة : مأزق الحفاظ على التواصل مع العهد السابق أو الانقطاع عنه اذ يكون هؤلاء القادة المطالبين باحداث درجة ما من الانقطاع عن النظام السابق والحفاظ على درجة ما من التواصل مع ذلك النظام بما يعطى للتغيير الثورى جديته من ناحية وربما يحفظ للمجتمع تواصله الوطنى من ناحية ثانية وتبقى هذه

الدرجة المطلوبة من الانقطاع والتواصل هى محك الاختبار الحقيقى لعملية التغيير الثورى.

ولقد جاء الصدام بين الثورة وحزب الوفد كضرورة من ضروريات التغيير الثورى المطلوبة باعتبار الوفد ركيزة اساسية من ركائز النظام السابق ولذلك فان أى خلاف مع القرار الذى اتخذته الثورة بالصدام مع الوفد يجب ان يتركز بصفة اساسية حول ابعاد وخصائص عملية التغيير الثورى تلك لا مع قرار الصدام مع الوفد والغاء الدستور والاحزاب.

فالسؤال الذى يجب أن يثار : هل كان ذلك التغيير الثورى ضروريا أم لا ؟ فاذا كان هناك اتفاق عام أو شبه عام حول ضرورة وحتمية هذا التغيير، ففى تلك الحالة لن تكون قضية بخصوص الصراع بين الثورة والوفد باعتبار ان هذه المواجهة كانت ضرورة لابد منها لاحداث ذلك التغيير الذى استهدف اجراء تغيير فى صيغة توازن القوى السياسية المصرية بشكل يتوافق مع اهداف التغيير الثورى، أما اذا كان الرأى مع عدم ضرورة اجراء ذلك التغيير عندها يكون فتح ملف الصدام بين الثورة والوفد مسألة ضرورية هو الاخر.

وتتفق هذه الورقة مع الرأى الاول، وترى انه لم يكن هناك من مفر امام الثورة من المواجهة مع الوفد عقب الاستقرار النسبى للاوضاع بعد رحيل الملك عن مصر والدعم الشعبى الذى حظيت به الثورة عند قيامها.

واضافة إلى تلك الضرورة التى رفضت المواجهة بين الثورة والوفد ضمن مواجهتها لاركان النظام السابق " وخاصة الدستور والاحزاب عقب رحيل الملك فاروق " كانت هناك حوافز ودوافع أخرى شجعت مجلس قيادة الثورة على تلك المواجهة من أهم هذه الحوافز والدوافع ما يلى :

١- ان الوفد لم يكن يحظى بأى وجود فعلى بين أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من قيادات الصف الثانى أو الثالث للضباط الاحرار.

فقد نشأ تنظيم الضباط الاحرار كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل التنظيمى ضمن النطاق المحدد للمؤسسة العسكرية أى داخل الجيش والتزمت بالابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع فهى – وكما يقول الاستاذ طارق البشرى – " حركة سياسية عسكرية تتكون من شباب الضباط فى اصاغر الرتب وهى حركة غير حزبية وغير جماهيرية، بمعنى انها لا ترتبط تنظيميا بالاحزاب ولا تتوجه بنشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية ".

وفضلا عن ذلك كان اعضاء وقادة هذا التنظيم على عداء مع مؤسسات احزاب الحكم أو أحزاب النخبة ومنها حزب الوفد بل ان عداءها للوفد كان الاكثر وضوحا وخاصة ابتداء من قبول الوفد الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بضغط من الانجليز وهو الحزب الشعبى الذى كان منوطا به تحقيق اهداف الامة فى الاستقلال والتحرر وتخليص البلاد من الاحتلال البريطانى.

٢- ارتباط عدد من قادة مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار ببعض التنظيمات السياسية الجماهيرية خاصة جماعة الاخوان المسلمين وبعض التنظيمات الماركسية ومصر الفتاة، أى الاحزاب من غير نخبة الحكم وقد ضاعف ارتباط أو تقارب تنظيم الضباط الاحرار وأبرز قياداته بالمنظمات والقوى السياسية الشعبية من حدة نفورها من احزاب النخبة الحاكمة ومنها حزب الوفد بقيادته المحافظة التقليدية.

وتعتبر علاقة الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين بصفة خاصة من أهم الحوافز التى شجعت الثورة على مواجهة الوفد والصدام معه، بحكم العداء القديم بين الوفد وجماعة الاخوان المسلمين فقد ان كان الاخوان على تماس مع أبرز قادة الضباط الاحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، لدرجة انه أجل موعد قيام الثورة ليلة واحدة ليتمكن من استطلاع رأى قيادة الاخوان المسلمين فى الموافقة على قيام " الحركة " حسب رواية جمال حماد " ٢٢ يوليو أطول يوم فى التاريخ ص ٣٣، ٤٣، ٦٧ - ٧٣ " وفضلا عن ذلك فان جماعة الاخوان المسلمين كانت التنظيم السياسى الوحيد الذى لم يشمله قانون حل الاحزاب.

٣- تعجل الوفد فى فتح المعركة الدستورية مع الثورة، فبعد ان اظهرت كافة القوى والاحزاب السياسية النخبوية والحاكمة فى مصر ومنها الوفد وهنا شديدا فى حماية النظام القائم والدفاع عنه.

لم يجد الوفد من وسيلة للتصدى للقرارات والاجراءات الثورية التى اقدمت عليها الثورة وخاصة بعد أن تولى محمد نجيب الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ واصدر فى ٩ سبتمبر قانونا الاصلاح الزراعى وتنظيم الاحزاب.

كان هذان القانونان ضد مصلحة حزب الوفد بصفة اساسية فقد وقف الوفد قبل الثورة ضد أى محاولة لتنظيم ملكية الاراضى الزراعية بحكم سيطرة كبار الملاك على قيادته كما اعترض بشدة على قانون تنظيم الاحزاب الذى صدر بعد عدم استجابة الوفد بجدية لدعوة " قيام الاحزاب بتطهير نفسها بنفسها " التى جاءت كحل وسط بين مطلبى أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة بحل الاحزاب والسيطرة على الحكم ورفض جمال عبد الناصر وحده لذلك ودعوته لاجراء الانتخابات بعد ستة اشهر.

وفى ظل الوهن الذى اصاب الوفد وظهر فى استعداده استبعاد شخص زعيمه مصطفى النحاس والاكتفاء برئاسته الشرفية فان قادة الوفد لم يجدوا من وسيلة للتصدى لقانون تنظيم الاحزاب، الذى مكن وزير الداخلية سليمان حافظ من التحكم فى مقاليد الاحزاب وبالاخص حزب الوفد، سوى اللجوء إلى الهيكل القانونى والتشريعى القائم، أى اللجوء إلى المحاكم والاحتماء بالدستور لاسقاط ذلك القانون ومعه قانون الاصلاح الزراعى والحكم بعدم دستوريتهما.

وجاء الرد حاسما من مجلس قيادة الثورة والحكومة للحيلولة دون تمكين الوفد من هز شريعة الحكم الجديد وصدر فى ١٠ ديسمبر قانون الغاء الدستور واستند القانون الجديد فى هذا الاجراء إلى الحرص على وضع دستور جديد خال من الثغرات القائمة فى دستور ١٩٢٣ ويتجاوب مع المطالبة الشعبية الجديدة ومع توجهات عملية التغيير الثورى القائمة وقبل ان يصدر الحكم فى القضية التى رفعها الوفد ضد قانون تنظيم الاحزاب وقانون الاصلاح الزراعى صدر قانون حل الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣، ثم جاء قانون العزل السياسى ليكمل عملية تصفية الوجود الفعلى لحزب الوفد ومؤسسات نظام ما قبل الثورة.

٤- الدور الذى قام به عدد من كبار الساسة الذين تعاملوا عن قرب مع مجلس قيادة الثورة فى الوقيعة بين الثورة والوفد وتعميق الخلافات بين الطرفين ويأتى على رأس هؤلاء على ماهر رئيس الوزراء الذى اختاره مجلس قيادة الثورة خلال الخمسين يوما الاولى من قيام الثورة والذى كان قريبا من جماعة الاخوان المسلمين، وسليمان حافظ عضو الحزب الوطنى الجديد المنافس لحزب الوفد والدكتور عبد الرازق

السنهورى رئيس مجلس الولة الذى كان من قبل عضوا فى حـزب السعديين " الكتلة السعدية " شديد العداء لحزب الوفد.

فقد لعب سليمان حافظ بعد توليته وزارة الداخلية دورا بارزا فى التصدى لحزب الوفد وتصفيته من خلال تعمد استخدام حقه فـى الاعتـراض علـى تكوين أى حزب أمام محكمة القضاء الادارى وفقا للقانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب فهو الذى اعترض على وجود مصطفى النحاس على رأس قائمة الوفد ومعه عد آخر من كبار الوفديين.

أما الدكتور عبد الرزاق السنهورى فقد حال بين الوفد ورغبته فى عودة البرلمان الاخير الذى كان يحظى فيه الوفد بالأغلبيـة وحلتـه وزارة احمـد نجيب الهلالى قبل الثورة فقد سعى الوفد فى اغسطس ١٩٥٢ إلى العمل على عودة مجلس النواب المنحل للانعقاد وذلك للنظر فى اعتماد تشـكيل هيئـة الوصاية على العرش وفقا للدستور " دستور ١٩٢٣ " وكان يمكن فى حالـة نجاح هذه الدعوة أن يعود الوفد إلى الحكم مجددا اذا ما عاد مجلس النـواب، وعندها كانت ستتغير أشياء كثيرة فى حياة مصر السياسية، ولكن الـدكتور عبد الرزاق السنهورى أفتى بصفته رئيسا لمجلس الدولة بما اجهـض هـذا المسعى الوفدى.

فقد أفتى السنهورى بأن دستور ١٩٢٣ يقضى بوجود دعـوة المجلـس المنحل للانعقاد فى حالتين فقط الاولى هى حالة وفاة الملك والاخيـرة هـى حالة خلعه، ونظرا لأن ما حدث فى مصر لم يكن هذه ولا تلك، ولكن كـان تنازلاً من الملك فاروق عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى فلا تجوز فى هذه الحالة، دعوة مجلس النواب المنحل إلى الانعقاد على ان يقوم مجلس الوزراء بدور مجلس النواب فى هذه الحالة باعتماد تشكيل هيئة الوصاية على العرش وعقب ذلك صدر القانون١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى اغسـطس ١٩٥٢ القاضـى بتعديل توارث العرش طبقا لهذه الفتوى التى أهدرت فرصة الوفد فى العودة إلى السلطة بعد الثورة.

ثالثا : محصلة المواجهة :

لو نظرنا إلى محصلة هذه المواجهة بمنظور التغيير الثورى وضروراته فان النجاح كان حليف الثورة فى هذه المواجهة لأن الاطاحة بحـزب الوفـد

وبدستور ١٩٢٣ مكنت الثورة من اكمال اسقاط مؤسسات ورموز النظام القديم كشرط اساسى لنجاح عملية التغيير الثورى وتعديل أسس وخصائص توازن القوى السابق وفرض معادلة جديدة للتوازن بين القوى السياسية بما يحقق اهداف التغيير الثورى لكن إلى أى حد يمكن ان تكون هذه النتيجة صحيحة من منظور البناء والتراكم الوطنى ؟

من الصعب القبول بأن نتيجة الصدام والمواجهة بين الثورة والوفد كانت ايجابية بالكامل من منظور الوفاق والتواصل الوطنى خصوصا ان البعض حاول تصوير هذا الصدام إلى انه كان صداما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو.

لم يكن هذا الصدام ايجابيا بالكامل من زاويتيين :

الاولى : انه لم يمكن من خلق جسور تواصل قوى بين الثورتين نظرا للترسيبات النفسية التى راكمتها هذه المواجهة، بديل ان المواجهة امتدت لتطال زعامة سعد زغلول التاريخية الذى لم يكن طرفا بأى حال فى تلك المواجهة التى وقعت عام ١٩٥٢ بين الثورة والوفد، فقد جاء بالميثاق الوطنى فى بابه الثالث " جذور النضال الوطنى " ما نصه " وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد.. " وهذا انتقاص غير مبرر للدور الوطنى العظيم الذى قام به سعد زغلول.

الثانية : انه أضر بالخبرة الديمقراطية المصرية فالصراع بين الثورة وبين الوفد ومجمل الاحزاب السياسية المصرية الاخرى امتد ليتحول إلى صراع بين الثورة وبين التعددية الحزبية والعملية الديمقراطية كلها، وأرسى بذلك قواعد الحكم الشمولى الذى أضر كثيرا بعملية التحديث السياسى فى مصر، وأهدر طاقات وخبرات وطنية هائلة كان يمكن تنميتها على مدى العقود التالية لتصبح مصر قلعة قوية للديمقراطية دون أن يتعارض ذلك مع عملية التحول الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل أبرز ملامح ذلك الاضرار بالعملية الديمقراطية. ان المواجهة بين الثورة وما عرف بأحزاب النخبة الحاكمة أى الاحزاب التقليدية ومنها حزب الوفد امتد ليشمل الاحزاب والمنظمات الشعبية التى كانت من القوى المساندة للثورة ضد النظام التقليدى المحافظ، كما انه لم يميز بين الجناح التقليدى المحافظ المسيطر على قيادة الوفد وبين التيار الشعبى والجناح الراديكالى الذى انخرط فى تنظيم " الطليعة الوفدية " وهو التنظيم الذى بلور تيارا فكريا وسياسيا خاض به صراعا قويا داخل الوفد وكان الأقرب إلى القضايا التى

عبرت عنها الثورة فى أعلى مراحل نضجها الايديولوجي فى عقد الستينات بزعامة جمال عبد الناصر وجاء الميثاق الاكثر تعبيرا عنها وبالذات دعوة " الديمقراطية الاجتماعية ".

رغم ذلك يجب عدم تحميل ثورة ٢٣ يوليو كل المسؤولية وكل التبعات السلبية لهذه المواجهة فالوفد أيضاً مسؤول بدرجة كبيرة وأهم ما يجب الوعى به ان الصدام الذى حدث لم يكن صداما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ لسبب أساسى هو أن حزب الوفد الذى اصطدم بثورة ٢٣ يوليو واصطدمت به لم يكن هو " وكيل الامة " الذى قاد ثورة ١٩١٩ وتزعم الحركة الوطنية من اجل الاستقلال ثم من اجل الاستقلال والدستور معا بعد عام ١٩٢٣ بل كان حزبا تقليديا مهادنا فقد الكثير من مكانته بسبب عجزه عن تبنى المطالب الجماهيرية، وعجز عن ان يقود عملية التغيير الثورى فى اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات.

وفضلا عن ذلك فان الوفد لم يقبل بالضباط الاحرار كمنافس شعبى له، ولم يعترف بالشريعة الجديدة، ومارس آفة نفى الاخر عندما أتيحت له فى اغسطس ١٩٥٢ فرصة السعى لعودة مجلس النواب للتصديق على مجلس الوصاية وعندما شارك عدد من رموزه فى لجنة الخمسين التى أسستها قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ عقب سقوط دستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٥٢، فالقوى السياسية التى شاركت فى وضع مسودة المشروع الدستورى التى اعدتها لجنة الخمسين صاغته على صورة لا تدع لرجال ثورة ٢٣ يوليو دورا يؤدونه فى مؤسسات الحكم الدستورى الجديد ضمن منظور الدعوة التى رفعها الوفد بان يعود الجيش إلى ثكناته بعد أن أدى مهمته فى ازاحة الملك عن العرش أما الطليعة الوفدية فلم تستطع أن تعلو بنفسها عن الصدام الذى حدث بين ثورة يوليو والوفد وعاشت مرارة العزل السياسى القسرى أو الاختيارى دون ان تجعل من نفسها وعاء فكريا وسياسيا لدعوة للتغيير والتجديد السياسى والاجتماعى والاقتصادى التى كانت ضمن القوى الشعبية التى ناضلت من اجلها.

ولعل هذا القصور المشترك بين الثورة والوفد يكشف كم هى مهمة عملية الحفاظ على التواصل الوطنى وكم هى صعبة فى ظل ضغوط وحوافز الانقطاع والصدام والمواجهة بين القوى الوطنية عندما يصبح الصراع من اجل الحفاظ عليها هدفا يفوق فى اولويته اهدافا اخرى اكثر اهمية تضمن المشاركة والتواصل فى العمل الوطنى.

المحور الثانى

" علاقة الثورة بالدولة فى مصر "

ثورة يوليو ونظام التعليم
صورة لعلاقة الثورة بالدولة فى مصر

د. عبد اللطيف محمود محمد
كلية التربية جامعة حلوان

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى...

مقدمة :

يشكو الفكر التربوى فى مصر من حالة ضعف للرؤية الصحيحة لتجربة ثورة يوليو التعليمية، فالدراسات التى اقتربت منها قليلة العدد إذا ما قورنت بحجم وأهمية هذه التجربة وما أحدثته فى حياتنا من تأثير، كما أن بعض هذه الدراسات غلبت عليها حالة اقل ما توصف به هو أنها وقعت فى براثن اللاموضوعية أما بسبب انحيازها الكامل للثورة أو التحيز ضدها، الأمر الذى يقلل من شأنها عمليا ويهمش دورها فى محاولة التأصيل التربوى لفكر الثورة نظريا ومنهجيا

وقد أحاطت بهذا الوضع جملة من الأسباب منها :

١- طبيعة التكوين الثقافى والعلمى لمعظم المشتغلين بالفكر التربوى فى مصر عندما بدأت الثورة مسيرتها وتأثيرها، حيث كان الطابع المحافظ سائدا والنظر لدراسة العلاقة بين السياسة والتربية كان من القضايا المستبعدة، فالتعليم كان لدى هؤلاء المفكرين نظاما تابعا لا فاعلا فى علاقته بالسياسة

٢- ان طبيعة وحجم المعارك الناجحة التى خاضتها الثورة فى مجالات أخرى غير التعليم حيث كان الخصم واضحا والنصر معقودا على المواجهة المحسوبة القوى والمحددة المكان والزمان جعل الثورة لا تشعر - فى الوقت المناسب - بمكان الخصم وضرورة مواجهته فى التعليم.

٣- ان العلاقة بين الثورة والتعليم ظلت - فى أغلب المراحل - محصورة فيما يحدث على قمة السلطة من تغيرات ولم تصل إلى عمق العمل التربوى (المعلم، المناهج، المدرسة)، ولذلك فان الطابع الرسمى للعلاقة ابعد الكثير من الباحثين عن تناولها، أما للصعوبات فى الحصول على الحقائق التى لا يسهل الوصول إليها فى ظروف العالم الثالث عامة والظروف الاستثنائية التى تعيشها المجتمعات التى تشهد حالات تغير ثورى بوجه خاص، أو لان الاقتراب من هذه العلاقات التى تخص قمة السلطة قد تصيب المتصدى لها من الباحثين بأخطار وضع لها البعض صورا من الأوهام زادت من حالة الاحجام عن تناولها علميا.

وفضلا عما تقدم من أسباب، فان أهمية دراسة هذه العلاقة تزايدت لكل من السياسة والتربية على السواء.

- **ففى التربية** : بدأت تزداد حالة الاهتمام بالأصول السياسية للتربية مع بداية ظهور التيارات النقدية والماركسية.. والانفتاح على الفكر العالمى بمدارسه المختلفة منذ الستينيات من هذا القرن، لكن معظم العمل جاء نظريا دون محاولات التطبيق على المجتمع المصرى رغم اعتراف الجميع بعمق وحيوية التجربة المصرية فى هذا المجال سواء قبل الثورة أو بعدها.

- **وفى السياسة** : فان التغير الذى حدث للمجتمع المصرى بعد الثورة جاء امتداداً لدور الحركة الوطنية، وخاصة من الطلاب والعمال فى مرحلة كان المجتمع المصرى كلة (يحلم بالثورة)، لكن هذا الدور (للطلبة والعمال) تراجع فيما بعد الثورة لتصبح القيادة الثورية صاحبة الدور المحقق لكل ما كان حلما من قبل، ولم يحرك هذا الأمر حيرة الباحثين واهتمامهم، بل اننا قد لا نكون مجافين اذا قلنا أن الطليعة الثورية التى خرجت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تعبيرا ونتاجا لنظام حمل داخله كل عوامل هدمه وانهياره، لكن نفس الشئ قد حدث بعد سنة ١٩٧٠ عندما تمكنت القوى المضادة للثورة من الإغارة على مواقعها وانهارت الكثير من الحصون التى كنا نظن أنها لن تقع، والمهم أن هذا حدث دون أن تخرج قوى الثورة للدفاع عن مكاسبها بنفس الحماس والنظام والسرعة التى كانت بها قد حصلت من قبل على هذه المكاسب... ولم تخضع هذه الحالة أيضا للبحث والتدقيق العلمى.

وايمانا بأهمية الاقتراب من علاقة الثورة بنظام التعليم المصرى، فان الدراسة الحالية تتناول هذا الموضوع فيما يلى من نقاط :

أولا : علاقة ثورة يوليو بالنظام التعليمى :

أ - فترة فلسفة الثورة سنة ٥٢ : ١٩٦١

ب - فترة الميثاق الوطنى من ٦٢ : ١٩٦٧

ج - فترة بيان ٣٠ مارس سنة ٦٨ : ١٩٧٠

ثانيا : الفجوة بين تثوير التعليم ومحاولات اصلاحة :

أ – مطالب وضرورات تثوير التعليم

ب – الرضا بالاصلاح

ج – منهج التاريخ بالثانوى العام كتطبيق للقبول بالاصلاح بدلا من التثوير

اولا : علاقة ثورة يوليو بالنظام التعليمى :

يخطئ من يعتقد ان نظام التعليم المصرى ضعيف البنية أو هش التكوين، فالعكس هو الصحيح، فقد ظل هذا النظام قائما بدوره ومتماسكا من داخله طوال تاريخ مصر الطويل.

ورغم فترات الانقطاع التى مرت على " الدولة المصرية " والتغيرات التى جاءت بحكام وذهبت بآخرين، فان هذا النظام التعليمى قام بدور رئيسى فى الحفاظ على " جينات الدولة المصرية " منذ عهد الفراعنة وحتى عهد محمد على وقد ظهر دور وأهمية هذا النظام منذ خلدت الحضارة الفرعونية القديمة، دون وظائف المجتمع كلها، وظيفة " الكاتب المصرى " والتى يتضح منها مدى التلاحم بين الدولة والتعليم فى مصر الفرعونية.

وكان التعليم دائما النظام المغذى لعروق الدولة المصرية بما تحتاجه من موظفين وقادة يؤدون دورهم ويحافظون على مركزية وهيبة هذه الدولة لدى العامة.

وهذا الدور التاريخى والمتراكم على مدى تاريخ طويل يزيد من صعوبة البحث فى علاقة محدودة بين فكر جديد جاء سنة ١٩٥٢ وهذا النظام الذى كسب من اساليب التكيف والاحتواء على مر التاريخ مايجعله صعب التغير أو التبديل أو الانكسار امام موجات " المد الثورى " التى عبر عنها الفكر الجديد.

وقد زاد من تعقد هذه العلاقة عدد من الظروف والتى نرصدها فى مراحل متوالية تمثل خطوات العملية التى مرت بها هذه العلاقة وهى كما يلى:

أ - مرحلة فلسفة الثورة ١٩٥٢ - ١٩٦١ :

لم يكن لدى الطليعة التى قامت بالثورة ١٩٥٢ تصور عن كيفية ادارة شئون الدولة، وقد اوضح ذلك قائد الثورة فى الوثيقة الفكرية الاولى لها وهى كتاب " فلسفة الثورة حين قال " قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير... وطال انتظارها... لقد جاءتها جموع ليس لها أخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال.. ساعتها أحسست وقلبى يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته فى هذه الساعة، وانما من هذه الساعة بدأت... ولم نكن على استعداد... وذهبنا نلتمس الرأى من ذوى الرأى، والخبرة من أصحابها... ومن سوء حظنا لم نعثر على شئ كثير... "[١].

لذلك لجأت الثورة إلى اسلوب الممارسة والتعامل مع الواقع مباشرة دون نظرية مسبقة، تقودها المبادئ الستة العامة التى أعلنتها وشعارها الأول الذى جعلته رمزا للمرحلة الاولى من العمل الوطنى وهو " الاتحاد، النظام، العمل " ويوضح هذا قائد الثورة بقوله " فرضت ظروفنا ان يسبق تطبيقنا الثورى النظرية "[٢] لذلك لم تتقيد الثورة بأيديولوجية سياسية تقيد حركتها، أو تحد من نظرتها للواقع الذى تتعامل معه وتحاول تغييره، ورغم ان ذلك اعطاها فوائد فى مجال التعامل مع القوى السياسية التى كانت موجودة قبل قيامها حيث اعتبرها كل منهم امتدادا لها، أو على الاقل ليست نقيضاً كاملا، لكنه ترك اثارا سلبية على النظام التعليمى، حيث سهل غياب تلك الرؤية من تمكن قوة لا نقول انها معادية للثورة ولكنها على الاقل ليست ثورية، من السيطرة باسم الثورة على هذا النظام القوى والخطير التأثر وساعد على ذلك انتهاج الثورة طوال هذه الفترة وحتى صدور الميثاق الوطنى فى مايو سنة ١٩٦٢ منهج التجربة والخطأ، وانشغالها بمعارك التحرير الوطنى والاستقلال ومحاولة حماية الثورة من الخطر الخارجي والداخلى الذى يتهددها مما جعلها تأمن جانب التعليم من خلال وضعه بعيدا عن تقلبات الحياة السياسية التى لم تكن الثورة جاهزة لتقديم البديل الفكرى الكامل لما كان يسود فيه من تيارات.

---

(١) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د. ت ص ١٩ ٢٠

(٢) جمال عبد الناصر، الخطاب الافتتاحى للجنة التحضيرية للموتمر الوطنى للقوى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١، مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر.

ويبدو ان هذه السمة ميزت اختيارات القيادة الثورية لمن يعاونهـا فـي ادارة شئون البلاد فى مختلف المجلات " بالانتقائية " المعتمدة على تفضـيل العناصر غير السياسية وهو ما عرف فيما بعد بمشكلة " أهل الثقة " و " اهل الخبرة "، حيث كانت المناصب دائما من نصيب أهل الثقة [٣].

وقد أنسحب هذا على مجال التعليم، "حيث كانت نظـرة الثـورة إلـى المثقفين وعلاقتها بهـم ذات دور سـلبى خطيـر علـى مسـيرة التعلـيم وتطويره..."[٤] ويتضح هذا التأثير فى عدد من الاختيارات والسياسات التى طبقتها الثورة فى التعليم منذ بدايتها وأعطت انطباعا عن توجهها المحـافظ بالنسبة للتعليم، أو على الاقل تفضيلها ان يظل التعليم بعيدا عـن السياسـية منشغلا، بالفتيات التى اعتقد البعض انها أو عن طريقها يصنع المجتمع تعليما قادرا واذا كان الحسم ممكنا فى ميادين السياسة، فان امتزاج الالوان وتشابك الخطوط وصعوبة الفصل بينها يغلب دائما على ميدان الثقافة والتعليم، خاصة وان طبيعة التاريخ المصرى والتى " اقامت الدولـة علـى رأس المجتمـع المصرى... مستمدة من السيطرة على مياه النيل واسـتخدامها فـى الـرى والصرف وبناء السدود وفى توزيع انصبة الحياة من انتاج الغذاء... ذلك كان الاساس المادى الموضوعى لسلطة الدولة المصرية الـذى اعطاهـا طابعـا مستمرا وفريدا باعتبارها دولة قومية، دولة الامة، وان كان ذلك تحت هيمنة الطبقات القيادية ومجموعات السلطة فى البلاد، حول المثلث المكـون مـن ملاك الارض، قادة الجيش، القادة المدنيين والأيديولوجيين... ومـن اجـل الحفاظ على مصر كأمة، عمدت الدولة القومية إلى توحيد المصالح الطبقيـة المحدودة لقيادتها مع مصالح الوجود القومى عامة.. " [٥].

هذا التكوين المعقد لنظام ودور الدولة فى مصر ورثـه مجلـس قيـادة الثورة بعد توليه مسئولية الحكم، ووعى الجميع ان هذه " الكيمياء " المركبـة لمعادلة الحكم فى مصر يجب فهمها بدقة، وان التغيير فيها يتم بحذر لقد كان المطلوب هو حسم التناقض بين اسلوب الثورة واسلوب الحكم (الدولة) الذى واجهته الطليعة الثورية بعد ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهذا ما جعلها فى مجال التعليم تبدو اقل ثورية مما يجب واكثر انصياعا لقبـول المعادلـة القائمـة

(٣) للمزيد يرجع إلى : حسين هيكل، أزمة المثقفين، القاهرة، الشركات العربية المتحدة للتوزيـع سنة ١٩٦١

(٤) سعيد إسماعيل على : التعليم فى مصر، كتاب الهـلال عـدد ٣٩٥ نـوفمبر سـنة ١٩٩٥ ص ١٩٧.

(٥) أنور عبد الملك، ريح الشرق، دار الشرق العربى القاهرة سنة ١٩٨٣، ص ١٤١

والمركبة للبورجوازية التى نشأت منذ فجر النهضة مع محـاولات رفاعـة الطهطاوى، والافغانى، وشبلى شميل، ومحمد عبده... فلقد ورثـت الثـورة نظاما تعليميا وثقافيا " يختلط فيه الولاء للطبقة بالولاء للسلطان، ويختلط فيه الانتماء للدولة بالعبودية والسخرة، من هنا لم يستطع الحـزب الـديمقراطى البورجوازى الوحيد والكبير - حزب الوفد - الحكم أكثر من سبع سـنوات ونصف خلال عشرين عاما سبقت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢... ومن هنا ايضا كان حزب الوفد دون غيره هو الذى وقع معاهدة التهادن مع انجلتـرا سـنة ١٩٣٦، وكان هو الحزب الذى اعادتة الدبابات البريطانيـة فـى حـادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وأخيرا فهو الحزب الذى اعلن الاحكام العرفية فـى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ واحترقت القاهرة وتوقف القتال العظـيم علـى ضـفاف القنال... لم يكن حزب الوفد فى هذا كله مجرما أو خائنا،... لكنه كان ضعيفا متهافتا - قبل الحرب الثانية - وميتا على وجة التقريب قرب نهايتها. كانت شيخوخته تعلن نهاية الدور التاريخى للبرجوازية المصرية. " [٦]

واذا كانت الثورة هى البديل الذى رضى به الجميع دون مقاومة تـذكر، حتى من جانب المحتل الاجنبى،فانها كانت هى الاخرى مزيجا من صـورة الواقع المصرى السياسى والثقافى والاجتمـاعى، الممـزق حيـث تعـددت انتماءات وهويات قيادتها السياسية بين اليمين واليسار والوسط، الامر الـذى فرض معادلات " التوازن الحرج " داخل قمة السلطة الجديدة بعـد الثـورة واتفاقها على العمل الجبهوى سياسيا تاركة الشارع الثقافى والنظام التعليمـى للتأرجح بين محاولات التثوير والتطوير مدة طويلة. ويلاحظ ذلـك غـالى شكرى على العمل الثورى خلال الفترة الأولـى حيـث نجـد أن " الغائهـا للأحزاب لم تردفه بالغاء مماثل لحرية التعبير فى الآداب والفنون، كمـا ان استصدارها قانون الإصلاح الزراعى لم يلحق به قانون لاصلاح التعلـيم.. كذلك حين ألغت الألقاب وأعلنت الجمهورية لم تعمد إلى محو الامية ورفـع سن الالتزام. وإنما اهتمت الثورة فى البداية بالوجه المباشر للعمل السياسى، وتركت الجو الثقافى يمرح بلا ضوابط أو ضغوط " [٧]. وهذا ما نجد أنه نقد فى صالح الثورة لا ضدها، حيث أنها كانت فى الناحيـة الثقافيـة وبالتـالى التعليمية تحرص على الوجه الليبرالى رغم انها قد قامت سواء فى الجانـب الإقتصادى أو السياسى بفرض سيطرتها وقوانينها التى أسرعت بتصـادمها

(٦) غالى شكرى، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، الدار العربيـة للكتـاب سـنة ١٩٨٣، ص٥٥

(٧) المرجع السابق ص ٦١

مع قوى المجتمع القديم. وتوضح خطب عبد الناصر فى هذه المرحلة، والتى كانت تتم فى الجامعة أو تجمعات الشباب، عن هذا التوجه الجديد للثورة نحو التعليم ورجال الثقافة والعلم فى أكثر من مناسبة، فهو فى الاسكندرية يقول لأساتذة الجامعة " ندعوكم إلى العمل المنتظم حتى نعمل جميعا لتحرير وطننا. " [٨]. وفى مناسبة أخرى يقول " إن أحوج ما نحتاج الية هو التعاون والتخلص من الفردية. " [٩].، كما يخاطب طلبة الجامعة الأمريكية فيقول " اننا نؤمن بالفرد ونود ان يؤمن الفرد بنفسه، وان يتعاون مع أخيه ومع المحيط الذى يعيش فية ومع الشعب الذى ينتمى إليه.. " [١٠]. أى أن الرسالة التى حاول تأكيدها لدى المثقفين والمتعلمين هى التعاون والعمل والثقة بالنفس، على المستوى الفكرى، أما على المستوى العملى فان الثورة قد فضلت أن يقود التعليم فى مرحلتها الأولى أصحاب المجال دون الشك فى الانتماء السياسى لهم، خاصة أن الوعى بالدور السياسى للتعليم لم يكن واضحا سواء على المستوى التعبوى للثورة أو المستوى النظرى. لذلك فان توضيحا لتطور المناصب الوزارية فى هذه المرحلة يوضح ويجسد صورة هذه العلاقة.

- الاختيارات السياسية / منصب وزير التعليم فى المرحلة الأولى:

شملت المرحلة الأولى من عام ٥٢ إلى ١٩٦١ تشكيل ثلاثة عشر وزارة يوضحها الجدول التالى

(٨) مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر " خطابة فى جامعة الاسكندرية فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ "

(٩) خطاب بدار الكشافة بالاسكندرية ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤

(١٠) خطاب فى الجامعة الامريكية فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٣

جدول رقم (١)

التشكيلات الوزارية فى المرحلة ٥٢ / ٦١

وبيان وزير التعليم بها ومدة توليه

تاريخ ومدة بقاء الوزارة	اسم وزير التعليم	اسم رئيس الوزراء	ملاحظات
٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢	أ. سعد اللبان	على ماهر	
٨ سبتمبر ١٩٥٢	اسماعيل القبانى	محمد نجيب	
١٨ يونيه ١٩٥٣	اسماعيل القبانى	محمد نجيب	فى ٣ يناير ١٩٥٤ قبلت استقالة اسماعيل القبانى وعين د. عباس مصطفى عمار وزيرا للمعارف
٢٥ فبراير ١٩٥٤	عباس مصطفى عمار	جمال عبد الناصر	
٨ مارس ١٩٥٤	عباس مصطفى عمار	محمد نجيب	
١٧ ابريل ١٩٥٤	محمد عوض محمد	جمال عبد الناصر	
٢٨ يونيو ١٩٥٦	كمال الدين حسين	جمال عبد الناصر	
٧ مارس ١٩٥٨	كمال الدين حسين	وزارة الوحدة	
٨ أكتوبر ١٩٥٨	كمال الدين حسين	وزارة الوحدة	عين احمد نجيب هاشم وزيرا للتعليم بمصر
٢٠ سبتمبر ١٩٦٠	كمال الدين حسين	وزارة الوحدة	
١٦ أغسطس ١٩٦١	السيد يوسف	وزارة الوحدة	
١٩ أكتوبر ١٩٦١	السيد يوسف	جمال عبد الناصر	

يوضح الجدول السابق ما يلى :.

١- أن الفترة الممتدة من ٥٢ حتى ٦١ قد شغل فيهـا منصـب وزيـر التعليم ستة وزراء.

٢- أن الوزير الأول أ. سعد اللبان لم يستمر فى منصبه سـوى شـهر واحد وعدة أيام مما يجعلنا نخرجه من حساب التأثير الفعلى فى هذه العلاقة بين الثورة والتعليم.

٣- أن اختيار إسماعيل القبانى منذ وزارة الثورة الثانية وفى المرحلـة التى بدأت معها الكشف عن وجهها الثورى باصدار قوانين الاصلاح الزراعى لا يخلو من دلالة مفادها أن الثورة تركت التعليم لأصحابه من الفنيين (بوزارة المعارف) دون اهتمام لميولهم السياسية السابقة حيث كان من المعروف ميل القبانى للحزب السعدى قبل الثورة وهو من أحزاب الأقلية.

٤- أن قبول استقالة القبانى المفاجأة فى يناير سنة ١٩٥٤ مع بداية مـا عرف فى عهد الثورة بأزمة مارس وتعيين د/ عباس مصطفى عمار يعتبر أيضا إستمرار لنفس النهج حيث كان عباس عمار من العاملين ندبا بوزارة المعارف رغم وجوده كأستاذ بكلية الاداب، لكنـه كـان على دراية وافية بالعمل داخل وزارة المعارف. رغم أنه لم يسـتمر فى منصبه اكثر من شهرين

٥- أن اختيار كمال الدين حسين لمنصب وزير التربية والتعلـيم فـى يونيو سنة ١٩٥٦ كان يعتبر بداية الاهتمام الحقيقى للثورة بأوضـاع التعليم وضرورة ان تحكم سيطرتها على هذا الجهاز الهام

٦- أن استمرار كمال الدين حسين كأحد اعضاء مجلس قيـادة الثـورة البارزين على قمة الهرم التعليمى فى مصر حتى ١٦ اغسطس سـنة ١٩٦١ أى ما يقرب من خمس سنوات كان مدة كافية لتوجيه السياسة التعليمية ناحية الفكر الثورى بدلا من الفكر المحافظ الذى ساد هـذا المجال طول الفترة الماضية، فهل حدث هذا التغيير ؟

. المصدر : د. محمد محمد الجوادى، التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ٢٣ ـــ ٥٦

- أهم التغييرات التى شملت النظام التعليمى فى الفترة الاولى سنة ٥٢ / ٦١

١- توحيد المرحلة الاولى من التعليم :

- صدر سنة ١٩٥٣ أى فى عهد اسماعيل القبانى قانون التعليم رقم ٢١٠ بالغاء المدارس الاولية التى كانت تقدم تعليما متدنيا ووحدت التعليم الابتدائى فى مدرسة واحدة مدتها ست سنوات مع الغاء مرحلة رياض الأطفال، كما تم تحديد سن القبول بست سنوات، وألغى تدريس اللغة الاجنبية، والتأكيد على ان التعليم الابتدائى الزامى ومجانى.
- صدر قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بأن بالمرحلة الاعدادية مقدمة للتعليم الثانوى ومدة الدراسة بها أربع سنوات.
- يلاحظ أن خطة الدراسة لم تشهد تغييراً كبيرا وخاصة فى مواد التاريخ والتربية الوطنية وإن كان محتوى هذه المواد الدراسية قد تغير ليخدم الأهداف الجديدة للتعليم.

٢- التعليم الثانوى :

بدأ انفصال المرحلة الثانوية عن المرحلة الاعدادية سنة ١٩٥٧ الا أن نظمها ظلت قائمة على ما هى عليه من حيث المدة ونظام القبول والامتحان.

أما خطة الدراسة بالمرحلة الثانوية فقد تعدلت فى بعض السنوات حيث أدخلت مادة لدراسة المجتمع المصرى للسنة الأولى الثانوية بواقع حصتين أسبوعيا كذلك مادة التربية العسكرية والهوايات [٨]..

(٨) يرجع إلى : الجمهورية العربية المتحدة، الشعبة القومية لليونسكو " تطور التربية والتعليم خلال الخمسين سنة ٢٠ / ١٩٧٠ اعداد محمد خيرى حربى وأخرون سنة ١٩٧٠ ص ١١٠
. المصدر لويس عوض، الجامعة والمجتمع، سلسلة دراسات اشتراكية، الدار القومية للطباعة د. ت ص ١٧

أما التغيرات الكمية فنجد انها تشمل ما يلى :

زادت نسبة الانفاق على التعليم لمواجهة الطلب المتزايد عليـــه والتـــزام حكومة الثورة بتحقيق هذه الرغبة الشعبية ويمثل ذلك الجدول التالى

جدول رقم (٢)

ميزانية التعليم فى عهد الثورة (المرحلة الاولى) سنة ٥٢ / ٦١

السنة	ميزانية الدولة	ميزانية التربية والتعليم	%	ميزانية الجامعات	%
٥٢ / ٥٣	٢٠٦ .٠٠٠	٣١٨,٢٥	١٢,٣	٥٤١,٣	١٤
٥٣ / ٥٤	٥١٦,١٩٧	٨٥٧,٢٥	١٣	٥١٨,٣	١٤
٤٥ / ٥٥	٨٥٠,٢٢٧	١٥٣,٢٨	٣,١٢	٧٠١,٣	١,١٣
٥٦ / ٥٥	٣٠٠,٢٣٨	٥٣٥,٣٢	٦,١٣	٦ .٥٧٩	٢٠
٥٦ / ٥٧	٢٨٠ .٥٠٠	٣٥ .٣٩٢	١٢ .٦	١٦٤,٦	١٨
٥٧ / ٥٨	٢٨١ .٧٧٠	٣٨ .٢١٥	٤,١٣	٧ .٨٠٩	٢٠
٥٨ / ٥٩	٦١٥,٣٥٧	٣٢٦,٣٩	١١	٧ .٦٨٣	١٩ .٦
٥٩ / ٦٠	٣١٨ .٢٧٠	٤٢٣,٤١	١٣	١٣ .٢١٤	٢٥ .٩
٦٠ / ٦١	٣٧١ .٠٠٠	٥١ .٠٠٠	١٣ .٧	١٣ .٢١٤	٢٥ .٩
٦١ / ٦٢	٣٨٠ .٠٠٠	٦٠ .٠٠٠	١٦	١٣ .٤٨٥	٢٢ .٥

– يوضح هذا الجدول إستمرار الزيادة فى الانفاق على التعلـيم سـواء العالى أو قبل الجامعى ليصل فى نهاية هذه الفترة إلى ١٦ % من ميزانيـة الدولة، والى ٥,٢٢ % للجامعات نسبة إلى ميزانية التربية والتعلـيم. وهـو اهتمام كبير خاصة اذا علمنا ضعف موارد الدولة فى هذه الفترة ومحاولاتها المستمرة لاقامة تنمية اقتصادية تعتمد على الصناعة وهو ما كان يمثل عقبة كبرى أمام تنفيذ الثورة لبرامجها الطموحة فى التطوير.

٣ - التغيرات الكمية فى عدد المدارس والتلاميذ :

زاد الاهتمام بنشر التعليم وانشاء المدارس واستحداث أنواع جديدة منها فى مراحل التعليم، مما اعتبر ترجمة لالتزام الثورة بتوفير التعليم للشـعب، ويمكن أن يوضح صورة هذا التغير الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

عدد المدارس والتلاميذ بين عامى ٥٢ / ١٩٦١

المرحلة	٥٢ / ١٩٥٣			٦١ / ١٩٦٢		
	عدد التلاميذ	الفصول	التلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
ابتدائي	٧٠١١	٣٩٩٠٥	١٥٤٠٤٠٢	٧٣٧٣	٦٤٨٥٣	٢٧٨٥٩١٢
اعدادى عام	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٩٢٧	٨٨٩٩	٣١٢٣٥٧
اعدادى عملي	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٩	٧٨	٢٢٧٠
اعدادى فني	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١١٤	١٥٢٩	٤٢٠٦٨
ثانوى عام	٢١٦	٤٩٣٩	١٨٠٦٨١	٢٣١	٤٠٨٣	١٢٨٥٢٥
ثانوى فني	١٥٠	١٥١٠	٣٨٤٩٦	١١٠	٢٧٥٧	٨١٣١٥
معلمين معلمات	٦٢	٦٥٤	٢٠١٤٠	٥٨	٨٦٦	٢١٨٩٩
جملة	٧٥٢٩	٤٧٥٠١	١٧٩٠٩٠٢	٨٩٤٢	٨٣٩٢٢	٣٣٩٧١٢٣

يوضح الجدول السابق ما يلى :

١- زاد عدد المدارس الابتدائية من سنة ١٩٥٢ إلى ٣٦٢ مدرسة بنسبة ٥,٥% وزاد عدد التلاميذ بها ليصل فى سنة ٦١ / ١٩٦٢ إلى ٧٨٥٩١٢ تلميذ / تلميذة بعد ان كان ٢٧٨٥٩١٢ تلميذاً سنة ٥٢ / ٥٣ وبنسبة تصل إلى ٨٠,٩ %، كما زاد عدد الفصول من ٣٩٩٠٥ فصول سنة ٥٢، لتصل إلى ٦٤٨٥٣ فصلاً سنة ٦١ / ٦٢ أى تضاعف عدد الفصول تقريبا خلال هذه الفترة، مما يعنى أن ثمة توسعات بالمبانى الجديدة على مدارس كانت قائمة فعلا من قبل بجانب إنشاء المدارس الجديدة.

أما التعليم الاعدادى فقد استحدث بالكامل فى هذه الفترة، وبلغ عدد مدارسه سنة ٦١ / ٦٢ /١٠٥٠ مدرسة منها اعدادى عام ٩٢٧ مدرسة وتسع مدارس إعدادى عملى و ١١٤ مدرسة اعدادى فنى. وبلغ عدد فصول هذه المرحلة المستحدثة وحدها ١٠٥٠٦ وعدد تلاميذ هذه المرحلة بلغ سنة ٦١ / ٦٢ ٣٥٦٦٩٥ تلميذاً وتلميذة.

٢- أما الثانوى العام فكان النمو فيه متواضعا حيث زادت المدارس من ٢١٦ مدرسة سنة ١٩٥٢ إلى ٢٣١ مدرسة سنة ٦١ / ٦٢، والثانوى الفنى زاد عدد الفصول فيه من ١٥١٠ فصول سنة ٥٢ لتصل إلى ٢٧٥٧ فصلا سنة ٦١ / ٦٢ فى الوقت الذى انخفضت جملة مدارسة

إلى ١١٠ مدارس بدلا من ١٥٠ مدرسة سنة ١٩٥٢، مما يعنى ان التوسع كان فى عدد الفصول بالمدارس القائمة فعلا، كما إنخفضت دور المعلمين والمعلمات لتصل سنة ١٩٦٢ إلى ٨٥ داراً بدلا من ٦٢ داراً سنة ١٩٥٢، لكن عدد الفصول بها زاد ايضا من ٦٥٤ فصلاً سنة ١٩٥٢ إلى ٨٦٦ فصلاً سنة ٦١ / ٦٢.

٣ - ويشير الجدول إلى حقيقة هامة هى اهتمام سياسية التعليم فى هذه الفترة بالتعليم العملى والفنى عن التعليم النظرى والعام، وهو توجه حاولت الثورة التأكيد عليه لاقامة كوادر فنية تساعدها على تنفيذ خطة التنمية الطموحة التى نادت بها منذ بداية عهدها بالحكم، لكن هذه السياسة لم تستمر طويلا حيث كانت النماذج للمراحل الجديدة تنقل ويتم تنفيذها دون الحرص على إنجاحها، الامر الذى كان من شأنه انصراف المتعلمين عنها وغلقها دون الاستفادة الكاملة من التجربة، أو الفكرة القائمة عليها فى تجارب أخرى أكثر ملائمة. وهو أمر يعتبر من مسئولية الوزارة المختصة، والقائمين على التنفيذ بها، وهو ما يشير إلى أن هذه الوزارة عملت على تنفيذ الأفكار الجديدة فى التعليم، لكنها لم تكن حريصة على إنجازاتها أو تطويرها، بل كانت مجرد منفذ بلا حماس أو ايمان بضرورة الفكرة وحيويتها.

٤ - يبدو أن السياسة المتبعة فى التعليم طوال هذه المرحلة، ورغم تغير وزراء التربية والتعليم كما أشار الجدول رقم (١) ظلت على حالها، كما وضعها اسماعيل القبانى سنة ١٩٥٣ وجعل الطريق جاهزا أمام الفكر البيروقراطى للوزارة لوضع السياسة التعليمة متضمنة شعارات وفكر الثورة ثم تفريغها من مضمونها من خلال آليات العمل الفنى الذى يوهم متخذ القرار بضرورة التدرج وبث الفكر الطبقى والرجعى تحت هذه السياسة، كما سيتم عرض ذلك تفصيلا فيما بعد.

ب- مرحلة الميثاق الوطنى سنة ١٩٦٢ : سنة ١٩٦٧ :

فى مايو سنة ١٩٦٢ قدم جمال عبد الناصر الميثاق الوطنى للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وفتح به مرحلة هامة فى فكر الثورة، فقد كان الميثاق الوطنى الذى نوقش وتمت الموافقة عليه من المؤتمر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٢ يعتبر " الإطار الذى يرسم الابعاد الرحبة للعمل من أجل المستقبل،

ويضمن للشعب القدرة على الحركة السريعة نحو أهدافه الثورية... إن بلورة فلسفة ثورتنا فى الميثاق تعتبر ضرورة لتكوين العقلية القادرة على متابعة العمل الثورى فى آفاقه الممتدة، ولتوضيح أساليب العمل أمام الشعب فى نطاق المسئوليات الجديدة "(٩). وقد اكتملت فى هذه المرحلة للثورة رؤيتها ونضجت تجربتها واعتبر الميثاق رؤية نظرية للثورة تحكم حركتها وتحدد مسئولياتها فى المرحلة القادمة، لذلك تعتبر هذه المرحلة جديدة فى عناصرها وتوجهها عن المرحلة السابقة، خاصة وأن التجربة الإشتراكية للثورة كانت قد بدأت بالفعل قبل هذا التاريخ وتغير تبعا لذلك دور الدولة فى المجتمع وظهر انحيازها الكامل للفقراء ولتحقيق اهداف بناء المجتمع الحديث المتقدم فكريا وتكنولوجيا. ولا شك أن ذلك كله لا يتم دون نظرة واضحة المعالم ومحدد الطريق ليكون التعليم أداة لتحقيق هذا التوجه، ويساعد علية ولا يقف أمامه، لذلك سنعرض لهذه المرحلة من خلال التوجهات الفكرية بالميثاق عن التعليم ودوره ثم للتغيرات التى واكبت ذلك ومدى تطابقها مع هذا الفكر.

التوجهات الفكرية بالميثاق عن دور التعليم واهدافه

لقد وصف الميثاق ما حدث ليلة ٢٣ يوليو وركز على ان القوات التى خرجت من الجيش ليلة ٢٣ يوليو " لم تكن هى صانعة الثورة.. وإنما كانت أداة شعبية لها " مما يعنى " ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال للشعب، ومن ثم فتح الطريق أمام ارداة التغيير.. "(١٠). معنى ذلك ان الميثاق يحدد الدور الجديد للدولة بأنها ممثلة لإرادة التغيير الثورى التى عن الشعب ومطالبه فى كافة المجالات، لكنه يردف قائلا " ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو، ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل ان يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره "(١١).. أى أن الميثاق يعترف بأن الممارسات التى تمت فى كثير من المجالات قبل صدوره كانت لا تعبر كاملا عن ارادة التغيير الثورى، فماذا عن التغيير الذى تريده تلك المرحلة التى نضجت فيها التجربة واكتملت الرؤية ؟. يبدأ الميثاق بنقد المرحلة السابقة على الثورة فيما يتعلق بالعلم فيقول " ان حرية العلم التى كان فى مقدورها ان تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الاخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية... إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا

(٩) المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، تقرير الميثاق، ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢، اكتوبر سنة ص ٥
(١٠) الميثاق الوطنى، الباب الرابع، ص ٥٧، مصلحة الاستعلامات
(١١) المرجع السابق ص ٦٠

تصلح للصناعة ولا تقدر عليها. إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته وصور لها الابطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها.. إن أجيال متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها.. "(١٢). كان هذا النقد كافيا لوضع الصورة الجديدة التى تتطلع الثورة لاقامتها، لكنها أكدت فى نفس الباب على لفته مهمة توضح مدى نضج التجربة وتعلمها من المرحلة التى تلت الثورة مباشرة وجعلتها تستعين مرحليا ببعض الفنيين (البيروقراط) فى تسيير الكثير من الأعمال ومنها التعليم، فيقول الميثاق " لقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها، ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها "(١٣). ثم راحت الثورة فى الميثاق توضح بسرعة هدف التعليم الجديد بقولها " إن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة، لابد أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن، وفى مقدمتها التعليم... أن التعليم لم تعد غايته اخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى ان تعاد دراستها ثوريا، لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة " (١٤). تحديد واضح لدور التعليم وأهميته وطريق مباشر لتغييره من خلال أهم عناصره وهو المناهج.

ثم يرى الميثاق فى الباب الثامن " أن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا " ويضيف محذرا بأنه " إذا تخلت الثورة عن العلم، فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى " ويحدد الصورة لعلاقة الثورة بالعلم بقوله " إن العلم هو السلاح الحقيقى للإرادة الثورية... إن النضال الوطنى إذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق... لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة " (١٥).

---

(١٢) المرجع السابق ص ٨٢
(١٣) المرجع السابق ص ٨٢
(١٤) المرجع السابق ص ٨٩
(١٥) الميثاق الوطنى، الباب الثامن ص ١٩٦
المصدر : محمد محمد الجوادى بالتشكيلات الوزارية فى عهد الثورة، مرجع سابق

ولنرى الان التغيرات التى صاحبت هذه المرحلة ومدى ما فيها من تطابق مع الإطار الفكرى الذى أوضحه الميثاق.

١ - الاختيارات السياسية بالتعليم :

أ - منصب وزير التربية والتعليم من عام ٦٢ إلى ١٩٦٧ :

شهدت الفترة قدراً من الاستقرار السياسى أكبر من المرحلة السابقة حيث شملت التغيرات الوزارية خمس مرات يوضحها الجدول التالى مركزاً على منصب وزير التعليم.

جدول رقم (٤)

التشكيلات الوزارية ومنصب وزير التعليم في المرحلة الثانية ٦٢ / ١٩٦٧

التاريخ	رئيس الوزراء	وزير التربية والتعليم	ملاحظات
٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢	على صبرى	السيد محمد يوسف	د. عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤	على صبرى	السيد محمد يوسف	عباس رضوان نائبا لرئيس الوزراء ويشرف على التربية والتعليم
١ اكتوبر سنة ١٩٦٥	زكريا محيى الدين	السيد محمد يوسف	د. عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى
١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦	صدقى سليمان	السيد محمد يوسف	د. عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى
١٩ يونيو ١٩٦٧	جمال عبد الناصر	د. عبد العزيز السيد	

يوضح الجدول أن السيد محمد يوسف استمر على رأس وزارة التعليم منذ عّين فى هذا المنصب فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦١ إلى الوزارة التى شكلها الرئيس جمال عبد الناصر بعد النكسة سنة ١٩٦٧، أى حوالى سبع سنوات وعدة شهور، وهى أكبر مدة قضاها وزير فى هذا المنصب بوزارة التربية والتعليم حتى هذه الفترة فى تاريخ الوزارات المصرية.

فهل كان السيد محمد يوسف من أهل الثقة أم أهل الخبرة ليتولى طـوال هذه المدة ويشرف على التعليم خلال المرحلة الاخيرة من الفترة الاولى لعهد الثورة وحتى قرب نهاية المرحلة الثانية ؟

للاجابة على هذا السؤال نعرض لأهم التغيرات التى حدثت خلال هـذه الفترة لنرى ما اذا كانت التوجهات الفكرية التى حددها الميثاق الـوطنى قـد لامست الواقع التعليمى أم لا ؟

ب- أهـم الـتغيرات التـى شملـت النظـام التعليمـى فـى الفـترة الثانيـة عام ٦٢ / ١٩٦٧ :

ظل التغيير بطيئا وروتينيا داخل وزارة التربية والتعلـيم طـوال هـذه المرحلة. ويبدو ان الخطوط الرئيسية التى وضعها إسماعيل القبـانى سـنة ١٩٥٣ للتعليم ظلت باقية فى فكر حراس هذا النهج بالوزارة. ورغم وجـود أحد أعضاء قيادة الثورة فى الوزارة عدة سنوات لم يتمكن سوى من اصدار قانون رقم ١٣ سنة ١٩٥٦ بالنسبة للتعليم الابتدائى وجعله موحدا ومدته ست سنوات وإلزامى ومجانى، وظل هذا القانون معمولا به حتى إصدار القـانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ للتعليم.

كما أن المناهج الموضوعة بقيت خططها كما وضعت سنة ١٩٥٣ مـع تغييرات طفيفة فى منهج التاريخ والتربية الوطنية، التى كانت تدرس بواقـع حصة واحدة اسبوعيا للصفين الخامس والسادس فقط. أما الاهتمـام الاكبـر فانصب على نظم الامتحانات والاعمال الفنية والزيادة الكمية، أمـا التعلـيم الاعدادى الذى تكون بمقتضى قانون التعليم الثانوى رقم ٢١١ لسـنة ١٩٥٣ أى فى وزارة اسماعيل القبانى فقد فصل عن التعليم الثانوى سنة ١٩٥٦ دون تغير فى المناهج الا بعد القرار الوزارى رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٥٨ الـذى زاد من نصيب تدريس المواد الاجتماعية (التاريخ، والجغرافيا، والتربية الوطنية) إلى أربع حصص أسبوعيا لكل صف من صفوفها الثلاثـة بعـد أن كانـت قاصرة على الصفين الثالث والرابع فقط سنة ١٩٥٣ كما شهدت هذه الفتـرة استحداث انواع من التعليم الاعدادى (الفنى والعملى) التى لم يكتـب لهـا الاستمرار، وكانت تطبيقا لفكرة اسماعيل القبانى، التى أوردها فى السياسـة التعليمية سنة ١٩٥٣، والتى سنعرض لها فيما بعد بشكل مفصل.

أما المرحلة الثانوية، والتى فصلت عن الاعدادى سنة ١٩٥٧، فانها ظلت على حالها تقريبا ولم يشمل مناهجها تغيرا جوهريا الا فى سنة ١٩٦٧، أى أواخر هذه الفترة حين وضعت مادة للمجتمع العربى والتربية القومية مقررة على كل الصفوف بها بواقع حصة أسبوعيا وزادت حصص التاريخ، كما وضعت مادة جديدة تسمى الاعداد القومى بواقع حصة أسبوعيا لكل صف كان يدرس بها الميثاق الوطنى. لكن المهم ان طرق ومحتوى التدريس لهذه المواد الجديدة لم يواكبه تغير يذكر فى دور المدرسة أو طريقة تدريس هذه المواد، حتى وصل الامر إلى تدريس هذه المواد الجديدة بأسلوب التلقين والحفظ، وهو ما أفقدها الهدف الذى وضعت من اجلة كاعداد للاجيال الجديدة فكريا وقوميا لتكون على وعى بدورها فى العمل الوطنى الذى يدور بالمجتمع.

التغيرات الكمية فى التعليم خلال تلك الفترة ٦٢ / ١٩٦٧

١ - تطور ميزانية التعليم

شهدت هذه المرحلة اتجاها عاما تولت بموجبه الدولة كفالة الخدمات العامة للمواطنين بالمجان تقريبا ومنها الخدمة التعليمية، ويوضح الجدول التالى تطور الانفاق على التعليم من ميزانية الدولة.

جدول رقم (٥)
ميزانية التعليم نسبة لميزانية الدولة سنة ٦٢ / ٦٧

السنة	ميزانية التعليم	% للميزانية العامة
٦٢ / ٦٣	٦٢ .٣٠٠	
٦٣ / ٦٤	٦٥٠,٦٥	١٤,٦
٦٤ / ٦٥	١٠٠,٦٨	١,١١
٦٦ / ٦٧	٨٥ .٣٠٠	٦,١٣
٦٧ / ٦٨	٤٠٠,٨٩	٣,١٤

يتضح ان الانفاق على التعليم ظل عند مستوى المرحلة التى سبقت بالنسبة لميزانية الدولة ولكن الامر الجدير بالملاحظة هو زيادة الانفاق على التعليم فى السنة الاخيرة من المرحلة وهى ٦٧ / ٦٨، وهى السنة التى واجهت مصر فيها العدوان الاسرائيلى ولحقت بالبلاد خسائر كبيرة، ومع ذلك ارتفع الإنفاق على التعليم ليصل إلى نسبة ٣. ١٤ % من جملة الميزانية

كما أن المتتبع للقرارات المنظمة لتحصيل الرسوم والتأمينات من الطلاب بمراحل التعليم المختلفة، والتى ظلت كأمر إدارى فنى رغم صدور قرارات المجانية، يلاحظ التناقض الواضح بين سياسة الثورة فى تحقيق الاتاحة الكاملة للمتعلمين والتطبيق الذى يحد من داخل الوزارة. ونجد مثلا الرسوم المقررة مقابل الكتب المدرسية، صدر المنشور رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ بفرض رسوم الكتب بواقع جنيهين فى السنة أى قبل الثورة ولكن فى ٣٠ / ٩ / ١٩٥٢ أى مع بداية الثورة صدر القرار الوزارى رقم ١٠٨٧٤ والذى تقرر بموجبة تحصيل ثلاثة جنيهات سنويا من الطلبة بالمدارس الثانوية مقابل الكتب المدرسية، واستمر الوضع حتى صدر قرار الوزارى رقم ٦٧٦٢ بأن تصرف الكتب المدرسية بالمجان فى كل مراحل التعليم قبل الجامعى، والذى استمر العمل به حتى اوائل السبعينيات.

ب- التطور الكمى للمدارس والطلاب :

جدول رقم (٦)

المرحلة	٦٢ / ٦٣			٦٧ / ٦٨		
	المدارس	الفصول	التلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
أبتدائى	٧٤٣٩	٦٧٩٣٤	٣٩٤٣٧٥١	٧٧٧١	٨١٦٩٣	٣٤٧١٦١٠
اعدادى عام	٩٧٥	٩٩٥٨	٣٦١٥٦٨	١٢٥٥	١٩٨٢١	٧٣٦٨٨٨
اعدادى عملى	١٠	٨٣	٢٦٣١			
اعدادى فنى	١٤٢	١٧٤٢	٤٩٦٦٧	١٥	٢٧١	٧٩١٩
ثانوى عام	٢٤٥	٤١٦١	١٣١٨١٢	٣١٠	٦٨٨٤	٣٦٠٠٤٩
ثانوى فنى	١١٨	٢٩٢٦	٨٦٦١٢	١٩٨	٤٦٥٥	١٥٣٨٥٥
ثانوى معلمين	٥٩	١٠١٥	٢٦٧٦٠	٦٧	١١٢٦	٣٤٨٩٤
جملة	**٩٠٩٠**	**٨٨٧١٤**	**٣٦٢٧٣٣٩**	**٩٧٢٣**	**١١٥٦١٢**	**٤٦٩٦٦٦١**

يوضح الجدول السابق أن إجمالى المدارس بلغ سنة ٦٢ / ٦٣ ٩٠٩٠ مدرسة منها ٧٤٣٩ مدرسة ابتدائية بنسبة ٨. ٨١ % من الاجمالى، وأن عدد المدارس الاعدادية بلغ ٩٧٥ مدرسة بنسبة ٧. ١٠ % من جملة المدارس، وتتوزع النسبة الباقية على الأنواع الاخرى مما يعنى اهتماما بالتعليم فى المرحلة الأولى، وفى سنة ٦٧ / ٦٨ بلغ إجمالى المدارس ٩٧٢٣ مدرسة منها ٧٧٧١ مدرسة ابتدائية بنسبة ٩. ٧٩ % للاجمالى، والمدارس الاعدادية

بمختلف انواعها بلغ مجموعها ١ *. ٢٧ مدرسة ١٣ % أى أن نسبة التعليم الابتدائى للاجمالى إنخفضت عن سنة ٦٢ / ٦٣ لصالح زيادة النسبة المخصصة للتعليم الاعدادى، أما عدد التلاميذ الأجمالى فقد كان سنة ٦٢ / ٦٣ ٣٦٢٧٣٣٩ طالب وطالبة فى كل مراحل التعليم قبل الجامعى، وصل سنة ٦٧ / ٦٨ حوالى إلى ٤٦٩٦٦٦١ طالباً وطالبة بزيادة قدرها ١٠٦٩٣٢٢ طالباً وطالبة وبنسبة زيادة قدرها ٥. ٢٩ % عن سنة ٦٢ / ١٩٦٣، مما يشير إلى زيادة الأهتمام بالتوسع فى التعليم ونشره فى هذه المرحلة من عمر الثورة. كما أن ذلك واكبه زيادة فى الانفاق على التعليم حسبما أوضح الجدول رقم (٥). كذلك تم خلال هذه المرحلة مد مظلة المجانية للتعليم الجامعى، مما زاد من الاقبال على التعليم العالى والجامعى فى مصر. وتم كذلك منع تحصيل أى رسوم إضافية أو مقابل بعض الخدمات والتى كانت لازالت تحصل من التلاميذ فى المرحلة الابتدائية رغم صدور قوانين المجانية الشهيرة، مما يعنى أن الثورة بدأت فى هذه المرحلة تعى أن التعليم يحتاج إلى تدخل مباشر لاعادة توجية الممارسات البيروقراطية التى يكون من شأنها الحد من نشر فكر الثورة وتطبيقة داخل هذا الجهاز الهام فى المجتمع.

غير أن هذا الامر يبدو انه جاء متأخرا، فالمواجهات الداخلية والخارجية بين الثورة واعدائها كانت قد اشتعلت بعد أن كشفت الثورة عن توجهها الاشتراكى فى ظل توازنات الحرب الباردة التى جعلت هذا الأمر يحسب من جانب القوى الامبريالية فى العالم على أنه يخل بالتوازنات الحساسة للصراع الايديولوجى بين القوى الكبرى فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وفى منطقة هامة سياسيا وعسكريا وإقتصاديا للرأسمالية العالمية، فبدأت الحرب الخفية والعلنية ضد الثورة تزداد فى الداخل والخارج مما شغلها عن إحداث ما طالب به الميثاق من ثورة ثقافية وعلمية فى مناهج وبرامج واهداف النظام التعليمى. وكانت الجهود فى هذا المجال محدودة، وتسير وفق الأسلوب الدعائى الفج للثورة دون تعميق فكرى مدروس، حتى أن التغيرات التى طالت التعليم فى هذه المرحلة كانت أقل من المرحلة السابقة سواء على مستوى بنية النظام التعليمى أو محتواه.

---

* المصدر : وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للاحصاء، تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين.

ج- فترة بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ :

شهدت سنة ١٩٦٧ النكسة العسكرية التى أصابت المجتمع المصرى والعربى بالصدمة. وكانت الأمال الكبرى قد بدت فى الأيام الأولى التى أعقبت النكسة وكأنها كانت حلما جميلا لا يعبر عن الواقع المؤلم الذى بدأت تتناقله وجوه المصريين معبرة عن حيرة وتساؤلات عن كل ما حدث :

حجمه، أسبابه، وتحولت الحيرة والتساؤلات إلى مظاهرات طلابية سنة ١٩٦٨ تطالب بالتغيير والحساب لمن كان دورهم المتخاذل سببا ولو غير مباشر فيما حدث من نكسة لا يستحقها الشعب الذى قدم التأييد المطلق والعمل الدؤوب لكل خطوات الثورة ودفع الكثير بصبر وشجاعة ليرى نتيجة غير التى حدثت فى سيناء.

وتحرك قائد الثورة بسرعة ليعلم الجميع كيف يمكن لنا ان نعلو على الجراح، وتحمل تاريخنا مسؤليته فيما حدث ورضى بالحساب الذى يراه الشعب عندما قدم استقالته مساء ٨ يونية سنة ١٩٦٧ وطالبته الجماهير بالبقاء كرمز لكل ما حلمت به وتريد تحقيقه. وبرؤيته التاريخية وجد عبد الناصر اهمية التغيير، كما أوضح انه لا يمكن أن يحدث تناقض بين الثورة وشبابها. وتحاول أجهزة الدولة بما فيها من بيروقراطية إخفاء الحقيقة أو كبت الطلاب، لكن عبد الناصر أدرك أنه آن الأوان للالتحام بالشباب، فيطلب من قيادتهم الاجتماع فى منزله ليكون الجو العائلى غير الرسمى مهدئا لروع الطلبة، ثم يقول عبد الناصر بصراحة " طلبت من وزير الداخلية أن يتأكد شخصيا من أن قوات الأمن لا تحمل أسلحة نارية ضد مظاهرات الطلاب التى هى من حقهم، والتى تثبت إيمانهم بوطنهم، وقلت انه لا يجوز للثورة أن تقمع بالقوة شعورا شعبيا، لأن الثورة والشارع شئ واحد والا فإنها ستصبح سلطة تحكم لا ثورة تقود " وتلخص هذه الكلمات فلسفة الحكم فى مصر وفكر قائد الثورة، وخاصة فى الفترة من ٦٨ / ١٩٧٠. ولقد عبرت الثورة عن مطالب هذه المرحلة وتوجهاتها فى برنامج عمل عرف ببيان ٣٠ مارس صدر سنة ١٩٦٨، وهو كما عرفه قائد الثورة " برنامج عمل "، وبالتالى ليس بديلا للميثاق الوطنى كوثيقة فكرية، لكنه يعبر عن مرحلة حاسمة واجهت خلالها الامة هزيمة مفاجئة أربكت الكثير من خططها للمستقبل، وكان عليها أن تعيد تنظيم صفوف المجتمع بشكل جديد لمواجهة المتغير الجديد. وما يهمنا هنا هو ما جاء فى هذا البيان من جوانب خاصة بالتعليم خلال تلك المرحلة.

نص البيان على " تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر "، وقد أوضح ذلك بأن " الدولة الحديثة لا تقوم بعد الديمقراطية، إلا استنادا على العلم والتكنولوجيا، ولذلك فإنه من المحتم انشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى سياسيا وفنيا لكى تساعد على الحكم، وإلى جانب مجلس الدفاع القومى فأنه لابد من مجلس قومى يضم شعبا للصناعة، والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا، ولابد من مجلس اجتماعى قومى يضم شعبا للتعليم والصحة وغيرها.. "[١٦] كما طالب البيان فيما يتعلق باتجاهات الدستور الجديد ان ينص على حماية " حقوق التعليم المجانى..

ورغم أن هذا البيان كان موجها حسب ظروف المرحلة التى صدر فيها لمواجهة النكسة وازالة اثار العدوان فان لم ينس أن ذلك مرتبط بضرورة التغيير والذى يراه بأنه " لابد أن يكون تغييرا فى الظروف، وفى المناخ. " فهل وصل هذا المطلب إلى التعليم، وما هى الاجراءات التى حاولت تحقيق هذا التغيير. ؟

١- التغيير فى الاختيارات السياسية بالتعليم.

أ - منصب وزير التربية والتعليم من ٦٨ إلى ١٩٧٠

تاريخ الوزارة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزارة	ملاحظات
٢٠ مارس ١٩٦٨ استمرت الوزارة حتى وفاة الرئيس ١٩٧٠	د. محمد حلمى مراد	جمال عبد الناصر جمال عبد الناصر	فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ استقال حلمى مراد وأسند المنصب للدكتور محمد حافظ غانم وزير السياحة

يوضح الجدول استمرار منصب وزير التعليم الدكتور حلمى مراد حتى استقالته بسبب ما حدث من تطورات مناهضة للقانون رقم ٦٨ الذى أصدرة لتطوير التعليم سنة ١٩٦٨، والذى ركز على تنظيم الامتحانات وعدم السماح

(١٦) وزارة الارشاد القومى، الهيئة العامة للاستعلامات، برنامج ٣٠ مارس شرح وتحليل، ص ٤٤.

بما كان يسمى نظام التعويض فى المواد، وهو ما كان يسمح بالنقل مع الرسوب فى مادتين مع النجاح فى المجموع الكلى للطالب. وقد تطورت الاحداث لدرجة دعوة الرئيس عبد الناصر للمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى لجلسة طارئة يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨، أى بعد صدور بيان ٣٠ مارس، وهو يوضح فى الجلسة الافتتاحية. " أن هناك الكثير مما حدث يستعصى على أى محاولات للفهم، وأنا لا افهم مثلا لماذا يثير قانون التعليم الجديد غضب أى واحد من التلاميذ، أن هذا القانون ضمن برنامج إصلاحى يسعى إلى رفع مستوى التعليم، وأنا لما طلبت وزير التربية والتعليم قلت له إن مستوى التعليم منخفض، قلت له إن فيه أولاد فى المدارس الابتدائية بيطلعوا ما يعرفوش يقروا ولا يكتبوا، قلت له إن الشباب بيدخلوا الجامعات وهم غير مهيئين بالقدر الكافى لظروف العصر اللى إحنا بنعيش فيه، ما يعرفوش لغات : وقلت له إن كل بيت عايز يعوض النقص فكل بيت يلجأ إلى المدرسين الخصوصيين، قلت له ان كل بيت جايب إثنين أو ثلاثة مدرسين خصوصين. " [١٧]. يوضح هذا الحديث مدى ازمة الشباب والوطن فى هذه المرحلة، حيث جاء التغيير متأخراً وفى غير أو انه، فالجرح كان ينزف من الجميع وجاءت الرغبة فى تطوير التعليم وتحديثه ليكون قادرا على مد المجتمع بما تحتاجه المرحلة التى يمر بها الوطن، كان المطلب ثقيلا وغير ملائم، وخاصة أنه جاء مفاجئا وغير مسبوق بتمهيد وتوعية بضرورته وأهميته، لذلك فهم خطأ من أصحاب المصلحة فيه وهم الطلاب، واستغل خطأ لزرع تناقض بين الثورة وشبابها، وحاول عبد الناصر تفويت الفرصة على من يريد أن يجعل من الاحداث التى تبعته تمهيدا لعزل الثورة عن قاعدتها.

كما يوضح الحديث ان القانون المذكور ربما يكون قد صدر مباشرة من توجيهات الرئيس، لكنه لم يأخذ الخطوات الكافية للدراسة والتدريج فى التطبيق، مما أثار المشاعر الملتهبة أصلا، لكن لتوفر قيادة واعية، ورغم الظروف القاسية نفسيا وماديا التى كان يعيشها الوطن تحت ضغط النكسة مرت الازمة.

بعد هذا العرض للمراحل الفكرية الثلاث للثورة، والتطورات التعليمية بها كميا وكيفيا بشكل عام، نحاول فى الجزء التالى مناقشة معالم التطور الذى حدث فى ضوء ما ينبغى له ان يحدث بالتعليم من تغيرات فى ظل ثورة توفرت لها الشعبية فى التأييد والتقدمية فى الفكر والتوجيه.

---

(١٧) بيان الرئيس جمال عبد الناصر أمام جلسة المؤتمر القومى، ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨

ثانيا : الفجوة بين مطالب تثوير التعليم ومحاولات اصلاحه:

أ - مطالب ومبررات تثوير التعليم فى عهد الثورة :

كان الهدف الاسمى للتعليم منذ بداية القرن التاسع عشر وبداية اليقظة القومية على يد رواد " التنوير بالتعليم " وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوى هو بعث واحياء النهضة المصرية مسلحة بالتراث بعد تجديده ومنجزات العلم وفنونه وتحويل ذلك كله إلى طاقة ثورية تنقل المجتمع المصرى والعربى إلى وضع افضل يتمكن من خلاله من سد الفجوة الحضارية التى كشفتها مواجهه الحملة الفرنسية.

وإذا كان مشروع هذه النهضة قد توقف عمليا بمعاهدة سنة ١٨٤٠، فان محاولات الرواد الذين تحولوا بعد البعثات التى ارسلها محمد على إلى جسر لعبور الحضارة الغربية إلى الفكر العربى لم تتوقف رغم اختلاف الظروف السياسية، وحاولوا على قدر ما أتيح لهم من فرصة كسب التأييد لاى خطوة فى الاتجاة نحو تطوير التعليم المصرى ليكون اكثر قدرة وفاعلية على إحداث التغيير المطلوب اجتماعيا. وكانت لائحة رجب الصادرة سنة ١٨٦٨ والتى ساهم فى التخطيط لها رفاعة الطهطاوى وأصدرها على مبارك محاولة فى هذا الاتجاه، لكن سرعة الاحداث الدولية والداخلية وأد معظم هذه المحاولات، وسرعان ما جثم الاستعمار البريطانى على صدر مصر سنة ١٨٨٢ ووجه للتعليم ضربات قاصمة لتفرغه من أى مضمون يجعل منه أداة ناجحه فى يد الطليعة الثورية التى كانت قد تحركت قبل الاحتلال بقيادة احمد عرابى فى محاولة منها لتأكيد دور التعليم فى احداث تغيير اجتماعى.

وطوال فترة الاحتلال البريطانى دار الصراع على أشده فى مجال التعليم بين مدرستين فكريتين. الأولى كانت الاقوى بحكم تملكها لسلطة الدولة، تعبر عن سياسة الاحتلال، والتى تفرغ التعليم من مضمونه القومى وفاعليته الاجتماعية، وعبر عنها فكر المستشار الانجليزى الشهير بوزارة المعارف (دنلوب باشا)، والمدرسة الثانية كانت تعبر عن فكر قادة التنوير المصريين الاوائل، والتى امتدت لتشمل لطفى السيد وطه حسين والعقاد والمازنى ومحمد فريد ابو حديد، والذين عبروا عن ضرورة نشر التعليم وكفايته وتطويره ليكون أكثر قدره على التعبير عن التغيرات الحادثة فى المجتمع وخاصة بعد ثورة سنة ١٩١٩. وتبلورت هذه المعركة فى دستور سنة

١٩٢٣، والذى نص صراحة على ضرورة تعميم التعليم الالزامى، وتحقيق محو الأمية، ونشر مدارسه، وجعل ذلك من مهام الحكومة، لكن هذا النص الذى فازت به الحركة الوطنية عطل عمليا نتيجة لما اتبع من سياسات عامة وتربوية كانت فى مضمونها تعبر عن أحزاب الأقلية وحكم الطبقة الاقطاعية التى تحالفت مع السراى والمحتل حتى " لا يتعلم ابناء الفلاحين "، أو كما قالها صراحة احد أعضاء مجلس النواب " لا تعلموا أولاد السفلة العلم ". ورغم أن المطلع على جلسات مجلس النواب والشيوخ فى عهد ما قبل الثورة يشهد معارك ساخنة داخل المجلسين حول قضايا التعليم المصرى [(١٨)] لكن النتيجة كانت دائماً تأتى مخيبة للامال الوطنية، وتمكنت الطبقة الحاكمة من تفتييت القوى الوطنية وشل حركتها لاصلاح التعليم، وجاءت المكاسب دائما بعد أن كان الواقع قد تغير أو أصبح غير قادر على استثمارها لصالح هدف أن يصبح التعليم أحد أدوات التغيير الاجتماعى وعندما جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان الواقع التربوى المصرى يئن من الصراع بين التيارين.

الأول : التيار الوطنى الذى بدأ يعبر عن آراء ومطالب الجماهير، وينحاز مباشرة لحقوق العمال والفلاحين، وتمكن هذا التيار من مواجهه مدرسة دنلوب فى التعليم، وكسب منها معارك هامة بانشاء الجامعة المصرية، وبنشر التعليم عن طريق الجمعيات الاهلية، وتوج بعد ذلك معاركه بتحقيق مجانية التعليم الابتدائى ثم التعليم الثانوى، ورفع شعار التعليم كالماء والهواء، وحاول كسر الحواجز بين ثنائية التعليم الابتدائى والأولى، وكان وراءه حركة الشباب المصرى فى الأحزاب السياسية وخارجها، تجعل من دور العمال والطلبة طليعة ثورية حقيقية تتجاوز فكر الليبرالية الكلاسيكية وتطالب بديمقراطية التعليم.

أما التيار الآخر : فكان يعبر عن فكر الطبقة الحاكمة (الاقطاع والرأسمالية) المتحالفة مع السراى والاحتلال، والذى تبلور فى احزاب الاقلية التى حكمت معظم الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ونجحت هذه الاحزاب فى ان تجعل الكثير من المربين والمفكرين التربويين بل وكبار البيروقراطيين ووزارة المعارف يعملون لصالح أهدافها فى القضاء على أى محاولة لتطوير التعليم المصرى بوضع العراقيل الادارية والمالية أمام

(١٨) للمزيد : يرجع إلى عبد اللطيف محمود أثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم فى مصر من ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ماجستير، غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٨٥

مشروعات نشر التعليم الابتدائى، الاولى، مشروعات محو الامية، مشروعات المجانية، مشروعات نشر التعليم الفنى وتطويره.

كما انها راحت تبرر بالهوى والمصلحة من خلال فكر تربوى كان قد تربى ونما مع بداية الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ ثم تقوقع داخل الحدود الفنية والرؤية المترجمة من كتب مفكرى التربية الامريكية وخاصة جون ديوى للدفاع عن شعارات التعليم الجيد والممكن، وان التعليم للقادرين أفضل من ان يتاح للجميع دون كشف مدى قدرتهم على مواصلته، وتخندقت هذه القوى تحت دعاوى الفكر الغربى (الامريكى) الذى شاع فى هذه الفترة وتسلحت بنتائج بحوثه التى طبقت على مجتمع مختلف دون قراءة للواقع المصرى وما يحتاجه منها وقد نجحت هذه القوى فى ان تجعل من هؤلاء قادة فى داخل وزارة المعارف ومعهد المعلمين بحيث تمكنت من بث فكرها (المحايد) للحركة الوطنية داخل التربية فى مصر، وحجبت بكل مبرراتها العلمية والفنية الرؤية الواضحة أمام الكثيرين من المربين والفنيين، فاكتفى الكل بان يبقى التعليم مهموما بتغيير الفرد والاهتمام به داخل المدرسة بل وعزله عن مجتمعه إن امكن إذا أراد أن يستمر فى (الصعود الاجتماعى)، وهكذا تخرج جيل وراء جيل من المعلمين يؤثر السلامة ويعتبر المشاركة السياسية سواء له أو للطلبة فى القضية الوطنية بلا جدوى، (فالسياسة لها رجالها كما للتعليم رجاله).

ثم دخلت ثورة يوليو إلى حياة المجتمع المصرى، وهى تعلم ان المدرسة لابد أن تتغير دورا وعلما وحركة، لكنها حارت بين امرين :

هل عليها ان تثور المدرسة المصرية أم تحاول فقط إصلاحها ؟

للاجابة على هذا التساؤل نعود إلى اختيارات القيادة الثورية فى مراحلها الثلاث التى أشرنا اليها فى المحور الاول من الدراسة وخاصة الاختيارات المتعلقة بالقيادة داخل وزارة المعارف ومدى دلائل هذه الاختيارات

مع بداية الثورة جاء فى منصب وزير المعارف كل من سعد اللبان ثم اسماعيل القبانى وعباس عمار ثم محمد عوض محمد كل ذلك قبل ان يحتل هذا المنصب فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ أحد رجال مجلس قيادة الثورة وهو كمال الدين حسين حتى ١٥ اغسطس سنة ١٩٦١.

من المعروف ان كلاً من اسماعيل القبانى وعباس عمار ومحمد عوض محمد من الذين عملوا داخل وزارة المعارف قبل الثورة فى مناصب مختلفة، كما ان فكرا واحدا يجمعهم حيث كانوا ينتمون إلى جماعة الرواد، وهى جماعة تضم عدداً من اصحاب الرؤية فى العمل الاجتماعى المعتمد على افكار تعود إلى المدرسة الامريكية، وقد تكون هذه الاختيارات المتوالية التى لا تخلو من توجه سياسى مقصود منها شمول الوزارة على بعض المتصلين بالفكر الامريكى الذى حاولت حكومة الثورة فى بداية أيامها مد الجسور معه لإحداث توازن مطلوب وضرورى مع الاحتلال البريطانى، الذى كان لايزال موجودا فى منطقة القناة، وكانت المفاوضات معه تدور فى ظل توجهات محسوبة للثورة فى الداخل ضد الكثير من المتحالفين معه مما يجعلها (الثورة) مطالبة بحماية كيانها من رد فعل بريطانى ضدها حماية للإقطاعيين الذين تصادمت معهم الثورة سريعا بعد قوانين الاصلاح الزراعى الاولى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢، وكذلك بعض رجال الأحزاب السياسية التى ألغت الثورة فعاليتهم بإلغاء الاحزاب السياسية سنة ١٩٥٣، لذلك كان لا بدلها – لا نقول من حليف يوزان علاقتها مع الاحتلال وهو امريكا – ولكن من وجود اشارات سياسية تزيح القوة التى يمكنها على الاقل بعدم عدائها للثورة من جعل بريطانيا تفهم ان أى تطور للتصادم مع الثورة لابد وان يخل بتوازنات قد لا تريد ان تهتز، خاصة ان التحالفات الدولية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية كانت قد اصبحت اكثر هشاشة نتيجة للتغيرات التى حدثت فى اوروبا وظهور التوجه الخارجى للاتحاد السوفيتى وبناء حلف وارسو لمواجهة حلف الناتو.

واذا كان هذا الاختيار له ما يبرره من الناحية السياسية كما شرحنا، الا أن أثاره التربوية والتعليمية أفقدت الثورة قدرة كبيرة على المطالبة بتطبيق فكرها بوضوح داخل النظام التعليمى، خاصة ان حنكة هؤلاء الوزراء وخاصة اسماعيل القبانى جعلت السياسة التعليمية تبدو من الخارج مؤيدة ومنفذة لفكر الثورة، ولكن من داخلها كان توجها مخالفا.

- وعلينا ان نرجع هنا للوثائق لاثبات صدق ما نقول أو نفيه
- رغم ثبوت علاقة القبانى بفكر أحزاب الأقلية قبل الثورة وانه كان يرقى فى وزارة المعارف كلما تولت هذه الاحزاب الحكم، لكن الثورة أتت به ليتولى مهمة التعليم مع بداية توجهها الاجتماعى فى الحكم فبداية، توليه كانت ٨ / ٩ / ١٩٥٢ أى مع صدور أول قانون للاصلاح الزراعى. وبحكم تعامله السابق مع تقلبات الحكم فى مصر

بدأ يمارس عمله كأحد اهم البيروقراطيين فى وزارة المعارف، وكان همه ارضاء القادة الجدد شكلا وتكريس فكره مضمونا، ونورد هنا امرين نرى أن للأول منهما دلاله عملية على صدق ما نقول، والثانى يعطى دلالة فكرية لما قلنا.

الأمر الأول، عن تغيير مناهج التاريخ بعد ثورة يوليو والتى جاءت فى عهد القبانى وقد تكون الوثائق هنا أصدق، ونرجع إلى ما كتبه أحد اهم المعاصرين لما حدث والمشاركين فيه أيضا وهو الدكتور أبو الفتوح رضوان، فقد ذكر فى كتابه المترجم " تدريس التاريخ " والذى وضع فيه فصلا كاملا عن التاريخ فى مناهج الدراسة بمصر عن مناهج الدراسة بمصر عن هذه الواقعة بقوله " كان من اول ماعملته وزارة المعارف فى فجر الثورة ان شكلت لجنة لاعادة النظر فى مناهج التاريخ لجميع مراحل التعليم، كما شكلت لجنة لاعادة كتابه التاريخ لجميع مراحل التعليم، كما شكلت لجنة لاعادة كتابه التاريخ القومى صحيحا للتلاميذ. ولقد عملت لجنة وضع المناهج على انجاز عملها باسرع ما يمكن، اذ كان واضحا امامها كما قال الاستاذ اسماعيل القبانى وزير المعارف حينئذ لاعضائها ان مسالة مناهج التعليم كلها من الامور المستعجلة، ولكن مناهج التاريخ تأتى فى المقدمة. ولم يخل عمل اللجنة - ولقد كنت من اعضائها - من صعوبات [١٩].

ونتساءل هنا عن وجه العجلة فى وضع المناهج فى ظرف خطير كانت تمر به الأمة، إنها أحكام الوظيفة البيروقراطية (إرضاء السلطان)، وبعد أن سرد الكاتب هذه الصعوبات والتى فى مجملها تعود إلى الخلافات فى تكوين اللجنة من الناحية الفكرية يقول " إستدعانى الأستاذ اسماعيل القبانى وقال إنه لم يجد فرقا كبيرا بين المناهج الجديدة (التى قامت اللجنة بوضعها) ومناهج ما قبل الثورة وقال انه يريد مناهج للتاريخ يشترط فيها :

١- أن تكون قائمة على التاريخ القومى بحيث يحدث الاختيار من العام على اساس (وظيفته) فى توضيح تاريخنا القومى

٢ - أن يحرر هذا التاريخ القومى من التزييف

٣ - أن ينظر فى المناهج إلى التاريخ من زاوية دور الشعب فى دفع حركته بحيث يبرز دور هذا الشعب فى صنع تاريخه

---

(١٩) أبو الفتوح رضوان " التاريخ فى مناهج الدراسة بمصر " فى كتاب تدريس التاريخ تاليف هنرى جونسون ترجمة ابو الفتوح رضوان، دار النهضة القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ١٥٢

٤ - أن يعنى بالتاريخ العربى على اعتبار أن الأمة المصرية جزء من الأمة العربية وإن مصر جزء من الوطن العربى. [٢٠] ويبدو ان هذه النقاط كانت هى فكر الثورة الذى بلغ للقبانى وليس فكر القبانى نفسه، وليس هذا استنتاجا قائما على الحدس، لكنه قائم على قرائن مما كان سائدا من دراسة مناهج التاريخ قبل الثورة، والتى كان القبانى يقرها فى معاهد التعليم ومراحله المختلفة، وخاصة فى معهد المعلمين الذى كان تحت نفوذه المباشر، حيث كان يدرس كتاباً من تـأليف محمد رفعت بعنوان : " تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة "، وهو الكتاب الذى ظل مقررا على تلاميذ المدارس الثانوية إلى ان قامت ثورة ١٩٥٢، ويورد المؤلف مقتطفات من الكتاب المذكور توضح تزييفه للتاريخ من تمجيد للخونة واقلال من شأن الزعماء الوطنيين وخاصة ثورة عرابى، ويقول الكاتب ان هذا الكتاب كان "مقررا فى جزئين فى مدرسة المعلمين العليا التى كان خريجوها يعلمون التاريخ فى المدارس، ثم قرر فى جزء واحد على تلاميذ المدارس الثانوية"[٢١].

أى ان الامر كان محسوبا بدقة بان يتشرب المعلم قبل المتعلم معان معينة للتاريخ ونعود مرة اخرى لما ذكره الكاتب بشأن منهج التاريخ الذى حدد الوزير له شروطه الجديدة ويذكر عبارة فى منتهى الخطورة بقوله " **وأعطانى الوزير مهلة ثمان واربعين ساعة لاحضار مناهج سبع سنوات من الدراسة التاريخية هى سنوات التعليم الاعدادى وعددها اربع سنوات، وسنوات التعليم الثانوى وعددها ثلاث سنوات أى تسعة مقررات** قال واستطيع ان استعين بمن أشاء "

ثم يردف قائلا واستعنت بزميلين هما الاستاذان الدكتور احمد عزت عبد الكريم والدكتور الباز العرينى ووضعنا المناهج، ووافق عليها الوزير (فى الحال)، وهى مناهج التاريخ التى صدرت فى ١٩٥٣ [٢٢] أما محتوى هذه المناهج وغيرها فسوف نعرض له فيما بعد، لكن ما نود الاشارة اليه هنا هو دلالة هذا التكليف الذى يذكره صراحة شاهد عيان، بل ومنفذه الفعلى، حيث تم وضع مناهج التاريخ لسبع سنوات بواقع تسعة مقررات دراسية خلال ٤٨

(٢٠) المرجع السابق ص ١٥٣ ــ ١٥٤
(٢١) المرجع السابق ص ١٤٨
(٢٢) المرجع السابق ص ١٥٣ ــ ١٥٤

ساعة وأن تتم الموافقة عليها (فى الحال)، وان يكون ذلك بعد رفض مناهج من وضع لجنة شكلت لذلك ولم يعرف محتوى ما قدمته. وأياً كانت كفاءة من قاموا بوضع هذه المناهج فالمدة المقررة تعنى أن الأمور لم تكن لتدرس بهدف ترجمة فكر الثورة بل لمجرد تنفيذ شكلى لتوجيهاتها. إنها انضباطية بيروقراطية تخفى توجهاً لتسطيح ما تود الثورة تعميقة وتحييد ما تود الثورة تفعيله.

أما الأمر الثانى : والذى يعنى بالدلالة الفكرية لما أحدثه القبانى من ترسيخ لفكر مغاير لفكر الثورة فى التعليم فيمكن توضيحها من " مذكرة عن السياسة التعليمية التى يقوم على أساسها تنظيم التعليم العام كما أقرته اللجنة الوزارية للتعليم " وهى صادرة سنة ١٩٥٣، ونود أن نعرض لهذه المذكرة والافكار التى شملتها لأنها تسجل فكرا متكاملا تمت صياغه عباراته بدقة لتجمع بين فكر الثورة الجديد وتقييد هذا الفكر فعليا داخل إطار من مناهج تربوية وفنية تلبس ثوب العلمية، لكنها تبدو تعبيرا سياسيا متكاملا عن الفكر الذى ساد التعليم طوال مرحلة ما قبل الثورة.

والخطير أن هذه السياسة ظلت تحكم مسيرة التعليم فى مصر وتوجيهات السياسة التعليمية فترات طويلة بعد أن ترك القبانى رسميا هذه الوزارة سنة ١٩٥٤.

وتشمل المذكرة ٢٥ صفحة فلوسكاب وموقعة من وزير التعليم اسماعيل القبانى، وهى نتيجة لاعمال اللجنة المشكلة لبحث سياسة التعليم، وتصنف المذكرة هذه اللجنة بقولها " روعى فى تشكيل اللجنة الوزارية للتعليم ان تضم طائفة من المفكرين ذوى الخبرة فى شئون التعليم من رجال وزارة المعارف وغيرهم، يمثلون مختلف الاتجاهات التعليمية والاجتماعية والفلسفية، حتى تجئ السياسة والأنظمة التى تقترحها اللجنة نتيجة لدراسة كاملة وتمحيص دقيق، فيمكن الاطمئنان إلى أنها ستكون أساسا لاستقرار التعليم "[٢٣] ومع أن المذكرة لا تحتوى على أسماء اعضاء اللجنة، لكن المشكلة الأزلية لرسم السياسات عن طريق اللجان الوزارية معروفة فى مصر حيث يحرص الوزير المختص على أن تضم اللجنة شخصيات توافق سياسته وتؤيد توجهاته وتوافق على ما يريد، وبذلك يضمن صيغة قانونية ورسمية لما يريد وحتى لا

(٢٣) مذكرة عن السياسة التعليمية التى يقوم على أساسها تنظيم التعليم العام كما أقرته اللجنة الوزارية للتعليم، نسخة بالآلة الكاتبة ص ١

يتهم بالانفراد فى رسم السياسة ويعلن أنها " سياسة وزارة لا سياسة وزير" لكن واقع الامر عكس هذه المقوله تماما.

ورغم ما عبرت عنه المذكرة من ان اللجنة تشمل مختلف الآراء والاتجاهات الفكرية، فانها تعود وتتحدث عن عمل اللجنة ومناقشاتها فتذكر أن " قرارات اللجنة فى جميع المسائل الهامة كانت باجماع الاراء "(٢٤).

وتعرض المذكرة للمشكلات التى نوقشت وفكرها فى حلها فتذكر ان " المشكلة الكبرى التى تواجهها السياسة التعليمية فى مصر هى ولا شك مشكلة تعليم سواد الشعب " (٢٥).

ثم تتحدث عن نسب الأمية المرتفعة فى المحافظات وبين مختلف الاعمار، ثم تخلص إلى القول " ولست فى حاجة لأن اقول إن هذه مسألة يجب أن تحتل المكان الأول من عناية الحكومة، لأنه لا يمكن بناء دولة ديمقراطية حديثة، وتحقيق نهضة اجتماعية أو تقدم إقتصادى فى بلاد تغلب على أهلها الأمية والجهالة " (٢٦) هذا الإستنتاج منطقى وطالبت به معظم خطب العرش قبل الثورة، وخلصت منه اللجنة بما يلى :

" أن واجب الدولة التعليمى الأول هو العمل على تعميم التعليم الإبتدائى، الذى يمثل حداً أدنى من التعليم العام لا غنى عنه لتهيئة الاطفال ليكونوا مواطنين صالحين ولإعدادهم ليشقوا طريقهم فى الحياة العملية فى البيئة التى يعيشون فيها، وأنه ينبغى ان يوضع برنامج عمل مفصل لتعميم هذا التعليم على مدى عشر سنوات على الاكثر، وان تكون الاسبقية لتنفيذ هذا البرنامج على سائر الأهداف التعليمية (٢٧).

ونرى أنه رغم وجاهة هذا العرض ومنطقية هذا القرار مع ما عرضه لكن خطورته تكمن فى وضع الثورة فى مأزق التعليم مباشرة، والذى لم تستطع حكومات عديدة حله طوال حكم الاحزاب من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ إظهار أن هذا العمل لا بد ان توجه له كل الجهود، مع وضع البريق السياسى له وهو ضرورته للدولة الحديثة، لتصبح مهمة الدولة الجديدة فى عهد الثورة مجرد تمويل هذا البرنامج، الذى يعمل على تعميم التعليم الابتدائى فى عشر

---

(٢٤) المرجع السابق ص ٢.
(٢٥) المرجع نفسه ص ٢
(٢٦) المرجع السابق ص ٢
(٢٧) المرجع نفسه ص ٣

سنوات، بما يلزمه من إنشاء مدارس وفصول وتخريج معلمين، الأمر الـذى يحتاج إلى أموال طائلة تجعل من التعليم أحد الهموم الكبرى أمام الحكومـة الجديدة، فتتركه لأصحابه يديرون أمرهم، وتكتفى الثورة بالإنفاق علـى مـا يطلبه البيروقراطيين من تدابير التعليم الإبتدائى، لكنها لا تفكر فيما سيتعلمه هؤلاء داخل التعليم الإبتدائى.

كما أن الملاحظة التالية توضح توجه هذه السياسة من نوعية هذا التعليم فهو " لا غنى عنه لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين صالحين " (وهو هـدف عام طالما تخندقت وراءه الأفكار التربوية التقليديـة المسـتمدة مـن فكـر المدارس التربوية الغربية دون بيان بمعنى محدد له).

ثم بعد هذا الإعداد للمواطنه تكشف السياسة هدفها الحقيقى فى هذا التعلـيم الابتدائى بقولها " وإعدادهم ليشقوا طريقهم فى الحياة العملية فـى البيئـة التـى يعيشون فيها " أى انها ترى مهمة التعليم الإبتدائى إعـداد الأطفـال للعمـل أو الوظيفة. ثم راحت المذكرة تعدد مبررات لهذا القرار بوصفها فترة ما قبل الثورة ومدى ما كان ينفق على التعليم الثانوى وإهمال الإنفاق على التعلـيم الإبتـدائى (الأولى) وتقول " ان الاتجاه كان إلى العناية بالتعليم الثانوى أكثر منـه إلـى العناية بالتعليم الإبتدائى " ثم تستدرك بقولها " وليس معنى هذا إن التوسـع فـى التعليم الثانوى سيقف، وإنما سيستمر فى الحدود التى تحول دون طغيانه علـى تحقيق الهدف التعليمى الأول للدولة بالسـرعة الكافيـة " [٢٨]، أى أن خطـوات الثورة فى التعليم كما ترى هذه اللجنة يجب أن تنصب على نشر وتعميم التعلـيم الإبتدائى، ثم تبلور اللجنة قرارها بقولها " لما كان من المتعذر عملياً فـى هـذه المرحلة من حياة البلاد أن تتحمل الدولة أعباء التعليم الأرقـى مـن المرحلـة الإبتدائية لجميع من يرغبون فيه، فإن واجبها بالنسبة لهذه المراحل ينحصر فـى تعهد ذوى الاستعدادات من أبناء الامة وبناتها لتمكينهم من مواصلة الدراسة إلى أقصى حد كل بحسب استعداده وميوله، سواء كانت نظرية أو عملية، وبصرف النظر عن مركزه المالى والاجتماعى " ثم تبرر هذا الواجب الخـاص برعايـة (ذوى الاستعدادات الخاصة) بأنه يرجع إلى أمرين :

أولا : إعتبار إنسانى يتعلق بحق الفرد، وهو أن العمـل علـى تهيئـة الفرصة لكل فرد كى يبلغ اقصى ما يستطيع من نمو روحى وعقلى ويحقـق فى حياته أقصى ما تسمح إمكانياته هو أساس الحياة الديمقراطيـة الكاملـة، وهو التطبيق الصحيح للمبدأ المعروف بمبدأ تكافؤ الفرص اذ لـيس معنـى

---

(٢٨) المرجع السابق ص ٦

تكافؤ الفرص أن يتساوى الأفراد جميعا فى التعليم، أو فى المركز، أو فـــى الدخل، وإنما معناه أن تكون أمام كل فرد فرصة للوصول إلى أحســن مــا تؤهلة له إستعداداته ومواهبه، فمن كان لديه إستعداد أعلى تهيأت له الفرصة للوصول إلى مستوى أرقى.

وأما الاعتبار الثانى، فاعتبار نفعى يتعلق بمصلحة الــبلاد عامـــة.. إذ ينبغى أن تتعهد الدولة هذه الاستعدادات بالتربية والتعليم للوصول بهـــا إلـــى اعلى مستوى ممكن من الكفاية.. وتخلص اللجنة – بقولها " فتيسير التعلـــيم الثانوى لذوى الاستعدادات، هو اذن، حق لهم من جهة وواجب على الدولـــة نحو نفسها من جهة أخرى "، ثم تضيف بكل صراحة – " أمـــا غيـــر ذوى الاستعدادات من الاطفال، فليس من المصلحة تشجيعهم على الاتجـــاه نحـــو التعليم الثانوى " [٢٩] وتبرر ذلك بأنهم يلحقون بالثانوى للحصول على شهادة للعمل بالحكومة بمرتبات ثابتة، وتزيد الأمر وضوحا بقولها.. " وان التلاميذ يجب ان يتجهوا فى سن مناسب نحو العمل الانتاجى فى الميدان الحر

وقد دلت التجربة على ان قبول غير ذوى الاستعدادات من التلاميذ بـــالتعليم الثانوى كان من اهم العوامل التى ادت إلى مستواه، لا بسبب ازدحام المـــدارس والفصول فحسب، بل لان وجود عدد كبير من التلاميذ المتخلفين فـــى الفصـــل يضطر المدرس إلى مراعاة مستواهم فى تدريسه، وبذلك يتعطل تقدم التلاميـــذ الاذكياء... الذين ينبغى أن يتعهدوا بالعناية ليكون منهم القـــادة المتفوقـــون فـــى الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل... "وأخيرا تقول المذكرة" والخلاصة أنه لابد من عملية انتقاء تجرى على التلاميذ الذين يتقدمون للالتحاق بالمدارس الثانوية لاختيار ذوى الاستعدادات منهم.. "[٣٠] هكذا فكـــر اســـماعيل القبانى صاحب المدرسة الانتقائية فى التربية وواضع فكرة ذوى الاســـتعدادات الخاصة والمواهب فى التعليم المصرى، ومع ذلك يذكر فى المقدمة إن كل ذلـــك تحت مظلة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

نفس السياسة التى اتبعت قبل الثورة، بل هى أقبح منها، يريد القبانى ان تنفذها حكومة ترفع فى نفس هذه الايام سنة ١٩٥٣ شعار " ارفع رأسك يـــا اخى فقد مضى عهد الاستعباد... " يطالبها القبـــانى بـــان تكـــون سياســـتها التعليمية :

(٢٩) المرجع السابق ص ٧
(٣٠) المرجع السابق ص ٨

١- تعليم ابتدائى يوجه معظمه للتعليم المهنى للتلاميذ، وأن معظمهم سيتخرج منه لسوق العمل (الحر) وليس الحكومى، أما التعليم الثانوى فعلية أن يظل للخاصة.

٢- ان تكافؤ الفرص هو فى توفير كل الامكانيات لذوى الاستعدادات الخاصة والمواهب دون غيرهم من (المتخلفين) كما أسماهم التقرير أى تكافؤ للفرص فى هذا ومن هم أصحاب الاستعدادات.. وكيف نتعرف عليهم.. وما هى معايير هذه الاستعدادات ؟

يترك كل ذلك دون تحديد فعال.

٣- ان التعليم الثانوى كان قد اصبح مجانيا منذ سنة ١٩٥١ فى حكومة الوفد الاخيرة وكان ذلك مكسبا بكل المقاييس، لكن أصحاب مدرسة (الاستعدادات الخاصة) راحوا يدافعون عن مكانهم حتى بمنطق تتناقض مقدماته مع نتائجه، ومع ذلك توضع فى مذكرة رسمية وزارية لتكون سياسة حكومة الثورة فى التعليم، أى أنها تريد أن تصبح الثورة أقل فى سياستها التعليمية مما حققه الوفد قبل الثورة.

٤- لم تنس اللجنة " ذوى الاستعدادات ". يتمتع هؤلاء بالمجانية فى التعليم الثانوى، أى انهم محظوظين مرتين مرة بالخصوصية ومرة بالمجانية

٥- عادت اللجنة بعد ذلك لتقترح انشاء مدارس ابتدائية راقية " تجمع بين توسيع الثقافة العامة للتلاميذ وبين اعدادهم إعدادا علميا للحياة وفقا لحاجة البيئة.." [٣١] وهو ما نفذ فعلا عدة سنوات، ثم ألغيت سنة ١٩٥٦ بعد أن كشفت التجربة عن عدم جدواها العملية فى هذه السن، كما أنه يكرس الفروق الطبقية منذ المرحلة الاولى، وهو أمر حاولت الثورة القضاء عليه فى المجتمع فكيف يعيد التعليم تكريسه ؟ والغريب أن هذه البنود تكاد تكون نفس ما طالب به القبانى عدة مرات قبل الثورة وكتبه فى عدد من التقارير جمعها فى كتاب نشر سنة ١٩٥١ تحت عنوان " دراسات فى مسائل التعليم "[٣٢].

٦- إمعانا فى تكريس التمييز، ورغم أن اللجنة تعطى الأهمية الأكبر للتعليم الإبتدائى عن الثانوى، " قررت اللجنة أن يقبل التلاميذ

(٣١) المرجع السابق ص ٣١
(٣٢) إسماعيل محمود القبانى، دراسات فى مسائل التعليم، النهضة المصرية، القاهرة سنة ١٩٥١

بالمدارس الثانوية بين سن العاشرة والثانية عشرة على أساس امتحان في اللغة العربية والحساب تعقده هذه المدارس لمن يتقدمون للحاق بها.. " (٣٣). أى أن اللجنة بهذا الاقتراح تفتح الباب على مصراعيه للتعليم الثانوى (لمن يستطيع). اجتياز الامتحان الذى تعقدة (المدارس) تاركة السباق أمام الجميع دون النظر لاختلاف المستويات المادية التى يكون من شانها توفير فرص مواتية للبعض دون غيرهم من التلاميذ، لكن أمر تكافؤ الفرص بالمعنى الذى سبق وذكرته اللجنة لا يعنى الا (بالاستعدادات) العلمية للطالب، وهذه الاستعدادات التى تنطلق منها فلسفة اللجنة تعتبر وكانها امرا محتوما، أى انها تكوين طبيعى (خلقى) ولا يمكن تكوينه وتنميته من ناحية النظام التعليمى، أى أن هذه الفلسفة التى تعتمد عليها وتنطلق منها هذه اللجنة عامة وفكر القبانى خاصة تتلخص فى أن التعليم محايد فيما يتعلق بهذه الاستعدادات، وعليه أن يسلم بتفاوتها من فرد لأخر، وبحتميتها، أى إنها موهبة تمنح بالاختيار والانتقاء، وما على النظام التعليمى سوى أن يكمل لهؤلاء المختارين من (ذوى الاستعدادات) تهيئة الجو للارتقاء والمزيد من الانتقاء ليصلوا إلى مراتب القادة، أما الاخرين فعليهم البقاء حيث هم ويمكن اعدادهم بالمدارس الابتدائية لمهن عملية يستفيد منها المجتمع... وهذا يعبر عن قيمة الفكر الطبقى وتجسيده فى التربية، والإ فما هو دور التربية إذن إذا كان هو مجرد منتج لما هو كائن ؟ إن هذا الدور يبدو من خلال عرض هذه الورقة فى فكر القبانى وغيره من هذه المدرسة ينحصر فى الكشف عن هؤلاء الموهوبين وتوفير المزيد من الفرص لهم ولو كان على حساب غيرهم (ممن لمن يكشف النظام التعليمى إستعداداتهم ومواهبهم.

إنه تعليم يجسد الفوارق ولا يعطى الفرص المتكافئة، هو تعليم يعيد فرز الطبقية والتمايز الاجتماعى حيث تسمح هذه الطبقية للبعض بالفرص دون غيرهم، وتوفر للبعض دون غيرهم ما يحقق لهم المزيد من الحصول على الفرص والمكاسب.

٧- كما قررت اللجنة فى هذه المذكرة إنشاء التعليم الاعدادى ومبررها فى ذلك هو الكشف عن مواهب التلاميذ قبل توزيعهم فى الثانوى المتنوع (عام، فنى)، وكانت الفكرة أن يكون التعليم الاعدادى قسم من المرحلة

(٣٣) مذكرة عن السياسة التعليمية سنة ١٩٥٣، مرجع سابق ص ١٥

الثانوية ومدتة أربع سنوات، ثم تحددغرضـــها فيمـــا يلـــى " الغـــرض الأساسى الذى ينبغى أن نرمى اليه من هذه المرحلة هو تهيئـــة وســـائل النمو لملكات التلاميذ وميولهم على اختلاف انواعها... " [٣٤].

٨- فيما يتعلق بالتعليم الثانوى قررت اللجنة أن يكون ثلاث سنوات وان يعد التلميذ فيه للدراسات العليا، لذلك قررت تدريس لغة أجنبية ثانية، كما قررت أن تحل مادة " دراسة المجتمع المصرى " محـــل مـــادة التربية الوطنية وتركز على مشكلات البيئات المختلفة التى يعيشـــها الطالب " مما يساعد على اعداداً صالحا للحياة الاجتماعيـــة... " [٣٥] وطالبت اللجنة ان تكون السنة الاولى بالثانوى عامة ثم تنقسم الدراسة فى الصفين الثانى والثالث إلى ما عرف بالقسم الأدبى والقسم العلمى وهذه القسمة ظلت حاكمة للتعليم الثانوى حتـــى اليـــوم، رغـــم كـــل التنوعات والتطويرات التى حاولنا ادخالها عليه ثم تحـــدثت الورقـــة طويلا عن الامتحانات والامور المنظمة لها، هـــذه السياســـة التـــى وضعها القبانى تمثل فكرا متكاملا لاخطوات مرتجلة. وهو فكر يعبر عن توجة غير الذى نادت به الثورة، ومع ذلك أقر هذا لأن كل هـــذا الاختلاف جاء ضمنيا وكامنا، أما ما كان معلناً فكان يشيد صـــراحة بفكر الثورة والالتزام به.

الرضا بالإصلاح :

يبدو مما تقدم ان الفكر الذى ساد النظام التعليمى فى مصر بعد الثـــورة، والذى جسدة اختيار وزراء التربية والتعليم فى هذه المرحلة (مرحلة فلســـفة الثورة) والممتدة من ٥٢ وحتى سنة ١٩٦٢ وما ساد فيها مـــن ممارســـات تربوية ممثلة فى القرارات والقوانين ومجمل السياسات التعليمية، قد جـــاءت متناقضة مع ما كانت تهدف اليه الثورة، أو انه جاء بديلا لما كان ينبغـــى ان يسود هذا الميدان الحيوى للثورة وافكارها ان هى ارادت لها الانتشار والنمو. فمن خلال هذه السياسة أصبح التعليم قابلا للانتشار فى المرحلة الاولى لكنه مقيد فيما بعد ذلك بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والذى فسر على انه مجرد "

(٣٤) المرجع السابق ص ٢٠
(٣٥) المرجع نفسه ص ٢١

توفير الفرصة التعليمية لمن يستطيع من ذوى الاستعدادات "، ولم يتسع هـذا المفهوم ليشمل رؤية فى أن توفير الفرصة التعليمية يجب ان يشمل " ازالـة المعوقات المادية التى تحول بين الفرد والتعليم، تـوفير افضـل الظـروف الميسرة للتعليم، قيام العملية التعليمية على اساس من مشاركة كل الاطـراف المعنية بها..[٣٦] وهكذا فرضت البيروقراطية فكرها على التعليم مدة طويلـة وهذا ما جعل القلق يساور عددا من المفكرين فى أواخر هذه الفترة وصدرت عدة كتب تنتقد الفكر التربوى السائد ومعاداته لفكر الثورة [٣٧]، كما أن بعض رجال التربية أبدوا قلقهم حول هذا التباعد بين الفكر التربوى والفكر الثورى وتساءل أحدهم : " ترى هل استجابت مؤسستنا التعليميـة لهـذه الثـورة (الاصلاحية) الشاملة ؟ " [٣٨] رغم التناقض فـى هـذا المسـمى (الثـورة الاصلاحية، الشاملة) لكن يبدو ان هذا الوصف كان مقصودا لتصبح الثورة مقبولة اجتماعيا حيث يعرف المجتمع المصرى ببعده عن العنف. لذلك كانت صفة الاصلاح تتبع الثورة للتخفيف من وقعها فى نفوس النـاس، ويحـاول الكاتب ان يجيب على تساؤله فيعدد النقاط التى تمت بعد الثـورة وشـملت التعليم بالتغيير، منها يذكر مثلا " اتجاه نحو نظام قومى للتعلـيم ". ويـذكر الكاتب أساس السياسة التى سبق التحدث عنها فى مذكرة السياسة التعليميـة التى وضعها القبانى، والتى بها أصبح التعليم يضم : مرحلة ابتدائية موحدة، مرحلة اعدادية تتناول الممتازين ممن اتموا المرحلة الاولى.. مرحلة ثانويـة منوعة (نظرية، فنية.. نسوية، مدارس ابتدائية راقية للذين يتمون المرحلـة الابتدائية من غير الممتازين...) [٣٩] ثم يناقش الكاتب تطورات الاشـراف التعليمى والادارة التعليمية لكنه يوضح " ومع هذا فان هنـاك عقبـات فـى الطريق وتباطؤا فى التعليم لا يتفق مع ثبات الثورة الثائرة.. وبعـض هـذه العقبات مادى يعزى إلى ضعف الامكانيات، وهذا أمره ميسور... وبعضـها روحى يرجع إلى الرأى العام من ناحية والى رجعية كثير من القائمين بشئون التعليم من ناحية اخرى وتشبثهم بما ربوا على أكتافه من نظم ومـا درجـوا علية من أساليب تقليدية ليس من اليسير أن يبددوها، وهذان أمران خطيران

---

(٣٦) عبد الفتاح ابراهيم تركى : تكافؤ الفرص التعليمية، فى الديموقراطية والتعليم فى نصـف، اعمال مؤتمر رابطة التعربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ ٢ ــ ١٥ ابريل سنة ١٩٨٤، دار الفكر المعاصر بالقاهرة سنة ٨٦، ص ١٢٧

(٣٧) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، دراسات اشتراكية، المرجع السابق

(٣٨) محمد محمود رضوان واخرين / المجتمع المصرى ونظم التعليم، فى مفاهيم جديد للتربيـة د. ت ص ٢١٣

(٣٩) المرجع السابق ص ٢١٥

ينبغى أن تضعهما الدولة نصب عينها فى معلجتها لشئون التعليم، والاضاعت الاموال التى تنفق عليه هباء.. " (٤٠) . وكانت هذه المرة الأولى التى يتم فيها – حسب علمنا – نقض النظام التعليمى من الداخل، واعتبار الفكر السائر به عقبة فى سبيل تطويره ثوريا، بل يزيد الامر وضوحا حين يقول مباشرة بما يشبة الاتهام بالنفاق " من رجال وزارة التربية والتعليم، ترى على ألسنتهم عبارات عامة توهم بالفطنة وادراك الامور ولو تكشف لك ما ورائها لم تجد هم على شئ، فأكثرهم فطنة يردد دائما " المواطن الصالح وتربية الشخصية، والمدرسة مركز اشعاع " وما إلى ذلك من تعميمات، ثم تنظر إلى سلوكه ومعاملته لمرؤسيه وتوجيهاته لمن هم دونه وإدارته لمدرسته ان كان ناظرا، وإسلوبه مع تلاميذه إن كان مدرسا، فترى كل اولئك يجافى كل المجافاة تكوين المواطن الصالح أو تربية الشخصية أو أشعاع المدرسة على المجتمع.. (٤١).

ويبدو ان هذا القلق كان يسرى فى المجتمع بعد أن كشفت الثورة عن زيف التوجة الموجود فى الوزارة، ووضعت على رأسها أحد رجال مجلس الثورة، فالكاتب يذكر أن الوزير يسأل من أحد الصحفيين عن ملاحظته " أن روح الثورة التى تنبعث فى أرجاء الديوان العام للوزارة لا يوجد ما يماثلها فى الأقاليم وفى المناطق التعليمية، فيقول الوزير لابد ان هناك موصلا رديئا لهذه الروح لا يجعلها تسرى وتنتقل إلى حيث نريد فى المناطق والمدارس، ولابد أن هناك عقبات تمنع وصولها، وتعوق سيرها " (٤٢) ثم يرى الكاتب ان الحل فى امرين هما " تعديل شامل فى القيادة التربوية فى مصر، وتطعيمها بدم جديد ثورى والاخرى : عناية بالغة باعداد المعلمين ووثبة بوضعهم الاجتماعى والاقتصادى تتفق مع المسئولية التى تقتضيها قوميتهم تحملها..."(٤٣) ويبدو مع الاسف ان هذه الاصوات لم تجد من يلبى ندائها بالتغيير الثورى فى التعليم، فقد ظلت الثورة بعيدة عن واقع المدرسة وما يدور بداخلها حتى عندما كان أحد أعضاء مجلس الثورة البارزين على قمة جهازها التعليمى، ذلك لأن ناصية الأمور الفنية سواء فى وضع المناهج السياسية واعداد المعلم ظلت فى ايدى من ظلوا على ولائهم لفكر مغاير لفكر الثورة، أو هو على الاقل فكر إصلاحى لا ثورى. ويضع الكاتب أهم المبادئ

(٤٠) المرجع السابق ص ٢١٦، ٢١٧
(٤١) المرجع السابق ص ٢١٨
(٤٢) المرجع السابق ص ٢١٨ نقلا عن الاهرام ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥
(٤٣) المرجع السابق ص ٢١٨

في الفكر التربوى الجديد الذى يجب أن يطابق فكر الثورة فى التعليم الشامل على :

١- إتجاه نحو تكافؤ الفرص التعليمية

٢- إتجاه نحو اللامركزية التعليمية

٣- إتجاه نحو القومية فى التعليم

٤- إتجاه نحو الكيف بعد الكم

٥- إتجاة نحو الطفل كفاية في ذاته ". ولأول مرة يقدم مفهوماً جديداً لتكافؤ الفرص التعليمية بتقديمه المفهوم التقليدى الذى تنطلق منة مدرسة القباني وفكره حيث " يقوم مبدأ تكافؤ الفرص على مبدأ المساواة الذى هو اساس من أسس الديمقراطية وإذا صح ان الناس متساوون حقا فمن المسلم به أن تتاح لهم فرص متطابقة... " ثم يوضح معنى المساواة ومدى قبول الاختلاف فيها سواء فى الوضع البيولوجى أو السسيولوجى مما لا يعطى حقا لمن يختلف فى الوضع أو الجنس... ويخلص من ذلك إلى أن التقسيم الذى نضعه فى التعليم على أساس هذه الفوارق (الاستعدادات) التى لا تظهر إلا متأخرة، وحتى سن المراهقة، تجعل من المهم أن يكون التوجيه فى المرحلة التى يتم الكشف عن قدراتهم الخاصة. لذلك يجب توحيد وإلزام وتعميم المرحلة الأولى من التعليم دون تفرقة أو قيد من أى نوع. ويعلن صراحة مقولة على لسان كارل ما نهايم " هناك شئ واحد يتحتم على كل مصلح ومرب أن يضعه نصب عينيه وذلك إن كل نظام إجتماعى جديد يقتضى أن تعاد التربية فيه من جديد " (٤٤).

- ويوضح الكاتب حدوداً جديدة فى ظل الثورة لتكافؤ الفرص التعليمية حيث يرى إن تطبيق مبدأ تكافو الفرص التعليمية لا يتوقف عند حد توزيع التلاميذ على المدارس المتنوعة... فحسب وانما ينبغى أن يتاح بعد ذلك تكافؤ فى الظروف والاحوال... ولا بد ان يكون ثمة علاج للحد من الفرق فى المركز الاجتماعى بين المدرسة النظرية والفنية... (٤٥)، ثم يبشر بفكرة المدرسة الشاملة التى طبقت فيما بعد.

(٤٤) المرجع السابق ص ٢٤٥، ٤٥

(٤٥) المرجع السابق ص ٢٦٠، ٢٦٢

- ويلاحظ أن هذا الكتاب صدر فى أواخر الخمسينات لكنه يعكس القلق الذى ساد المجتمع من وجود فكر تربوى متحكم فى السياسة التعليمية لا يعكس فكر الثورة، وهو ما حاولت الثورة، تداركه بوضع كمال الدين حسين على رأس الوزارة واحد رجال التعليم المقربين من فكر الثورة معظم المدة التالية، لكن هذا لم يكن كافيا لاحداث التغيير المطلوب، حيث بقيت الثورة بعيدة عن مجال الممارسة التعليمية فى التعليم، حاولت الاصلاح ولم تحاول التثوير داخل هذا المجال فتركت المجال واسعا للمناورة أمام الاتجاهات المحافظة والاصلاحية كى يستمر ممثلوها فى مواقعهم التنفيذية بالوزارة فى مجال إعداد المعلم، كما انها لم تمد يدها لتغير واقع إعداد هذا المعلم لتضمن تخريج أجيال جديدة منهم تعتمد عليهم فى بث فكرها داخل المدرسة المصرية، أى أن الثورة كفت يد الممارسة والفكر السياسى عن المدرسة وعن مجال التعليم عامة، وألزمت نفسها بذلك خوفا أو خشية، أو إنها كانت لا تملك فكرا متكاملا يمكن تقديمه فى هذا الميدان كبديل عن الفكر السائد الذى حاولت الاستفادة من خبراته وتحديد سلبياته من خلال وضع احد رجالها كوزير، ووضع عدد من المعايير العامة التى تسير السياسة التعليمية وتحكم حركتها، لكن ذلك كله لم يصل إلى عمق الارض التى كانت فى حاجة إلى حرث جديد كى تتطهر.

- وعندما نضجت الثورة فكريا (الميثاق) كانت معارك الداخل والخارج قد اندلعت على اشدها فشغلت بحماية امنها عن هموم تعميق وزرع فكرها، لذلك ساد الفترة التالية من ٦٢ إلى ١٩٦٧ الميل إلى التسرع فى القوانين والقرارات وفرض بعض المناهج والمقررات التى تحمل فكر الثورة مثل (تدريس الميثاق فى المدارس) دون وضع ذلك فى إطار منهجي وعلى قدر مناسب لعمر التلاميذ أو للمرحلة التعليمية، كما لم يعد معلمين، لذلك، كانت حصة الميثاق حائرة ما بين معلمى المواد الاجتماعية واللغة العربية، واخيرا كان التدريس التقليدى الذى حول الميثاق إلى نصوص مقررة على الطالب حفظها وتسميعها وسيلة كى يكره الجيل الجديد هذه النصوص منذ بداية تعرفه عليها، وما يكره ينسى، لذلك لم يبق مما درس فى ذهن التلاميذ ما يمكنهم فهمه أو الدفاع عنه عندما تعرض هذا الفكر للهجوم والتشويه أمامهم وبعد أن كانوا قد تجاوزوا مرحلة التعليم. كما ان المجتمع بدأ بعد هذه المرحلة الدخول فى ظروف جديدة من ٦٧ إلى ١٩٧٠ وهى نكسة عسكرية

سهلت أمام الناقدين والحاقدين الجدد والقدامى لفكر الثورة من محاولة تشويه ما بقى منها، ونجحوا فى ذلك إلى حد كبير، لان الفترة التى كانت مؤهلة لبناء جيل قادر على حماية الثورة وفكرها وتجديد مسيرتها كانت قد ولت بالفعل وجاءت المتغيرات الجديدة بمطالب ورؤى تحتاج إلى فاعليات كان يجب ان تكون قد نضجت من قبل ثوريا.

- لقد ضاعت الفكرة لفترة فى محاولات الاصلاح والتى قبلت بها الثورة، وعندما حاولت فى المرحلة الثانية (الميثاق) أن تضع رؤيتها الثورية فى التعليم موضع التطبيق كانت الاحداث سريعة والميدان غير معد والعناصر التى تعتمد عليها فى ذلك ليست كافية العدد أو العدة والاعداد، فالميدان كان يبدو خاليا من مفكريين تربويين يمكنهم صياغة فكر الثورة تربويا أو تحقيق ما نسمية " تثوير التعليم ". والدليل على ذلك ان مجرد اصدار القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والذى رأى جمال عبد الناصر ان من شأنه تحديث التعليم الذى وصل حاله إلى وضع لابد من تغييره، لم يقبل هذا القانون واشتعلت المظاهرات الطلابية الرافضة له، والتى كادت لولا حنكة القيادة السياسية أن تحقق دون قصد ما لم تحققة الضربة العسكرية ١٩٦٧، الامر الذى يدل على أن رضا الثورة بفكرة الاصلاح التعليمى كبديل لفكرة تثويره طوال المدة السابقة كان خطأ جعل الواقع التعليمى كنظام وآليات لا يعبر عن ما كان لابد له أن يعبر عنه، لذلك ظل التعليم فى وضع أقل مما يوصف بة انة غير مواكب لما يسود المجتمع من فكر ثورى، وجاءت الاجيال المتوالية التى مرت من خلاله أقل مما كان مفروضا ان تكون من ناحية الاعداد الفكرى والعلمى لتكون جاهزة للدفاع عن فكر الثورة ومكاسبها وقت ان كان ذلك ضروريا، الامر الذى اتضح جلياً بعد ١٩٧٠ وبعد التغيير الذى حدث على امتداد السبعينات فى السياسات والتوجهات والتى جعلت المنازلة ضرورية وواضحة بين الثورة وقوى الثورة المضادة التى خرجت من مكامنها تهاجم كل ما كان، لكن الدفاع عن الثورة ضد اعدائها جاء ضعيفا وغير منظم القوى أو التوجة. ذلك هو الحصاد المر لما تم زرعه فى مجال التعليم من توجيهات مناقضة للثورة ولم تنجح مواجهته بالاساليب الملائمة أو السياسات الواعية وفى التوقيتات المناسبة، مما يعنى ضياع فرصة تاريخية كان من الممكن لو استثمرت بوعى ان تغير فعلا الواقع والوقائع التى جاءت فى المراحل الساخنة بعد ان تغيرت الظروف والقيادات وتركت الثورة فكرا ومكاسب فى

العراء الاجتماعى تهاجمها فلول الثورة المضادة دون رد فعل مناسب من القوى صاحبة المصلحة فى كل ما تم على ارض الواقع فى مصر من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠. انها مجرد رصد سريع لملامح تجربة ثورة يوليو مع نظام التعليم فى مصر الذى يمثل صورة من صور صراعها مع جهاز الدولة فى مصر لا نحسب فيها من الخاسر أو الرابح، لكننا نضعها امامنا كعبرة، فالذين لا يتعلمون من تاريخهم لا يحق لهم الامل فى المستقبل.

ج - منهج التاريخ فى التعليم الثانوى كتطبيق للاصلاح بدلا من التثوير:

يجب ان نفرق بين التاريخ كعلم، والتاريخ كمادة دراسية بالمدارس، فهو كعلم يعتبر من اقدم المجالات المعرفية التى عنى بها الانسان القديم حاول تسجيل ما قام به بشتى الطرق التى تصل اليها يديه، ونقش على الحجر هذه الأعمال، ثم بدأ يسجلها فى كتابات مختلفة مخلداً حضارته.

اما التاريخ كمادة دراسية فان تناوله ووضعه بالمنهج الدراسى ومدى ما يتاح له من أهمية فيتوقف على رؤية المهيمن على رسم السياسة التعليمية فى المجتمع.

ومن المعروف أن المجتمع المصرى مولع منذ القدم بدراسة التاريخ وتسجيله، والا ما كان فى ايدينا اليوم هذا التراكم الحضارى الذى يشير إلى دقة فى تسجيل الأحداث والأعمال، كما أن الكتابات المختلفة توضح لنا ان جامعة " أون " بمصر القديمة كانت تدرس التاريخ كمادة دراسية " حيث كان التاريخ مادة دراسية ضرورية.. " [٤٥] . لكن تاريخ مصر الحديث والمعاصر يدلنا على أن تدريس التاريخ بمدارسنا لم يبدأ الاهتمام به بعد اهمال طويل متعمد الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثم توطد مركزه كمادة دراسية فى المدارس فى أول الربع الثانى من القرن العشرين " [٤٦]. حيث " كان أول ذكر

(٤٥) wilke sones gardner Apopular Account of the Egyptians ١٨٥٤ p ٣١١ London ,

(٤٦) هنرى طومسون. تدريس التاريخ، ترجمة ابو الفتوح رضوان، مرجع سابق ص ٧٨ فصل مضاف بقلم المترجم بعنوان " التاريخ فى مناهج الدراسة بمصر "

للتاريخ كمادة دراسية فى مدارس التعليم الحديث نجده فى منهج المدرسة التجهيزية كما ورد فى لائحة هذه المدرسة الصادرة سنة ١٨٣٧..[٤٧] وأهمية دراسة التاريخ تكمن فى دوره فى التكوين الثقافى والانتماء الوطنى الذى يرسخه لدى الدارسين ومدى ما يضعه من حقائق عن الاحداث التى وقعت لوطنهم ودور القوى فيها سلبا وايجابا، لكن المشكلة فى تدوين التاريخ كما فى تدريس التاريخ هى فى الرسالة التى يقصد توصيلها من خلاله للاجيال الحاضرة عن الاحداث الماضية ودور القوى الفاعلة فيها، أى ان المشكلة هى فى " التأريخ " لافى التاريخ ذاته، حيث يتم ما يمكن تسميته بالانتقاء بين الوقائع والاحداث والنتائج لتكوين صورة مقصودة احيانا عن شخص أو حدث أو دولة، وبسبب هذه الانتقالية التى يقوم بها المؤرخ أو واضع منهجاً لتاريخ (كمادة دراسية) اتهم التاريخ بالذاتية وبالتالى عدم العلمية. ولقد تعرض التاريخ كمادة دراسية فى مصر للكثير من هذه الانتقائية حسب اهواء السلطة السياسية فى القائمة، مما ترك انطباعاً سيئاً عن دوره وتأثيره فى نفوس الطلاب، وهذا ما وعته الثورة منذ بداية ايامها وصاغته فى نقاط تشكل مطالبها من تغيير منهج التاريخ التى ذكرها اسماعيل القبانى لمؤلف هذه المناهج الجديدة للتاريخ، وذكرت فى هذه الدراسة فى موضوع سابق، ثم بلورت الثورة رؤيتها هذه حينما ذكر الميثاق الوطنى صراحة " ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها. ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته، وصور لها الابطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها.. " [٤٨]. لقد وعت الثورة منذ بدايتها اهمية ان تضع صورة جديدة لهذا المقرر الهام يعطى انطباعا مختلفاً عن تاريخ مصر السياسى، لكن المهم هو التنفيذ الفنى الذى يتولى الامر فى هذه الفترة الهامة من تاريخ الثورة فى التعليم.

وفى العرض السابق علمنا ان مناهج التاريخ التى وضعت مع بداية عصر الثورة لكل من المرحلتين الاعدادية والثانوية تم خلال مدة لاتزيد عن ٤٨ ساعة، وهو ما ترك لدينا حالة تعجب واستفهام معا عن سبب العجلة وعن جدوى ما يتم خلالها علميا، وهنا نحاول تتبع تطور هذه المناهج بشكل سريع لنعلم ما تم فيها وكيف كانت تقدم رؤية الثورة من خلال التاريخ فى المرحلة الثانوية بمصر ؟

(٤٧) أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في عصر محمد على، ص ٢٢٨
(٤٨) الميثاق الوطنى : الباب الخامس، ص ٧٩

١- فترة الخمسينات :

– وضع المقرر الجديد للتاريخ فى عهد الثورة كما ذكر " ابو الفتوح رضوان " وطبق حوالى سنة ١٩٥٤. ورغم اننا لم نتمكن من الوصول إلى الكتاب الاصلى، لكن وصلنا إلى كتاب يبدو انه ظل مقررا على المرحلة الثانوية مع الكتاب الاصلى، ويبدو انه كان له نفس الاهمية فى التدريس وعنوانه " فصول مختارة من كتب التاريخ " [٤٩] وهو مجموعة من النصوص التاريخية المجمعة لفترات من تاريخ مصر بقلم عدد من الكتاب والمورخين الذين تم اختيارهم بعناية ليعبر فكرهم عن فكر الثورة، وعلى رأس الكتاب عبارة " قررت وزارة التربية والتعليم تدريس هذا الكتاب بمدارسها "، واذا تذكرنا ان مسمى الوزارة لم يتغير من وزارة المعارف إلى هذا الاسم الا سنة ١٩٥٥ [٥٠] لعلمنا انه ظل كتابا مقررا حتى بعد هذا التاريخ على الاقل بعامين وتكمن اهمية عرضنا لهذا الكتاب فى امرين :

الاول : المقدمة التى وضعها له طه حسين عن رؤيته ونقده للتاريخ وطريقة كتابته والحذر من تناوله ودراسته.

الثانى : الموضوعات والكتاب المختارون ليشمل الكتاب اعمالهم

أما بالامر الاول فقد اوضح طه حسين فى مقدمة مطولة موجهة للتلاميذ (كان الكتاب مقررا على الصف الثالث الثانوى) ان التاريخ " لا يصور الاحداث الماضية تصويرا مجردا، وانما يصورها تصويرا فيه كثير من الاضافة وفيه كثير من التعقيد... فهو لا يتأتى اليك إلا بعد ان يمر بعقول اخرى غير عقلك، وعصور اخرى غير عصرك، وظروف اخرى غير الظروف التى تحيط بك... " ثم يوجه كلامه مباشرة للطالب بقوله " انت لا تلاحظ هذا التطور فى حقائق التاريخ وحدها، وانما تلاحظه ايضا فى الصور التى يعرض المؤرخون فيها هذه الحقائق... " [٥١]. أى أنه يحذر الطالب من ان يأخذ ما يدرسه مسلما به، فربما تكون الحقائق غير ما يقال له، فالمؤرخ له دور والظروف المتغيرة لها دور اخر، وهو منهج متوازن يحاول وضع رؤية علمية للتاريخ يمكن الاستفادة منها فى النقد والقياس على ما يعيشه

---

(٤٩) طه حسين، على البجاوى واخرون : فصول مختارة من كتب التاريخ، دار المعارف بمصر د. ت

(٥٠) القرار الوزارى رقم ٤٧٢ بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٥٥

(٥١) طه حسين واخرون، فصول مختارة من كتب التاريخ، مرجع سابق ص المقدمة

الطالب من ظروف متغيرة. وهذا يعنى ان طه حسين كان يدعو إلى تحرى الدقة والتشكك فيما ينقل ويقال من احداث ومحاولة توظيف هذه الوقائع لتغير الواقع والظروف المحيطة بالفرد إلى ماهو افضل، وهو توجه هام يمكن ان يوزان بما فيه من دقة وعلمية ورصانه ما كان من تسرع فى المقرر الذى وضع على عجل مع بداية الخمسينات.

والامر الثانى ان الكتاب قد اختار كتابات لا تخلو من دلالة وقصد سواء للكتاب (المؤرخين) أو للموضوعات ذاتها. نذكر من الكتاب مثلا بعض كتابات الاسحاقى المتوفى سنة ١٠٦٠، والجبرتى، ومحمد فريد ابو حديد، العقاد، عبد الرحمن الرافعى، الشيخ مصطفى عبد الرازق، ثم يختم الكتاب بنص كتاب فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر.

أما الموضوعات فيختار منها : تاريخ الاسحاقى، تاريخ الحركة القومية، تخليص الابريز، ثورة ١٩، الثورة العرابية، سعد زغلول، زعماء الاصلاح، ظهور مصطفى كامل، حادثة دنشواى، طبيعة الامة المصرية، قاسم امين... وغيرها. بمعنى ان الكتاب غطى الكثير من الموضوعات التى تصف الواقع قبل الثورة واهم الاحداث التاريخية السابقة عليها، وانه فى عرض هذه الموضوعات التزم بنص من كاتب أو مؤرخ معين ينقل عنه دون تدخل من اصحاب الكتاب، مما يدل على موافقتهم على الاراء الواردة ويهمنا هنا التأكيد على ان موضوعات الكتاب بالشكل الذى وضعت به تؤكد على ما يلى:

١- الاهتمام بدور الشعب المصرى فى التحولات التى شهدتها تاريخ مصر، وخاصة فيما نقله عن الجبرتى فى موضوع " دخول الحملة الفرنسية " [٥٢] واخفاق الحملة الانجليزية على مصر [٥٣] كذلك موضوع " مصر وحكامها فى القرن الثامن عشر للأستاذ محمد فريد ابو حديد " [٥٤] وجهاد شعب مصر فى سبيل حقوقه فى القرن ١٨ لنفس الكاتب. وفى عرضه لموضوع " الثورة العرابية : مقوماتها واسبابها "[٥٥] للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ركز على الدور الذى قام به عرابى واصحابه بشكل ايجابى عارضا لاسبابها وعوامل اخفاقها فى تحقيق اهدافها، كما يعرض لبعض الزعماء الوطنيين بقلم

---

(٥٢) المرجع السابق ص ٨٠
(٥٣) المرجع نفسه ص ٩٩
(٥٤).المرجع السابقص ١١٧
(٥٥) المرجع نفسه ص ١٦٢

معاصرين لهم مثل " مصطفى كامل وحادثة دانشواى بقلم احمد شفيق " وعن ثورة سنة ١٩١٩ ينقل عن عبد الرحمن الرافعي موضحا الاسباب الحقيقية للثورة ودور الشعب فيها، كما يوضح العقاد دور سعد زغلول فى قيادة الثورة بشكل موضوعي. أى ان القيادة الثورية الجديدة في مصر كانت ترى من الضرورى ان يدرس التلاميذ التاريخ الحقيقى للبلاد وبشكل يضع القيادات الشعبية ودورها فى المكان اللائق، حتى ولو جاء ذلك على حساب الهالات التى كانت توضع فوق رؤس الملوك والحكام فيما مضى من كتابات وكتب كانت تدرس، كما سبق وذكر عن كتاب التاريخ الذى ظل يدرس مدة طويلة بمدارسنا للمؤلف محمد رفعت وكان بعنوان " تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة " ويبدو ان الكتاب الذى نحن بصدده قدم صورة واضحة عن الدور الشعبى فى التاريخ المصرى من واقع نصوص منقوله عن مؤرخين ثقاة، لكنه كان حياديا ولم يعلق أو يوضح شئ سوى شرح لبعض معانى المفردات الصعبة، أما ما يعبر عن التوجه الثورى لهذا الكتاب هو شموله فى فصله الاخير على نص كتاب فلسفة الثورة [٥٦]، لكن للاسف لا نعلم ما اذا كان هذا الكتاب يدرس بجانب الكتاب الاساسى فى التاريخ الذى وضع من قبل اللجنة المشار اليها سابقا برئاسة الدكتور ابو الفتوح رضوان، أم انه كان يسلم فقط للتلاميذ أو يترك للقراءة الحرة.

٢- المهم ان هذا الكتاب كان يحمل توجها علميا لدراسة التاريخ يحمل من الموضوعية والدقة ما يجعله علامة هامة فى تاريخ تدريس التاريخ فى المدارس المصرية. وظل الوضع هكذا حتى تم تعديل المقررات، واذا بمنهج جديد للتاريخ يقرر على الصف الثالث الثانوى سنة ١٩٦٢ بعنوان " تاريخ العرب الحديث والمعاصر " [٥٧] له طابع قومى، حيث يتناول دراسة الحركات الوطنية فى مختلف الدول العربية مقسماً ذلك إلى مراحل تاريخية تقليدية مثل قبل الحرب العالمية الاولى ثم ما بين الحربين ثم بعدها وهكذا وهكذا، وهو المنهج الذى ظل اساسيا طوال الفترة التى إمتدت حتى السبعينات من هذا القرن رغم الانتقادات الم التى وجهت له.. ونعرض لبعض

(٥٦) المرجع السابق ص ٣١١

(٥٧) احمد عزت عبد الكريم، ابو الفتوح رضوان، اخرين " تارخ العرب الحديث والمعاصر " سنة ١٩٦٢. وزارة التربية والتعليم

موضوعات الكتاب الذى ظل مقررا حتى اواخر السبعينات لنرى ماذا كان يعكس من وجهه نظر عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية قبل الثورة ؟

يتحدث عن زعماء الحركة الوطنية بعد الاحتلال البريطـانى.. وعـن مصطفى كامل يذكر " بقيت الروح الوطنية كامنه فى النفوس حتى ظهر بين الصفوف شاب وطنى كرس حياته لخدمة القضية الوطنية واخذ على عاتقـه الهاب الحماسة الشعب... " (٥٨) ثم يتناول دور محمد فريد، ثم يتناول ثـورة سنة ١٩١٩ فيذكرها تحت عنوان ثورة مصر على الاحتلال البريطانى (ص ٢٣٢)، ثم يذكر مقدمات الثورة مقرونة بصورة كبيرة لسعد زغلول الـذى يرد دوره كاملا فيذكر " تزعم حركة الجهاد سعد زغلول باشا الذى كـان اذ ذاك وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية ص ٢٣٤، ويواصل ذكر مراحل الثورة ودور سعد زغلول بها، ويلاحظ هنا الصورة التى وضعت لسـعد زغلـول وترديد اسمه بل ومقرونا بلقب (باشا) رغم الغاء الالقاب من قبل الثـورة مما يعنى عدم وجود موقف سلبى من ثورة سنة ١٩١٩ وزعيمها، ثم يـأتى الكتاب إلى ما أسماه تقويم ثورة سنة ١٩١٩ فيذكر " هكذا لم تصـل موجـه الثورة الوطنية التى ارتفعت سنة ١٩١٩ إلى اهدافها اذ حصلت على استقلال اسمى لا مضمون له وحياة دستورية مزيفة عرجاء، واذا تقصينا اسباب هذا الفشل وجدناها :

١- ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت استغرقت فى المسائل السياسية، ونظرت إلى الاستقلال على أنه مجرد استقلال سياسى، والى الحرية على انها مجرد حرية سياسية، ولم تفطن إلى ان الاستقلال والحرية لا يستقيمان بغير اوضاع اجتماعية واقتصادية سليمة...

٢- ان البلاد بعد ان اجتمعت كلمة ابنائها - (مسلمين / مسـيحيين)، أبناء الريف وأبناء المدن، شيبا وشباباً، متعلمين وغيـر متعلمـين - على الثورة لم تلبث ان وقعت فريسة الحزبية السياسية، التى لم تكن تمثل فى الواقع الا مصالح اقلية مـن الاقطـاعيين والرأسـماليين " وكانت النتيجة الطبيعية ان اصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهـاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له ".

---

(٥٨) المرجع ص ١٨٧

٣- ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت - سواء فى مصر أو خارج مصر - لم تستطع ان تتحرر من نظرتها الضيقة. إلى موضوع الاستقلال وأساليب تحقيقه، اذ لم تنظر اليه الا من زاوية قطر عربى واحد - ص ٢٣٨.

٤- ان الاستعمار البريطانى كان قادرا على تغيير اساليبه على نحو لم تفطن اليه كثير من القيادات الثورية ولم تقدر على مواجهته.

٥- ان العناصر الرجعية والمستغلة فى مصر، وعلى راسها الملكية والاقطاع، كان لها مصلحة فى بقاء الاستعمار لانه كان قوة يستند اليها الملك فى الاحتفاظ بعرشه، وكان قوة يستند اليها الاقطاع فى الوصول إلى الحكم... ص ٢٣٩. وتوضح النقاط السابقة وجهه نظر اقرب ما تكون إلى فكر الثورة وما ورد فى الميثاق الوطنى عن ثورة ١٩١٩ واسباب فشلها، مما يجعلنا نرى ان هذا المنهج كان قريبا من فكر الثورة فى عرضه للحركة الوطنية المصرية قبل الثورة، وهو يستمر فى هذا النهج فيما بعد الحرب العالمية الاولى ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ويختم فصله السادس عن الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية بقوله " كان على البلاد ان تنتظر حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فوجدت الصفوف وارغمت بريطانيا على عقد اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤، ص ٢٧٩.

- وفى الفصل السابع يتحدث الكتاب عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر فى عرضه للاتجاهات العربية بعد الحرب العالمية الثانية، فيذكر فى مقدمات الثورة عناصر اهمها - استمرار الاحتلال والتدخل الانجليزى، فساد الملكية والتى يوجه اليها نقدا يوضح موقفاً طبيعياً لثورة قامت ضد هذا الحكم فيقول " ارتقى فاروق العرش سنة ١٩٣٦... وتولى السلطة الدستورية بنفسه سنة ١٩٣٧... وكان من عوامل انحرافه جهله وقلة خبرته وتنافس الاحزاب على الحكم وتهالك محترفى السياسة من زعماء الاحزاب على الوزارة فأخذ الجميع يتملقونه ويزينون له الاستبداد ويدخلون فى روعه انه صاحب البلاد ورثها عن اجداده وهو سيد الشعب "... ص ٣٠٨. ثم يوالى الكتاب رصد اسباب أو مقدمات الثورة فيذكر " فساد الاحوال الاجتماعية والاقتصادية وفساد الحكومة " (ص ٣١٠) وتفصيلاً لذلك :

- كان من المقرر ان مصر دولة ديمقراطية يسير الحكم فيها بمقتضى دستور سنة ١٩٢٣ لكن الدستور اصبح حبرا على ورق في ايدى الحكام من رجال الاحزاب وعلى رأسهم فاروق، ولم يكن ذلك لعيب فى الدستور - بقدر ما كان العيب فى تطبيقه...

كان الاقطاعيون من كبار الملاك يستولون على اكثر مقاعد البرلمان بنفوذهم على الفلاحين...

وكان الجهل وضعف الوعى السياسى متفشين فى العامة، فلم يكونوا يحسنون الاختيار فى الانتخابات، كان الفقر متفشيا، فاشتريت الاصوات "... ص ٣١٠... كما فسد الجهاز التشريعى فسد الجهاز التنفيذى ايضا، فقد ادى النظام الحزبى إلى ان تتبادل الاحزاب الوزارة واحداً تلو الاخر، ولما لم يكن لهذه الاحزاب برامج سياسية أو اقتصادية أوسع فقد لجأت إلى ملء وظائف الحكومة بالاتباع والانصار والاقرباء... ص ٣١١ من هذا يتضح ان ثمرات قرن ونصف قرن من الجهاد والنهوض كادت تضيع على يد فاروق والاحزاب السياسية فى الفترة من ١٩٣٧ / ١٩٥٢، ولقد ظهر هذا بجلاء فى حرب فلسطين ١٩٤٨ / ١٩٤٩ وفيها لم يتمكن العرب من احراز النصر امام الصهيونية ص ٣١١.

ونلاحظ على هذا المنهج ما يلى :

- يوضح الكتاب موقف الثورة من الوضع الذى أدى إلى قيامها، وهو فكر وثيق الصلة بما جاء فى الميثاق الوطنى، لذلك فإنه يعبر عنها فقد وجه النقد إلى عناصر الحكم والاستعمار، كما أنه ركز نقده على الملك والاحزاب السياسية دون التعرض لاشخاص أو اسماء الا فيما ندر :
- أنه لم يغفل دور القيادات التاريخية قبل الثورة، وخاصة مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، ولكنه كان دائما يحرص على اظهار الدور الشعبى مع هؤلاء الزعماء.
- أنه لم يتعرض تفصيلا للحياة السياسية والحزبية قبل الثورة والتشكيلات الحزبية، كما انه لم يذكر أسم حزب الوفد بل جاء اسم الوفد المصرى فقط عندما تحدث عن ثورة سنة ١٩١٩.
- أن المنهج حاول البعد عن الاسماء (للافراد) حتى لا يقترن ذلك بموقف محدد سواء كان ذلك اتهاما أو تبريئا، وخاصة بالنسبة للقيادات الحزبية التى عاصرت قيام الثورة وتجمد نشاطها السياسى بعدها، وهو

ما اثار عدداً من الانتقادات فى مرحلة تالية من قبل بعض البـــاحثين، وخاصة فيما يتعلق باهمال دور مصطفى النحاس وقد اثار هذه القضية الكاتب عبد العظيم رمضان فى مقال لمجلة الكاتب (٥٩)، ورغـــم ان للكاتب وجهه نظر تختلف مع تقييم الثورة لدور النحاس ومكانته، بـــل لدور الوفد ومكانته فى عهد النحاس، لكنه يوجه النقد إلى المـــؤرخين الرسميين ويذكر انهم " مجموعة المؤرخين الذين عهد الــيهم بكتابـــة تاريخ مصر لتدريسه فى المدارس والجامعات المصرية ويتكون هـــذا الفريق من بعض رجال التربية والتعليم وبعض اســـاتذه الجامعـــات " (٦٠). ثم يتهم الكاتب هؤلاء بتعمد إخفاء فترة من تاريخ مصـــر هـــى الفترة من ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢، ثم يعيد لنفسه مع آخـــرين شـــرف اعادة النظر لهذه الفترة واعادة الاعتبار لزعمائها. ومع ان الكاتب قـــد كتب المقال سنة ١٩٧٤، لكنه لم يهاجم الثورة بل مؤرخيها، ودافع عن اعادة كتابة التاريخ الذى ذكر انه له فيه كتاب من ثلاثة اجزاء، وهـــذا يجعلنا نعود إلى هذا الكتاب المذكور للكاتب لنرى انه رغم مـــا اورده من نصوص ومحاضر ووثائق فانه لم يستطع تبرئة النحاس والوفد من حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى هز الوجـــدان المصـــرى ويـــذكر مثلا... " فى الحقيقة ان الاتصالات كانت قد جـــرت بـــين لامبســـون والنحاس باشا منذ يوم ٣ فبراير... وكان وزير الخارجية البريطانيـــة هو الذى طلب اقامة هذه الاتصالات عندما ابلغه لامبسون بان ســـرى باشا سوف يقدم استقالته وانه " لامبسون " سوف يجتمع بالملك ويطلب اليه ان يستدعى النحاس. فقد طلب وزير الخارجية البريطانيـــة مـــن لامبسون ان يحصل من النحاس على موافقته على عدم اثارة موضوع اعادة النظر فى المعاهدة اثناء الحرب، وعلى التخلص من العناصـــر المعادية فى القصر، وذلك كشرط للتدخل البريطانى لفـــرض حكومـــة وفدية على فاروق "(٦١) وأيا كان الدفاع عن النحاس فى هذا الحادث أو الهجوم عليه، فان هذه المواقف التى كثر حولها الحديث واختلفـــت الاراء والرسائل العلمية وكتابات المؤرخين حولهـــا، لكـــن المنـــاهج والمقررات الدراسية كان عليها ان تحاول وضع بعض الحقائق امـــام

(٥٩) مجلة الكاتب، السنة الرابعة عشر، سبتمبر سنة ١٩٧٤ عدد ١٦٢، مقال عنوان، مصـــطفى النحاس.. الزعيم الذى نسيه المؤرخون، ص ٧٧.

(٦٠) المرجع السابق ص ٨٠

(٦١) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨

التلميذ، وبالتالى فان تجنب ربط هذه الاحداث المختلف على حقيقتها لدى المؤرخين بشخص معين لايعد - فى رأيى - اهمالا له بقدر ما هو تجنبا لاتهامه بوقائع لم يثبت الحكم فيها بعد.

كما أن الفترة التى جاءت نتيجة لا وضاع كان الجميع يعانى منها ويرفض الاستمرار فيها حتى قادة الاحزاب انفسهم الذين اصبحوا غير قادرين على وضع حد لم يحدث أو تغييره، لم تجاف الحقيقة حين نقدت هذا الوضع وحملته تبعة التدهور الذى كان من اسباب قيامها.

- ان مناهج التاريخ فى المرحلة الثانوية فى هذه الفترة اقتربت من فكر الثورة الذى يبرز البعد القومى للتاريخ فى المنطقة العربية، ويحاول ان يظهر مدى المعاناة التى طالت شعوب المنطقة تحت حكم الاسر التابعة للاستعمار الذى كان يفرض سيطرته وسطوته وتحالفاته، وهو امر منطقى لثورة جاءت لتبشر بنوع من التغيير لم تعهده المنطقة من قبل يحمل تصورا للبديل المعتمد على فكرة القومية العربية والوحدة العربية وعلى فكرة الاستقلال والحرية والتقدم وفرض ارادة شعوب المنطقة على التحالف القديم بين الاستعمار والحكام ومحترفى السياسة وبعض الطبقات التى يدعم هذا الوضع مكانتها وطموحها.

ثورة يوليو والمجتمع المدنى

د. أحمد ثابت
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى..

المجتمع الذى يعرف تاريخياً وفى تقاليدنا الاجتماعية والسياسية والثقافية بالمجتمع الأهلى، هو ذلك القطاع المنظم من الأنشطة التى تمارسها فئات اجتماعية معينة، أو جماعات معينة من الناس، فى إطار من التنظيم، الذى يتفاوت من حيث مستوى الحداثة أو التقليدية فيه، ومن حيث درجة إحكامه القانونى والتنظيمى. والمجتمع الأهلى يتميز عن المجتمع بصفة عامة بأنه يستند إلى الانضمام الاختيارى والعمل الطوعى فى الشئون العامة، بقصد ممارسة أنشطة عامة فى مجال إدارة المصالح، والإهتمامات الخاصة بقطاع معين من الناس، أو يخدم مجموع الناس فى قضايا عامة ومشتركة، كما يتسم القطاع الأهلى بأنه - يتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو المجتمع السياسى الذى يضم مؤسسات الدولة الدستورية والأحزاب السياسية، أى النخب والجماعات الساعية للاستيلاء على السلطة ومجموع المواطنين. وبهذا المعنى فالمجتمع الأهلى لا يسعى للوصول إلى السلطة والحكم، وإنما يستهدف التأثير بالمشاركة والمراقبة والمحاسبة على أساس المنافسة بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

ومن جانب آخر يتميز المجتمع الأهلى بعدم انطلاقه من هياكل أو أبنية أولية تقوم على روابط النسب والدم والقرابة فيما يعرف بالأبنية التى تعتمد على الإرث مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة.. إلخ. ولقد حفل تاريخنا العربى الإسلامى بنماذج وظواهر قوية من الوجود، أو التنظيم الأهلى في مواجهة السلطة السياسية، فكانت هناك طوائف وروابط الحرف والتجار وجماعات علماء الدين الإسلامى والمسيحى والأوقاف الأهلية والخيرية الإسلامية والقبطية. ورغم أن هذه الأبنية تتميز بأنها تقليدية، بمعنى انها ظلت مستمدة حصيلة التطورات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فإن ظهور هياكل حديثة من المجتمع الأهلى مثل النقابات المهنية والعمالية والنوادى الرياضية والثقافية والجمعيات الأهلية ذات النفع العام وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة والمرأة لم يمكنه فى الواقع من التقليل من أهمية الهياكل التقليدية، أو من إزاحتها من مجال الممارسة والحلول محلها، بل ولم يستطع حتى الآن أن يستقطب سوى عدد قليل من الجمهور الملتف حول أبنية المجتمع الأهلى التقليدى، وخاصة مع قوة الدوافع الدينية لدى الجمهور المصرى، وضعف حصيلة التحديث، وارتفاع معدلات الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية، وقلة أو تدنى مستوى المشاركة السياسية والمشاركة فى العمل العام عموماً. والعمل العام يقصد به العمل التطوعى المستقل عن تدخل الدولة وتسلطها ورقابتها وأموالها.

ويقوم المجتمع الأهلى أو المدنى، بل يتوقف وجوده واستمراره ونمـوه على الاحتفاظ بالاستقلالية النسبية له تجاه الدولة، ولكن ليس من الضرورى أن يحل هذا القطاع محل الدولة، ولا أن يدخل معها فى حالة صراعية قائمة على النفى والاستبعاد أو الاحلال محل الآخر. وتثير دراسة علاقـة ثـورة يوليو ١٩٥٢ و النظام السياسى الذى أقامته مع المجتمع المـدنى مشـكلات تحليلية ونظرية عديدة. ففى حين ركزت غالبية الدراسات والبحوث والكتابات على القضايا الكبرى والسياسات العليا لثورة يوليو وللنظام الناصرى، لم يهتم سوى القليل منها بعلاقة هذه الثورة بالمجتمع المدنى، وكانت فـى معظمهـا دراسات قطاعية، أى تركز على كل من أبنية هذا المجتمع على حدة، مثـل الأوقاف، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات الأهلية، النـوادى الرياضـية والثقافية. وهناك ضرورة ملحة لتحليل ودراسة علاقة ثورة يوليو بـالمجتمع الأهلى، كما تمت فى التاريخ، وكما جرت فى الواقـع، كـى يتسـنى فهـم إيجابيات وسلبيات التطبيق ومدى المسافة بينه وبين التصورات التى طرحها النظام السياسى، الذى أسسته الثورة وصاغ معظمها قائد الثورة جمال عبـد الناصر، ومع العلم أن هذه التصورات والأفكار تعرضـت لتغييـر مسـتمر متجانس فى بعض الأحيان، ومتناقض فى أحيان أخرى فى بنيته الداخلية.

أحدثت ثورة يوليو تغييرات عديدة فى هيكل السلطة السياسية، وفى بنية النظام السياسى، وفى تكوين المجتمع الأهلى، وذلك ضمن التغييرات واسعة النطاق التى أحدثتها فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وفى نطاق العلاقات والأنساق الاجتماعية فى مصر. وفى حين كانت الأهداف والغايات ثوريـة، فإن ثورة يوليو اعتمدت على جهاز الدولة البيروقراطى، وقامـت بتوسـيعه وتضخيم حجمه، وغلب على التطبيق وسائل لاسياسية وغير فكرية أو ثقافية المضمون. وفى حين كان الانحياز السياسـى والاجتمـاعى والايـديولوجى للثورة، وخاصة مع التحول للاشتراكية والإتجـاه نحـو تكـريس الوجـه الاجتماعى الاقتصادى التقدمى، فإن مسار التطبيق لهذا الإنحياز جرى فـى الواقع على يد جهاز دولة سلطوى بيرقراطيه معاد فـى الحقيقـة لمصـالح وهموم الفئات الشعبية الفقيرة والمعدمة التى انحازت لها ثورة يوليو، وأظهر قائدها الفذ جمال عبد الناصر حسا تاريخيا نادرا بهذه الفئات، التى أضـيرت كثيراً من سياسات الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية قبل الثورة فـى العهـد الملكى. لقد كان حديث عبد الناصر الدائم منصباً على ضـرورة النهـوض بأبناء الطبقات الشعبية من الفلاحين والعمال، وعن ضرورة استقطابهم إلـى حلبة المشاركة السياسية وإلى دائرة الفعـل السياسـى وصـناعة القـرار،

وتعويض هذه الطبقات عن الظلم التاريخى الذى حاق بها، وأبعدها عن المشاركة أو التواجد وسط معادلات القوة والصراع السياسى قبل الثورة. لم تهتم أحزاب ما قبل الثورة بهذه الطبقات، التى ثار أبناؤها فى أعوام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٤٦، وكانت حركتهم خارج الإطار التقليدى للأحزاب. وكانت الطليعة الوفدية والتنظيمات الشيوعية تعبيراً عن ذلك، ولكنها ظلت محاصره وملاحقة أمنياً من قبل النظام الملكى. بعض هذه التنظيمات أخذ طابعا تنظيميا حلقيا سريا مغلقا، أما جماعة الإخوان المسلمين ورغم أن مؤسسها حسن البنا لم يكن ينتمى إلى النخبة الحزبية والسياسية المتميزة والتى سيطرت على مقدرات السياسة والحركة الوطنية آنذاك، إلا أن الجماعة تأسست على الولاء والطاعة للمؤسس، وغلب عليها مفهوم الإمارة والبيعة. وحاول عبد الناصر أن يجلب هذه الطبقات الشعبية وأبناءها إلى ساحة العمل الشعبى العام فى إطار تنظيمات الثورة الثلاثة هيئة التحرير فالاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى، وفى ذلك كان قرار تخصيص نسبة ٥٠ % من المجالس التشريعية والمحلية للعمال والفلاحين.

الطابع الإدماجى ونزع السياسة :

فى إطار الخصائص العامة المميزة للدولة " الادماجية " والصفوة الحاكمة وللسياسات التى تتخذها، حاول بعض الباحثين العرب والأجانب تطبيق هذه الخصائص على الدولة المصرية فى عهد عبد الناصر، وخاصة فى سنوات الستينات، وكان من رأيهم أن النظام السياسى الناصرى عبر ملامح الفكرة و السياسة " الادماجية " فى جوانب كثيرة، منها طبيعة السلطة وبنيتها التنظيمية سياسيا وحزبيا، و السياسات العامة للدولة اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك الإطار الأيديولوجي والفكرى الذى تبناه النظام واعتقد عدد من دراسى النظام السياسى المصرى أن سمات " الدولة الادماجية " تتوافر فيه، نظرا لما أقدم عليه من إلغاء الحياة الحزبية ورفض التعددية الليبرالية وتنظيم جموع المواطنين فى تنظيم سياسى واحد بأشكاله الثلاثة (هيئة التحرير، الإتحاد القومى، الاتحاد الاشتراكى العربى) يستبعد الانقسامات الطبقية والاختلافات المذهبية والفكرية، مع تركيز القوة السياسية فى يد الزعامة الفردية - وقد استمر الحال فى السبعينات رغم التعددية السياسية المحدودة - وكذلك هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، واللجوء

إلى أساليب الكبت والقمع الأمنى ضد الخصوم السياسيين، يضاف إلى ذلك عدم التوازن بين السياسة والإدارة، فمؤسسات المخرجات (البيروقراطية، الجيش، البوليس) نمت وتضخمت بسرعة على حساب مؤسسات المدخلات (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح)، حيث تغلغلت الحكومة فى معظم الجماعات والتنظيمات الوسيطة من خلال إخضاعها لسيطرتها القانونية وتحكمها المالى [١].

وذلك ما يبدو فى المستويات التالية :

(١) بالنسبة لموقف النظام الناصرى من جماعات المصالح (النقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلاب) يحلل البعض السمات السلطوية للسياسة الادماجية من خلال الاستعانة بما قام به " شميتر " من تمييز بين نوعين من الإدماجية من ناحية دور الدولة فى خلق أو تشجيع قيام تجمعات مهنية : " الادماجية المجتمعية " والتى تتكون فيها جماعات المصالح أو إتحادات العمال بشكل طبيعى، وتنبع من واقع المجتمع وبطريقة مستقلة عن الدولة، " وإدماجية الدولة " حيث تبادر الدولة إلى تكوين جماعات المصالح والإتحادات بحيث تكون تابعة لها وتقوم الدولة باختراقها. وبناء على ذلك يقترب موقف الدولة الناصرية حسب هذه الرؤية، من جماعات المصالح من النوع الثانى وهو " إدماجية الدولة ".

(٢) ورغم أن مبدأ العضوية الإلزامية لم يكن شاملا فى حالة الدولة الناصرية، إذ وجد على سبيل المثال فى النقابات المهنية دون العمالية، بيد أن الدولة تبقى هى التى تحدد مدى انطباق المبدأ من عدمه بالنسبة لكل نقابة أو إتحاد على حدة.

وكانت لها أيضا سلطة تحديد ورسم هيكلها التنظيمى، وإطار تمثيلها الوظيفى، ورفض المبدأ التنافسى فى نطاق التمثيل الوظيفى، بجانب دور الدولة الحاسم فى اختيار رؤساء هذه الجماعات وخضوعها للاجراءات الحكومية المعقدة من حيث الترشيح والانتخاب، بالاضافة إلى عدم سماح قوانين النقابات المهنية والعمالية بوجود أكثر من نقابة واحدة للصناعة أو المهنة [٢].

وفى هذا الصدد ذهب البعض إلى القول بأن الإطار الوحيد الذى طرحته الدولة الناصرية وقبلته لتعبئة وتضنيف " كل الشعب " تمثل أساسا فى الإطار

المهنى أو الفئوى، وهو ما ظهر فى سياسات الدولة تجاه جماعات المصـــالح المختلفة أو فى تنظيم القوى والشرائح الاجتماعية الطبقية فى إطار الشــكل التنظيمى المطروح، وهو ما تبلور على وجه التحديد فى تجربـــة " تحـــالف قوى الشعب العاملة " فى الإتحاد الإشتراكى ويرى " مور " فى حرص النظام الشديد على مد سيطرته إلى كافة جماعات المصالح المنظمة وشبه المنظمـــة على أنه بمثابة إطار وأسلوب لاحتواء " الطبقة المتوســطة الجديــدة " عــن طريق طرح منافذ للمشاركة المحكومة [٣].

ونظرت الدولة الناصرية إلى هذه الجماعات أيضا على أنها تستطيع أن تكمل أدوار التنظيمات السياسية الثلاثة عبر مراحل الثورة، ومما يدل علـــى ذلك أنه كان يتم اللجوء فى ظروف اشتداد الأزمة السياسية الداخليـــة إلـــى النقابات المهنية والعمالية، مثال ذلك ما حدث إبان أزمة مارس ١٩٥٤، حينما حاول كل من نجيب وعبد الناصر استمالة قادة النقابات والهيئـــات الممثلـــة للعمال. أما فى حالات الأزمة الدولية فقد كان يتم تعبئة النقابـــات لمســـاندة وتأييد الأهداف القومية العامة بعبارة أخرى ظلت النقابات هى الأبنية شـــبه السياسة لتأمين سلامة الثورة، وتقديم الكوادر المهنية للنظام، خاصة بعـــد أن ألغى التمثيل الحزبى و السياسى للقوى الاجتماعية المختلفة وجمعـــت فـــى الاتحاد الإشتراكى على أساس مهنى ووظيفى " فنى " [٤] أمـــا عـــن طـــرق وأدوات تمثيل القوى والشرائح الاجتماعية فى التنظيمات السياسية فقد عكست الدولة الناصرية الطابع والسياسة الادماجية، بل والفكرة ذاتها أيضا - حسب هذه الرؤية - حيث تم تصنيف وتمثيل القوى الشعبية على أساس المعـــايير المهنية أو الفئوية، ونظر إلى ممثلى الشرائح الوظيفية أو الفئوية على أساس أنهم القيادات " النقابية "، وبقيت السمة " الادماجية " (اللاسياسية) مسيطرة على التنظيم السياسى من هيئة التحرير إلى الإتحاد الاشتراكى، ولـــم يتعـــد التغيير التفاصيل دون النفاذ إلى الجوهر فبالنسبة لأسس تصنيف أعضاء كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى يلاحظ غموض وهشاشة هذه الأسس إلـــى حد كبير، حيث لم يتم تحويل تصنيفات الأعضاء إلى كيانات فئوية ومتماسكة وفقا للمفهوم الادماجى ذاته.

ومن حيث نمط الأداء السياسى للاتحاد الاشتراكى فقد ارتبطت الســـمة " الادماجية " لنمط التمثيل داخله بطابعه البيرقراطى وظهوره كأحد الأجهـــزة الملحقة بالحكومة، أو جهاز إدارى تابع لأجهزة الدولة، مما أدى إلـــى تـــأثر الوظيفة التعبوية له بهذا الطابع البيروقراطى، وهو ما سماه نزيه الأيـــوبى "

تعبئة بيروقراطية "، وأطلق عليه " جيمس هيفى " النموذج اللاسياسى فى بناء الأمة [٥] ففى إطار سعى الدولة الناصرية إلى التعبئة القومية لخوض المعارك السياسية، أو لحشد وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية تجاهلت أو استبعدت المفاهيم السياسية مثل " الأيديولوجيا " و " الطبقة " و " الحزب "، بما تضمنته من احتمالات الصراع وعدم الإتفاق العام، ومن ثم غياب الحسم، لتحل محلها وحدة الكلمة وعدم الاختلاف والتجمع من أجل إنجاز أهداف التنمية المرسومة والمعدة سلفا. وكما سلف القول فإن الدولة الناصرية رفضت قبول منطق الصراع - بدعوى ضرورات التنمية والوحدة الوطنية - الذى يحيط بعملية تخصيص الموارد النادرة، وبدلا من ذلك ركزت على " الادارة " " والتنظيم " كأدوات للتضامن والتكامل، حسب هذه النظرة.

ويقرر " جون ووتربرى " أن عبد الناصر كان يأمل من الإتحاد الاشتراكى أن يحقق عدة أهداف، ولكن كون هذه الأهداف غير متناسقة أدى إلى نوع من الشلل فى أداء التنظيم نفسه وفى سلوك عبد الناصر تجاهه وذلك على النحو التالى : [٦].

١- أن يضم الاتحاد كافة السكان من البالغين مع وجود تنظيم طليعى أو جهاز سياسى يقود البناء الضخم.

٢- يعمل على احتواء وتذويب الفوارق الطبقية

٣- تعبئة القوى الشعبية لعزل القوى الرجعية

٤- يعمل على موازنة ثقل الجيش

٥- ينقل خبرة مصر فى التطبيق الاشتراكى إلى الدول العربية الأخرى، ولمواجهة حزب البعث فى هذا الصدد.

ويرى " ووتر برى " أن هجوم عبد الناصر على الرأسمالية فى ١٩٦١ بعد اعتقال الشيوعيين فى ١٩٥٩ يعد مؤشرا على إدراك عبد الناصر للتناقضات الطبقية، التى كان يمكن أن يستثمرها كل من اليسار و اليمين معا، ومن هنا لجأ إلى " الصيغة الادماجية " التى بنى عليها الاتحاد الاشتراكى، من حيث إقامة تحالف قوى الشعب العاملة، على أن يتم تنظيمها فى تجمعات وظيفية حسب مواقع العمل وأماكن السكن، مما أدى إلى تجميع كل العاملين فى موقع معين بغض النظر عن الدخل أو طبيعة عملهم، وكان هذا الأسلوب يسرى فى المصانع والمكاتب وفى القرى والمناطق الحضرية.

وعن التناقضات الموجودة بين قوى التحالف أقرت القيادة الناصرية بوجودها، وإن رأت أن حل هذه التناقضات يتم بالطرق السلمية وفى داخل الاتحاد الاشتراكى من خلال الحوار والوسائل الفكرية و السياسية فى التنظيم السياسى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى فى داخله، أى التنظيم الطليعى.

ويتفق الباحث هنا مع ما يذكره أحمد حمروش [٧] من أن خطأ الثورة فى هذا الصدد جاء من إقدامها على استبعاد القوى السياسية القديمة بما فيها الأخوان والشيوعيون واقتصارها فى ممارسة العمل السياسى على الذين بدأت إهتماماتهم السياسية بعد الثورة. ويرى الباحث أن ذلك كان وراء عجز الثورة عن قيامها بالفرز السياسى والاجتماعى والايديولوجى الفعلى لقيادات قوى التحالف، وخاصة العمال والفلاحين، رغم أنها حددت هذه القوى، وذكرت أنها صاحبة المصلحة فى التغيير وفى المستقل، ومع أن تطور التجربة بعد الافراج عن الشيوعيين أدى إلى تشكيل أمانة جديدة للإتحاد الاشتراكى فى ١٣ / ١٢ / ١٩٦٤ من ٢١ عضوا دخل إليها لأول مرة بعض اليساريين مثل خالد محيى الدين وابراهيم سعد الدين بجانب وجود كمال رفعت، إلا أنهم ظلوا أقلية وسط باقى الأعضاء من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أدى التباين الفكرى الشديد بين الأعضاء، وكذلك بين أعضاء أمانة التنظيم الطليعى ووحداته، إلى الحد من انطلاق الاتحاد الاشتراكى وإضعاف فعاليته كتنظيم سياسى عام. ولعل ذلك جعله أداة ضعيفة غير مستخدمة فى صراعات النخبة السياسية.

أدت سيطرة التنظيم السياسى الواحد على هيئات المجتمع المدنى ليس إلى بناء الكوادر المؤمنة بخط الثورة التعبوى والوطنى والقومى وتفريخ جيل من نشطاء العمل السياسى والتطوعى، كما كان يريد عبد الناصر، بل أفضت إلى تحكم الأساليب الأمنية ومنطق الثقة والولاء الشخصى فى ترشيحات الإتحاد الاشتراكى لانتخابات الهيئات المدنية، مثل شرط عضوية الاتحاد فيمن يرشح لمجلس الأمة (القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ولعضوية النقابات المهنية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦) ولمجالس إدارة التشكيلات النقابية (قرار وزير العدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤) و الجمعيات التعاونية (قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٤) والعمد والمشايخ (قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤) ومجالس الإدارة المحلية (قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالاتحاد القومى) [٨].

المجتمع المدنى بين التوجه الثورى البنيوى ورقابة جهاز الدولة :

عمدت ثورة يوليو إلى تصفية النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لكبار ملاك الأراضى و الرأسماليين بعد تصفية الملكية وإعلان الجمهورية وإلغاء الأحزاب السياسية القديمة، وحاولت أيضا فى إطار معركتها مع النظام القديم نقل محور ومركز السلطة السياسية ومدار العملية السياسية من دائرة الطبقة السياسية القديمة إلى مركز آخر أرادت له أن يتحلق حول تنظيم سياسى للثورة ينظم حركة الجماهير ويعبئ قوى الشعب خلف أهداف ونضالات الثورة على الصعيدين الداخلى والخارجى. ولكن ما حدث أن مركز السلطة الجديد تركز أو تحكم فيه جهاز الدولة البيروقراطى المتمثل أساسا فى الجيش أو القوات المسلحة حتى وصل الحال إلى قيام دولة عسكرية داخل الدولة، وتولى جهاز الدولة البيروقراطى المدنى والعسكرى فى الواقع تنفيذ وتوجيه وتيسيير قرارات وتحولات وطموحات ثورة يوليو وعبد الناصر. هذا الجهاز الذى يسير بالأوامر والتعليمات ويتوجس خيفة ويملؤه الشك فى الناس وفى مبادراتهم الذاتية، ويرفض أى نوع من الاستقلال النسبى.

والواقع أنه لا يمكن لنا أن ننكر أن مركز السلطة ومحورها، والذى تشكل من الصراع الذى دار بين السراى والقصر والأحزاب قبل الثورة هو مركز سياسى، أو كانت مقوماته سياسية، وأمنية بعض الشئ، إذ كان هناك البرلمان والحركة الوطنية، وكان جهاز الدولة الأمنى ينفذ السياسة أو يطبق حصيلة توازن القوة وحصاد الصراع، أى أنه لم يكن يصدر التشريع أو القرار أو القانون ويقرر السياسة ويوجهها، فى حين أن عبد الناصر عجز عن خلق قوة سياسية بديلة للقوة السابقة وظل يدمج السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس قيادة الثورة أولا، ثم فى يده هو شخصيا بالقرارات الجمهورية والقرارات بقوانين التى كانت تصدر سواء فى وجود مجلس الأمة أو فى غيبته. وذلك ما جعل جهاز الدولة المدنى والعسكرى هو الذى يقرر ويحدد وجهة تنفيذ القرارات الثورية ومن الملفت للنظر أن ثورة يوليو كان من المهم أن تؤسس المرحلة الثانية، وهى مرحلة إقامة الأبنية والمؤسسات التى تضمن مشاركة جماهير الثورة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة والمتوسطة فى صناعة القرارات، وأن تتمتع هذه الجماهير بقدر من الاستقلال الذاتى فى بناء تنظيماتها المدنية الأهلية. والواقع أن ذلك كان ممكنا حتى مع غياب الحياة الحزبية عن البلاد، فلأن جمال عبد الناصر أراد تعبئة

قوى الشعب العامل خلف أهداف الثورة وقيادته فى إطار تنظيم شعبى فى ظل ظروف ومعارك متوالية وضاغطة مع قوى الاستعمار القديم والجديد والرجعية العربية والمواجهة مع العدو الصهيونى، جعل عودة الحياة الحزبية بمثابة تفتيت للحالة الثورية ولقوى الشعب العامل، بحيث إن موازين القوى كانت ستجعل التغيرات جارية بعمق فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية دون حدوث تغير يذكر على الحياة السياسية.

ومن هنا فإن الضرورة كانت تفرض ألا يتحول التنظيم السياسى الواحد إلى قوة إدارية وأمنية متسلطة ومهيمنة على مختلف الهياكل والسلطات والهيئات المدنية. كان من الضرورى أن يجرى تطور ونمو النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وأن يتم تحديث الأبنية التقليدية للمجتمع الأهلى مثل الأوقاف والأزهر بعيدا عن قبضة التنظيم الواحد، الذى أخفقت مختلف محاولات تقويته وإنعاشه بفعل سيطرة الشللية والوسائل الأمنية والإدارية عليه.

كان توجس أو مخاوف الثورة من المبادرات المستقلة للمواطنين ليس له ما يبرره فى عديد من الحالات، فليس مما يبرر ذلك الخوف من عودة الطبقة السياسية الإقطاعية القديمة، وليس مما يبرره سيطرة تيارات أخرى مثل الشيوعيين على هيئات المجتمع الأهلى، فإن الممارسة ووضوح الخيارات الوطنية على قاعدة ميثاق العمل الوطنى وخطب وتصريحات عبد الناصر كانت كفيلة من خلال عمليات التفاعل الجدلى و الصراع السلمى داخل هيئات المجتمع المدنى بتصعيد أبناء الثورة، أو بالأحرى ببلورة جيل سياسى ومهنى وطنى يدافع عن أهداف الثورة وتحولاتها الكبرى بعيدا عن رقابة وتغول جهاز الدولة الادارى والأمنى القمعى، والحال أن تجربة منظمة الشباب قد تعرضت لحصار مرير وتربص شديد من قبل قيادة الاتحاد الاشتراكى ذاتها.

لم تشأ القيادة الناصرية إلا أن تستمر فى الحالة الثورية، وأن يعلن عبد الناصرباستمرار أن الثورة ما تزال مستمرة والواقع أن الثورة لابد وأن تتحول إلى أبنية مؤسسية مستقرة بسلطات محددة ومميزة لكل منها، ولربما اعتقد عبد الناصر أن التفاف الجماهير حوله ومطاوعة جهاز الدولة له بسهولة ويسر كفيلان بحماية الثورة وأهدافها ومنجزاتها العظيمة، ولم يشأ عبد الناصر استثمار شعبيته الهائلة وحب الجماهير الجارف له فى نزع الطابع العسكرى عن نظام ثورة يوليو، وفى إبعاد الجيش عن السياسة وعن الاتحاد الاشتراكى وعن القطاعات المدنية، وكانت ما تزال خبرته تتحكم فى تفكيره عندما قام ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ باطاحة النظام الملكى، واستمر يعتقد

بأن الجيش وعلى رأسه عبد الحكيم عامر قادر بسهولة على الانقلاب على الثورة، ولم يكن لهذه المخاوف ما يبررها فى الواقع. وكان حديث عبد الناصر عن الثورة الدائمة يرجع - ربما - إلى الخشية من أن تتهمه القوى الشيوعية بالاصلاحية، مع أن استمرار الثورة هو فى الأساس ينصب على بناء دولة الثورة.. بناء تنظيمات الثورة الكفيلة بتأطير حركة جماهيرها فى أبنية وهيئات مستقلة تدافع عنها فى المستقبل، حيث انهارت دولة عبد الناصر عند أول صدام مع جناح أنور السادات فى أزمة ١٥ مايو ١٩٧١ ويعبر عن ذلك الأستاذ طارق البشرى بقوله " وإن أى تفكير فى البنى الديمقراطية لا يدخل فى حسابه اعتبارات الكفاءة التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار ورفض التبعية وتحقيق الاستقلال، إنما يجرد الديمقراطية من أهم وظائفها التاريخية، وهى حشد الجماهير وتعبئتها فى موقف المواجهة هذا " (٩).

كان من الضرورى أن يبحث النظام الناصرى بجدية عن الكفاءة التنظيمية لسياسته ولثوريته ولأهدافه، فى تنظيمات سياسية ومدنية / أهلية أو شعبية. كان من الضرورى أن تتوقف عند مرحلة معينة، ولتكن فى أعقاب انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر، حالة الفصل أو الانفصال التى أقامها عبد الناصر بين التحرر والمسألة الوطنية والقومية من جهة وبين الديمقراطية وبناء مؤسسات الثورة أو تحويل الثورة أو تحويل الثورة إلى بنية تنظيمية كفء من جهة أخرى.

نفهم أن دواعى المعارك الوطنية والقومية الكبرى منذ اليوم الأول للثورة ضد الاحتلال البريطانى والأحلاف الغربية والأطماع والاستفزازات الصهيونية والعدوان الثلاثى وغيرها فرضت إعطاء الأولوية للتحرر الوطنى وبناء الاستقلال السياسى والاقتصادى على حساب البناء الديمقراطى.

غير أنه ليس من المفهوم أن يسيطر الانطباع على ثورة يوليو بأن بناء مجتمع وسيط أهلى، أو تنظيمات شعبية تدل على ديمقراطية شعبية بتعبيرات الزمان الناصرى، هو تعبير عن تقليد ليبرالى رأسمالى أو برجوازى. فالواقع أن بناء ديمقراطية شعبية فى صورة منظمة الشباب والنقابات المهنية والعمالية والحركة التعاونية فى الريف هو إنجاز ديمقراطى يكفل سيطرة جماهير الثورة على مقدراتها ولا يرتبط بتوجيه ليبرالى رأسمالى.

اذا كان المجتمع الأهلى / المدنى أحد منتجات المجتمع الرأسمالى والنظام الرأسمالى الليبرالى الغربى، فإن نقله إلى مجرى النضال الثورى لتأسيس حركة منظمة للجماهير لا يعتبر بدعة أو تقليدا لليبرالية الرأسمالية،

خاصة وأن تاريخ مصر الحديث يشهد بأن الحركة الوطنية نفسها قد استفادت استفادة عظيمة من إنشاء الجمعيات الأهلية الوطنية والثقافيـــة والاجتماعيـــة والخيرية، التى تحول بعضها بالفعل إلى أحزاب مثل جمعية حلــوان التـــى تحولت إلى الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل وقاومت النفــوذ الأجنبـــى والارساليات التبشيرية وقامت بتحقيق أهداف وطنية عظيمة فى مجال التعليم والثقافة والعلاج ومساعدة الفقراء مثل جمعيات المواساة والمساعى المشكورة والعروة الوثقى والجمعية الخيرية الإسلامية.

قراءة فى الرؤية الناصرية للتاريخ المصرى الحديث

د. محمد شومان

هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأى المنتدى

ما هى رؤية عبد الناصر لتاريخ مصر الحديث ؟ وكيف ادركت هذا الرؤية حركة التاريخ الوطنى المصرى والعوامل التى تحدد مساره ؟ ثم اين تقع تلك الرؤية على متصل التحيز والموضوعية ؟.

تسعى هذه الورقة إلى الاجابة على تلك الاسئلة، وقد تبدو بعض الاجابات وكأنها نوعا من الطرح المعاصر لعدد من القضايا والاشكاليات فى التاريخ الوطنى المصرى عموما، والعلاقات المعقدة والملتبسة بين الثورات المصرية خصوصا.

وبداية فان قراءة الباحث لرؤية عبد الناصر للتاريخ تعتمد على مواثيق ثورة يوليو - فلسفة الثورة، والميثاق، وبيان ٣٠ مارس - وخطب واحاديث جمال عبد الناصر، ومثل هذا التحديد يبدو ضروريا فى ضوء عدم اكتمال جمع وتوثيق التراث الناصرى، وبالتالى فان أى محاولة لدراسة مواقفه وتصوراته إزاء قضايا محددة تظل ناقصة وغير مكتملة، من جانب اخر فان هذا التراث ارتبط بتجربة سياسية ونظام حكم، وكان فى بعض جوانبه مرشدا لها أو تعبيرا عنها، وفى الحالتين لم يكن تعبيرا عن تنظير مجرد بل كان مزيجا من الفكر والعمل، كما كان وهذا هو الاهم مسكونا باعتبارات الصراع السياسى داخليا وخارجيا.

ولعل طبيعة التراث الناصرى وخصوصيته التاريخية ربما تشجع الناصريين على مراجعة هذا التراث، ونقده واعادة قراءته فى ضوء مستجدات الواقع وظروف العصر. وربما تسهم هذه الورقة فى مثل هذه المراجعة.

الرؤية الناصرية لتاريخ مصر الحديث :

يحظى التاريخ المصرى والعربى فى التراث الناصرى بمكانة مرموقة فقد كثرت وتعددت الاستشهادات بأحداث تاريخية وشخصيات تاريخية فى محاولة لاستلهام تجاربها والاستفادة منها فى التجربة الناصرية، فضلا عن استنهاض الجماهير ومحاولة التأثير فيهم.

واذا ركزنا على قراءة وتحليل الاستشهادات والإحالات الواردة فى التراث الناصرى ازاء تاريخ مصر الحديث فسنجد انها تتسم بالكثرة والتنوع والتكرار، لكن يمكننا تحديد مجموعة من الثوابت أو الركائز الاساسية التى تحدد رؤية التراث الناصرى لتاريخ مصر الحديث، لعل اهمها :

١- تكامل وتواصل كفاح الشعب المصرى :

اهتم جمال عبد الناصر بتوضيح تكامل وتواصل مراحل كفاح الشعب المصرى عبر التاريخ فى الكثير من خطبه وأحاديثه، إلى جانب ما كتبه فى فلسفة الثورة والميثاق، وقد اكد عبد الناصر على تكامل كفاح الشعب المصرى فى الصفحات الاولى من فلسفة الثورة حيث كتب :

و " قصص كفاح الشعوب ليس فيها فجوات يملؤها الهباء، كذلك ليس فيها مفاجآت تقفز إلى الوجود دون مقدمات. ان كفاح أى شعب، جيلا بعد جيل، بناء يرتفع حجرا فوق حجر.. وكما ان كل حجر من البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها، كذلك الاحداث فى قصص كفاح الشعوب " (١).

على ان تكامل كفاح الشعب المصرى واستمراريته لم يخل من عثرات، واخفاقات، من هنا جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتحقيق امال واهداف الشعب المصرى " ان ثورة ٢٣ يوليو هى تحقيق للامل الذى راود شعب مصر، منذ بدأ فى العصر الحديث يفكر فى أى يكون حكمه بيد ابنائه، وفى ان تكون له بنفسه الكلمة العليا فى مصيره.. " (٢).

ويعود عبد الناصر فى فلسفة الثورة ليذكر القارئ بالعبارة السابقة حيث يوردها مرة ثانية، (٣) هكذا تتبلورركيزة التكامل والتواصل فى نضال الشعب المصرى عبر اجياله وثوراته المختلفة، والذى نجح فى تحقيق اهدافه مع ثورة ٢٣ يوليو، والملاحظ ان هذه الركيزة الاساسية فى رؤية عبد الناصر للتاريخ الوطنى المصرى تلازمه حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، يعبر عنها فى جمل وعبارات وسياقات مختلفة، ويؤكد عليها باستمرار ودون تعديل أو تراجع، بعبارة اخرى احتلت ركيزة تواصل وتكامل كفاح الشعب المصرى مكانه مركزية فى رؤية عبد الناصر للتاريخ، واتسمت بقدر كبير من الوضوح والثبات.

يقول جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ : " كانت ثورة ٢٣ يوليو تتويجا لكفاح المواطنين بنصر عظيم حتى يتولى امره بنفسه وحتى يمسك زمام شأنه بيده.. " (٤)، ولا يعنى نجاح ثورة يوليو توقف أو انتهاء كفاح الشعب المصرى، فهو عملية متواصلة ومتنامية حيث يقف عبد الناصر فى عيد الجلاء عام ١٩٥٦ ليؤكد " ان الكفاح مرحلة طويلة لا تنتهى عند غاية من الغايات ولكنها تتجه قدما فالغاية تتحدد والامانى تتزايد والمطالب تظهر دائما امام الشعوب.. اننا اليوم قد اختتمنا مرحلة من مراحل الكفاح وبدأنا مرحلة

جديدة.. ان الطريق امامنا لايزال طويلا.. الطريق من اجل البناء.. من اجل تعزيز الكفاح " [٥]

ولا شك ان الفقرة الاولى من الميثاق الوطنى تبلور فكرة التواصل والتكامل فى نضال الشعب المصرى وانتصاره التاريخى فى ٢٣ يوليو، ينص الميثاق فى بداية الباب الاول على " ان اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر " [٦]

وتحفل خطابات واحاديث جمال عبد الناصر فى الستينات بما يعزز ويؤكد الفكرة السابقة ويعمق ابعادها، الامر الذى ينفى صحة ما يقال فى معرض الهجوم على عبد الناصر انه ألغى تاريخ نضال الشعب المصرى قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصور التاريخ المصرى وكأنه يبدأ مع صورة ٢٣ يوليو، وفى هذا السياق نورد ما ذكره عبد الناصر فى عيد العلم عام ١٩٦٥ حين قال بالحرف الواحد " ان تاريخ مصر العظيمة لم يبدأ بثورة ٢٣ يوليو الحقيقية فى انها استطراد طبيعى لنضال الشعب المستمر وطاقاته المتجددة وآماله البعيدة " [٧].

٢- عمق وأصالة اليقظة المصرية :

الركيزة الثانية فى رؤية عبد الناصر تجسدت فى إيمانه بحق الشعب المصرى فى التقدم للحاق بركب التقدم البشرى بعد ان فرضت عليه قوى خارجية " المغول – المماليك – العثمانيون " العزلة والتخلف والضعف. وأكد عبد الناصر ان استحقاق النهضة والتقدم يرتبط بعوامل كثيرة كان من بينها عمق وأصالة اليقظة التى ظهرت بوادرها قبل الحملة الفرنسية على مصر، ثم تزامن انطلاقها مع بداية النهضة والتقدم فى اليابان، يقول عبد الناصر : " ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التىصنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت – كما يقول بعض المؤرخين – فان الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه إلى الحياة فى مصر كلها، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة... " [٨] لكن عبد الناصر يضع حدث الحملة الفرنسية فى سياقه التاريخى الصحيح عندما يستدرك قائلا : " على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة

الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت، جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة.. " (٩).

والمتأمل هنا لرؤية عبد الناصر لتأثير الحملة الفرنسية على اليقظة المصرية يلحظ تطورا فى أبعاد هذه الرؤية مقارنة بما أورده فى فلسفة الثورة عندما قال : " جاءت الحملة الفرنسية وتحطم الستار الحديدى الذى فرضه المغول علينا، وتدفقت علينا افكار جديدة.. وتفتحت لنا افاق لم يكن لنا بها عهد. وورثت أسرة محمد على كل ظروف المماليك، وان حاولت ان تضع عليها من الملابس ما يناسب زى القرن التاسع عشر.. وبدأ اتصالنا باوربا والعالم من جديد.. بدأت اليقظة الحديثة.. " (١٠).

ان عبد الناصر فى الميثاق يقدم رؤية أكثر تاريخية لبدايات اليقظة المصرية الحديثة، ويوضح انها كانت نتاجاً لتفاعل عناصر داخلية تموج بها مصر مع عوامل خارجية تمثلت فى ما جاءت به الحملة الفرنسية، ومثل هذا التفاعل شكل ملامح " اليقظة الشعبية " التى مهدت لمحمد على حكم مصر وانطلاق اليقظة المصرية الحديثة التى أصيبت بالنكسة، يقول الميثاق " واذا كان هناك شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر، فان المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه، ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب.. " (١١) ويصدر عبد الناصر حكمه الشهير على محمد على بان مغامراته الفردية " عرقلت حركة اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الاضرار "..

وتزامنت النكسة مع تطور الاستعمار ودخوله مرحلة الاحتكارات المالية، وكانت النكسة فى مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية.. هكذا تعثرت اليقظة المصرية الحديثة، وتواصل كفاح الشعب المصرى لتحقيق استقلاله الوطنى وتحقيق التقدم، أى متابعة خط اليقظة والنهضة.

هكذا يعزو الميثاق انتكاسة اليقظة المصرية لأسلوب محمد على فى الحكم ومغامراته الخارجية، ومثل هذا التفسير – والذى يتضمن أحكاما تقييميه واضحة بحق محمد على – يتجاهل أولا الكثير من الحقائق التاريخية الخاصة بدور القوى الاستعمارية فى تطويق تجربة محمد على التحديثية وضربه عسكريا، كما يعتمد ثانيا على معايير معاصرة فى السياسة والحكم تنتمى إلى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فى الحكم على تجربة تاريخية

تنتمى لعالم بدايات القرن التاسع عشر، حيث كانت النظم الفردية والامبراطوريات العسكرية ذات التوجه الاستعمارى أمرا طبيعيا ومتسقا مع الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى اوروبا، فما بالنا بدولة كمصر كانت فى بدايات اليقظة الحديثة على نحو ما يقرر الميثاق.

ويمكن القول بان قسوة ولا تاريخية أحكام الميثاق على تجربة محمد على ترجع بالاساس إلى الخصام التاريخى والصراع السياسى بين ثورة يوليو واسرة محمد على، فالثورة التى قوضت الحكم الملكى الذى اسسه محمد على لم يكن من المتصور أو المقبول سياسيا وأيديولوجيا أن تقر بايجابيات محمد على، بل وكان من غير المنطقى ايضا أن تلحظ عناصر التشابه التاريخى بين نهجها الاستقلالى وسعيها الوحدوى وبين تجربة محمد على ان التشابه بين تجربة محمد على وثورة يوليو صار فى الكتابات السياسية المعاصرة أمرا متفق عليه رغم اختلاف وتباين قراءة دلالات هذا التشابه، ولا يتسع المجال لرصد هذه القراءات، لكن المفارقة ان اهتمام الكتابات الوطنية المصرية برصد وتحليل أوجه التشابه بين تجربة محمد على والتجربة الناصرية قد نما فى أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧، حيث ظهرت كثير من الاجتهادات التى تحلل عناصر القوة والنهوض فى التجربتين، ثم عناصر الاخفاق خاصة دور القوى الاجنبية فى ضرب التجربتين على أساس أنهما حاولتا تأسيس دولة مصرية قوية مستقلة فاعلة فى محيطها العربى، ومن ثم اصطدمتا بالقوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولى.

٣- الثورة أداة التغيير :

استندت الرؤية الناصرية للتاريخ ومسار تطوره على ركيزة أساسية هى الثورة كأداة للتغيير وتطور المجتمع وتحقيق تقدم البشر، وقد ظهرت هذه الركيزة الاساسية فى فلسفة الثورة، ويبدو أنها كانت قناعة راسخة لدى عبد الناصر قبل التحرك العملى نحو تفجير ثورة ٢٣ يوليو، بعبارة أخرى كانت الثورة كاداة للتغيير وتحقيق التقدم عامل رئيسى فى اتجاه عبد الناصر للثورة على الاوضاع القائمة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، واستنادا إلى اشارات عديدة اوردها عبد الناصر فى أحاديثه وخطبه فقد تحرك وعيه من العمل لتوحيد كلمة الزعماء إلى الاغتيالات السياسية ثم إلى الثورة كانماط ثلاثة لما أطلق عليه عبد الناصر فى فلسفة الثورة العمل الايجابى [١٢].

ويوضح عبد الناصر فى فلسفة الثورة قناعة راسخة لديه تتمثل فى القول بأن " لكل شعب من شعوب الارض ثورتان " ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغيه فرض عليه أو من جيش معتد أقام فى أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الامر عليه فيها على ما يحقق العدالة لابناء الوطن الواحد. لقد سبقتنا على طريق التقدم البشرى شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشهما معا.. وانما فصل بين الواحدة والثانية مئات السنين، أما نحن فان التجربة الهائلة التى امتحن بها شعبنا هى ان تعيش الثورتان معا فى وقت واحد " (١٣) ويحدد عبد الناصر شروط نجاح الثورة السياسية فى وحدة جميع عناصر الامة وترابطها.

والثابت ان قناعة عبد الناصر بالثورة كاداة للتغيير والتقدم، واندماج البعدين السياسى والاجتماعى وتكاملهما قد لازمته وحددت توجهاته الفكرية وسياساته فى الحكم، كما حددت رؤيته لمسار التاريخ المصرى الحديث واشكاليات الحركة الوطنية المصرية.

ولعل الاهداف الستة الشهيرة لثورة يوليو تعكس فكرة الاندماج بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، كما أن وحدة جميع عناصر الامة وترابطها كشرط لنجاح الثورة السياسية - الذى أشار اليه عبد الناصر فى فلسفة الثورة - قد تجسد فى شعارات هيئة التحرير الاتحاد والنظام والعمل، ثم تطور وتبلور فى صيغة تحالف قوى الشعب العامل والصراع السلمى بين الطبقات، اكثر من ذلك فان تداخل وتكامل الثورتين السياسية والاجتماعية تطور فى صياغات عبد الناصر فى الميثاق لمفهوم الثورة الشاملة الذى ورد فى الباب الاول، ثم دفعه إلى تخصيص الباب الثالث من الميثاق للحديث عن ضرورة الثورة، " فالثورة هى الطريق والوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الامة العربية أن تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها.. والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستقلال " (١٤).

ويحدد عبد الناصر شروط الثورة فى كونها بالطبيعة عملا شعبيا وتقدميا، ثم يقرن ويدمج بين هذه الشروط فى الديمقراطية والاشتراكية، الاولى وتعنى توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه، واما الاشتراكية فهى الترجمة الصحيحة لتقدميه الثورة، وتتحقق باقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص، مجتمع الانتاج

ومجتمع الخدمات.. وبهذه المعاني والابعاد يؤكد الميثاق " ان الديمقراطية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنين، انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونها أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق إلى آفاق الغد المرتقب (١٥).

مثل هذا التصور المتماسك للثورة والعمل الثورى، يتسم بقدر كبير من التجريد، علاوة على النزعة الشمولية لدمج وتوحيد كثير من العمليات والانشطة السياسية والاجتماعية، الامر الذى ساعد التجربة الناصرية على مواجهة تحديات عديدة داخلية وخارجية، وتحقيق انجازات ملموسة فى كثير من الميادين، كما أدى وبالقدر نفسه إلى مشاكل واخفاقات لا يتسع المجال لمناقشتها، لكن قد تكفى الاشارة إلى اشكاليات تجسيد منطلقات وتصورات عبد الناصرعن الحرية السياسية، وعن امكانية تحقيق الديمقراطية السياسية عبر صيغة تحالف قوى الشعب العامل، فضلا عن الفشل فى تأكيد انفصال وهيمنة المجالس الشعبية المنتخبة على اجهزة الدولة التنفيذية، وفى تحقيق جماعية القيادة ودعم سلطات التنظيمات التعاونية والنقابية.

لقد غابت أو غيبت أغلب الضمانات التى تحدث عنها الميثاق فى البابين الخامس والسادس لتطبيق مفهوم الثورة الشاملة والعمل الثورى الذى يهدف لتحقيق الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، مما أحدث انفصال هائل بين الافكار والتصورات النظرية التى طرحها عبد الناصر وبين السياسات التى باشرتها أجهزة الدولة التنفيذية علاوة على تعاظم دور الجيش واجهزة الامن وتدخلهما المباشر فى مسار التجربة الناصرية، وقد أفضى ذلك فى التحليل الاخير إلى ضعف وتآكل التجربة من الداخل ونهايتها السريعة بمجرد موت جمال عبد الناصر.

على أن مفهوم الثورة الشاملة " الثورة السياسية والاجتماعية " والعمل الثورى بأهدافه الطموحة ظل شاخصا فى وعى عبد الناصر بالتاريخ المصرى الحديث، وعاملا رئيسيا فى تحديد أحكامه على الأحداث والاشخاص والزعامات التى لعبت أدوارا مؤثرة فى التاريخ المصرى الحديث بكلمات أخرى حدد مفهوم عبد الناصر للثورة الوطنية الاجتماعية وتداخل مراحلها، ثم الثورة الشاملة والعمل الثورى قراءته لتاريخ مصر الحديث واحكامه على القوى الاجتماعية والسياسية والاشخاص الذين شكلوا ملامح هذا التاريخ وصنعوا أحداثه.

فى هذا السياق احتفى عبد الناصر بالثورات والمعارك الوطنية فى تاريخ مصر الحديث، فثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة [١٦]، التى أصابت مصر بعد فشل محمد على وفتحت مصر بابا للاحتكارات المالية الاجنبية، ويقول: " وفى اواخر القرن التاسع عشر بدأ الشعب بعد فترة طويلة من التمهيد الثورى يستعد للعمل الثورى، ولكن الخيانة ضربت الثورة من الخلف، ولم تصل ثورة عرابى إلى حيث كانت تستطيع.. ضربتها الخيانة المتحالفة مع الاستعمار " [١٧].

ثم قامت ثورة ١٩١٩ التى يصفها عبد الناصر " بالثورة الكبرى ".." قامت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ بعد كفاح طويل ضد العدوان الخارجى وضد السيطرة الداخلية.. وقامت الثورة تطالب بالدستور الذى يعلن حق هذا الشعب فى الحياة وحق هذا الشعب فى الحرية ".[١٨]

ويتراجع الميثاق عن وصف ثورة ١٩١٩ بالثورة الكبرى، ويورد ثلاثة اسباب لفشل ثورة ١٩١٩، فالسبب الاول يدور حول إغفال القيادات الثورية لمطالب التغيير الاجتماعى نتيجة ان المرحلة التاريخية جعلت من طبقة كبار ملاك الاراضى اساسا للاحزاب السياسية التى قادت الثورة، والسبب الثانى غياب البعد العربى على قيادات الثورة، أما السبب الثالث فهو عدم قدرة قيادات الثورة عن تطوير أساليب نضالها بحيث تتماشى مع أساليب الاستعمار، وبالتالى ارتضت باستقلال شكلى لا مضمون له، وحياة حزبية تفرق ولا تجمع، حيث تحولت إلى ملهاه تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية، ثم جاءت معاهدة ١٩٣٦ بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩، فمقدمة المعاهدة تنص على الاستقلال بينما صلبها يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى [١٩].

ويعتقد الباحث ان السببين الاول والثالث اللذين اوردهما الميثاق لتفسير فشل ثورة ١٩١٩ مستمدان أصلا من مفهوم عبد الناصر للثورة الوطنية الاجتماعية أو الثورة الشاملة بتعبير الميثاق، وكان هذا المفهوم أحد الافكار الاساسية التى تبلورت وتبنتها حركات التحرر الوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد تأثر به عبد الناصر والضباط الاحرار، وصار من الافكار والبرامج الاساسية لثورة يوليو، من هنا قد يبدو من غير الملائم استخدام مفهوم الثورة الوطنية – الاجتماعية كمعيار لتقييم ثورة ١٩١٩ وأداء زعمائها، بكلمات اخرى لم يراع الميثاق الظروف المحلية والدولية التى أحاطت بثورة ١٩١٩ وحددت الخيارات المتاحة امام زعمائها، ولم يضع فى

اعتباره الافكار التى كانت توجه حركات التحرر الوطنى انذاك، ويمكن القول بأن المنهج التاريخى المقارن قد يساعد فـــى اعـــادة النظـــر لثـــورة ١٩١٩ وتقييمها فى ضوء الثورات الوطنية المعاصرة لها والتى تفجرت فى العـــالم العربى أو فى دول اسيا وامريكا اللاتينية.

ان ايا من هذه الثورات لم يطرح على جدول اعمالـــه مهـــام للتحـــول الاجتماعى، أو يشرك بشكل حقيقى العمال والفلاحين فى القيادة، وبالتالى فان أحكام الميثاق على ثورة ١٩١٩ تبدو فى حاجة إلى مراجعة شاملة ليس فقط من أجل مراعاة الظروف التاريخية لثورة ١٩١٩ والإطار الفكرى والسياسى السائد انذاك، بل ايضا لتخليص تلك الاحكام من التحيز الواضح فى بعـــض الصياغات والأحكام مثل وصف دور سعد زغلول بأنه ركب قمـــة الموجـــة الثورية الجديدة !! وكذلك تحميل قيادات ثورة ١٩١٩ وحدها مسئولية اغفال البعد العربى بالرغم من ان زعماء الحركة القومية العربية لم يعملوا من اجل ادراج مصر فى صفوفها، وكان اهتمـــامهم منصـــبا علـــى دور المشـــرق العربى[٢٠].

وكامتداد لمفهوم الثورة الشاملة الذى يعتمد عليه عبد الناصر فى قـــراءة التاريخ المصرى الحديث، يصدر عبد الناصر أحكاما ســـلبية بحـــق الحيـــاة الحزبية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يقول:" كان بيننا وبينكم نظام حزبـــى فـــرق وحدة البلاد وفرق شملها، ولم تكن المبادئ موضوع خلاف، وانمـــا كانـــت الزعامات والانانية والمال الحرام وقوت هذا الشعب هو موضوع الخـــلاف ومحور ارتكازه "[٢١].

ويرى عبد الناصر ان الأحزاب كانت لكبار ملاك الاراضى لذلك أهملت الجوانب الاجتماعية، وأفسدت المناخ الحزبى الذى جذب بدوره جماعات من المثقفين..ويؤكد عبد الناصر فى الميثاق " كانت هناك واجهـــة ديمقراطيـــة مضللة استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة سنة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه، ان الديمقراطية بالطريقة التى جرت ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاه مهينة"[٢٢].

وتتكرر احكام عبد الناصر القاطعة الدلالة على الفشـــل نتيجـــة وجـــود الاستعمار وسيطرة الاقطاع ورأس المال كما يؤكد على فساد الحياة الحزبية قبل الثورة، وتصارع الجميع من أجل مقاعد الحكم بغض النظر عن مصالح الشعب وحقه فى الاستقلال وتحقيق الحرية الاجتماعية،" ان فقـــدان الحريـــة

الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة.. "[٢٣].

وتحفل خطب وأحاديث جمال عبد الناصر بهذه الاحكام والتى يصل اليها اعتمادا على مفهومه للثورة الشاملة وتكامل أهداف الحرية السياسية والحرية الاجتماعية.

من هنا كان يبرز رفضه لعودة الأحزاب بعد الثـورة لغيـاب العدالـة الاجتماعية، فلا يمكن أن توجد ديمقراطية مع الظلم الاجتماعى، ولا حريـة بدون مساواة، ولا ديمقراطية بدون مساواة، ولا مساواة مـع الاقطـاع، ولا مساواة مع الاستغلال، ولا مساواة مع سيطرة راس المال[٢٤].

٤- وحدة التاريخ العربى:

تمثل قناعة عبد الناصر بوحدة التاريخ العربى، الركيزة الثالثة الاساسية فى رؤيته للتاريخ، ويحفل التراث الناصرى بأمثلة واستشهادات تؤكد وحدة التـاريخ العربى، وما يترتب على ذلك من وحدة المصـير العربـى، ووحـدة النضـال العربى، وقد ظهرت تلك الاطروحات فى فلسفة الثورة ثم تطورت وتبلورت فى الستينات، وبصفة عامة فإن عبد الناصر توسع فى استخدمها وتوظيفهـا علـى نطاق واسع اثناء الوحدة المصرية – السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١.

فى فلسفة الثورتمنح عبدالناصر الدائرة العربية اولوية ضـمن الـدوائر الثلاث حيث يقرر فى حسم " وما من شك فى ان الدائرة العربية هى من أهم واوثقها ارتباط بنا فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفـس المحـن، وعشنا نفس الازمات وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاه كانوا معنا تحـت نفس السنابك " [٢٥] ويقول عام ١٩٥٧،" عندما كان العرب وحدة متماسـكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم كما حدث أيام الحروب الصليبية " [٢٦].. ويؤكد عام ١٩٥٨ " ان قصة كفاح الشعب العربى وخطوات الكفاح واحـدة لسبب واحد بسيط.. كل فرد فى الامة العربية يعرفـه ويعلمـه.. هوتشـابه الظروف الكاملة.. وتوافق هذه الظروف وترابطها"[٢٧].

وعندما يبدأ عبد الناصر فى تاصيل مفهوم القومية العربية يركز علـى وحدة التاريخ العربى وما يترتب عليه من وحـدة الامـة العربيـة وحقهـا

المشروع فى تحقيق الوحدة والتقدم بما فى ذلك انجاز الثورة السياسية والاجتماعية أو الثورة الشاملة تلك القناعة الراسخة عند عبد الناصر.

ولعل من أبرز العبارات التى استخدمها عبد الناصر قوله:" اننا حين نتكلم عن القومية العربية، فقد علمنا التاريخ ان الحفاظ على قوميتنا العربية فى الماضى كان السبب فى الحفاظ على حريتنا، وعلى استقلالنا "، [٢٨] ويقول عام ١٩٦٢ " استطاعت وحدة العرب، وحدة سوريا ووحدة مصر، الجيش المصرى مع الجيش السورى ان يهزم التتار فى اول معركة ينهزم فيها التتار الذين تقدموا بدون أى هزيمة.

اذن الوحدة، هذه الوحدة من ناحية المصلحة هى قائمة.. وهذه الوحدة من ناحية المصير المشترك هى قائمة، من ناحية الماضى المشترك ايضا قائمة.. ووحدة المصير وحدة الوجود.."[٢٩].

وتعكس صياغات الميثاق ومفاهيمه الاساسية ركيزة وحدة التاريخ العربى، حيث يؤكد الميثاق على ان تيارات التاريخ التى كانت تهب على المنطقة العربية، ويقرر الميثاق " يكفي ان الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان "[٣٠] كما يستخدم عبد الناصر فى الميثاق مداخل ومفاهيم جديدة على الفكر السياسى المصرى كالشعب العربى فى مصر الذى استخدم فى العبارة الاولى. من جانب اخر ربط عبد الناصر بين ثورة الشعب المصرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبين احتمالات الثورة العربية، كما أكد ان اهمال قيادات ثورة ١٩١٩ للبعد العربى كان أحد اسباب فشل الثورة.

٥- دور الانسان فى صنع التاريخ :

يخلو الخطاب الناصرى أو يكاد من استخدام تعبير دور الانسان فى صنع أو قيادة حركة التاريخ، ومع ذلك فان الخطاب الناصرى منذ فلسفة يناقش بالتفصيل أبعاد وملامح دور الانسان المسلح بالوعي الثورى وارادة التغيير فى صنع التاريخ، حيث ركز على ثلاث قوى رئيسية تجسد الدور الانسانى فى صنع التاريخ وهى :

١- الشعب المصرى الذى ناضل عبر التاريخ من اجل نيل حريته، ثم صنع ثورة يوليو ليحقق الاستقلال والتقدم والعدالة الاجتماعية.

٢- الطليعة الثورية فى قيادة الثورة وتنظيم الجماهير.

٣- الزعيم أو البطل القادر على استيعاب الظروف التاريخية والتعبير عن مصالح الشعب واحتياجات المرحلة وأهدافها.

هكذا تنهض رؤية عبد الناصر لدور الانسان فى صنع التاريخ، وتتبلور أمامنا الركيزة الخامسة فى رؤية عبد الناصر للتاريخ، والتى تحظى بمكانة مركزية فى الخطاب الناصرى، كما تتسم بالشمول والترابط بين ابعادها الثلاثة : الشعب، الطليعة، الزعيم، على ان هذا الترابط لا يعنى التساوى فى الاهمية أو التماثل.

ولتوضيح سمة الشمول والترابط يكتفى الباحث بالاشارة إلى حرص الميثاق على استخدام مفهوم الشعب أو الجماهير كصانع رئيسى لحدث الثورة، وعندما يتطرق إلى الجيش ودوره يوم ٢٣ يوليو فانه يؤكد على العلاقة الحميمة بين الجيش والشعب، ويصور تلك العلاقة على اساس ان الشعب دفع بطلائعه الثورية داخل الجيش للتصدى لمسئولية الثورة، على أن هذا الشعب العظيم كان بمثابة المعلم الاكبر لطلائعه الثورية، كما انه حافظ بوعيه ووحدته الوطنية على الثورة ومنجزاتها، وراح يطورها.

يقرر الميثاق الوطنى " ان اعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هى صانعة الثورة، وانما كانت أداة شعبية لها، لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة هى انها استولت على الامور فيه، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره، وهو جانب النضال الشعبى.."[٣١].

ويتابع الميثاق فى موضع اخر:" وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم يكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى التى تصدت لمقدماته.. لكن الشعب المعلم صانع الحضارة راح يلقن طلائعه أسرار اماله الكبرى، ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى.."[٣٢] ويتابع الميثاق :" ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية ان تنضم إلى صفوف العمل الجماهيرى وأوكل إلى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء "[٣٣].

ولا يقتصر مفهوم الطلائع الثورية فى الخطاب الناصرى على العناصر الثورية فى الجيش بل يمتد إلى العناصر الثورية خارج الجيش، فى هذا السياق بذل عبد الناصر جهودا مضنية على المستويين النظرى والعملى

لتجسيد فكرة خلق جهاز سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى يمثل الطلائع الثورية ويقود تحالف قوى الشعب العامل وينظم الجهود الشعبية، ويلاحظ ان الخطاب الناصرى استخدم فى الخمسينات مفاهيم الجماهير والشعب المصرى، وبعد اعلان الميثاق استخدام على نطاق واسع مفهوم تحالف قوى الشعب العامل، وربط بين تحالف قوى الشعب العامل والاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى يحشد قوى التحالف ويؤمن الوحدة الوطنية ويحافظ على الثورة ويقود عملية التحول الاشتراكيين.

وعلى العكس من اهتمام الخطاب الناصرى بتوضيح العلاقة بين الطليعة والجماهير لم يهتم عبد الناصر بتوضيح العلاقة بين القائد والطليعة، أو بين القائد والجماهير، بل اكتفى فى أكثر من مناسبة بالتقليل من أهمية دور القائد أو الزعيم فى صنع أحداث التاريخ وقيادة حركة التاريخ، ربما لادراكه بعمق دوره كقائد للثورة، ورغبته فى تفعيل الكتلة الجماهيرية عبر تحالف قوى الشعب العامل لتكون بديلا أكثر موضوعية عن سلطة القائد الفرد وامكانياته، وثمة اشارة واضحة جاءت على لسان عبد الناصر يقول فيها :" أنا مستعد لوحدة بدون عبد الناصر.. انى سوف اكون بره الوحدة، لان كل ما ركز على شخصى فى النهاية خطر على القضية القومية.. شخصى غير دائم.. بيقعد سنة.. اتنين أو ثلاثة.. كل فرد زائل، الحدث هو اللى مستمر.."[٣٤].

على ان فكرة دور البطل أو الزعيم فى التاريخ – أى دوره الشخصى – لم تكن خافيه تماما عن عبد الناصر – بل اعتقد انها راودته كثيرا واثرت فيها، ولكن ضمن شروط تعكس اداركه الواعى للعلاقات المعقدة بين الظروف الذاتية والموضوعية التى تخلق الحدث وتقود حركة التاريخ، واحسب ان وعى عبد الناصر بهذه الشروط قد تبلور منذ مطلع الخمسينات حيث عبر عنه صراحة فى فلسفة الثورة عندما كتب بالحرف الواحد :" ان ظروف التاريخ مليئة بالابطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه، وان ظروف التاريخ ايضا مليئة بادوار البطولة المجيدة التى لم تجد بعد الابطال الذين يقومون بها على مسرحه، ولست أدرى لماذا يخيل إلى دائما ان فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائما على وجه يبحث عن البطل الذى يقوم به، ثم لست ادرى لماذا يخيل إلى ان هذا الدور الذى ارهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا ان نتحرك وان ننهض بالدور ونرتدى ملابسه فان احدا

غيرنا لا يستطيع القيام به ؟ وأبادر هنا فأقول ان الدور ليس دور زعامة، انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة فى كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة فى هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابى فى بناء مستقبل البشر "(٣٥).

مثل هذا الاستشهاد الطويل قد يكشف عن وعى عبد الناصر المبكر بدور الفرد – البطل فى التاريخ، ضمن شروط وعوامل موضوعية، لكن اللافت للانتباه ان عبد الناصر تجنب فى أحاديثه وخطبه المعلنه تناول هذا الموضوع ويمكن تفسير ذلك فى ضوء اعتبارين الاول : ان مسألة دور الفرد – البطل فى حركة التاريخ تتصل بدور عبد الناصر الشخصى ومكانته على رأس الثورة والدولة فى مصر، وكان هذا الدور – ومازال – موضوعا للهجوم والنقد من قبل خصوم عبد الناصر فى الداخل. من هنا لم يهتم عبد الناصر بتوضيح علاقة الفرد – البطل بالشعب، أو علاقة الفرد البطل بحركة التاريخ حتى لا يستخدم هذا التفسير كمادة للهجوم على التجربة.

الاعتبار الثانى : ان عبد الناصر اهتم بدور الطليعة أو الطلائع الثورية واعتبر ان هذا الدور هو البديل الموضوعى لدور الفرد – القائد، وبالتالى اعتبر نفسه واحدا من العناصر الطليعية فى المجتمع.

والواقع أن اهتمام وتركيز عبد الناصر على دور الطليعة الثورية فى صنع الاحداث وتحريكها تفوق اهتمامه بدور الشعب أو الجماهير أو حتى تحالف قوى الشعب العامل، بعبارة أوضح فان الخطاب الناصرى منح الطليعة دورا أكثر اهمية من دور الشعب فى صنع الاحداث وقيادة حركة التاريخ، وذلك رغم كثرة استخدامه لمفاهيم الشعب والجماهير وتحالف قوى الشعب العامل، بينما أهمل الخطاب الناصرى – ربما عن قصد – الحديث عن دور القائد – البطل وعلاقته بالشعب وكذا علاقته بصنع وقيادة الاحداث ان التجربة الشخصية والتاريخية لعبد الناصر والتى صاغ بعض مكوناتها فى فلسفة الثورة تشى بهاجس عبد الناصر تجاه عدم فاعلية الجماهير غير المنظمة، وتجعله يضاعف من ايمانه ورهاناته على الطليعة باعتبارها قادرة على تنظيم الجماهير، يقول عبد الناصر فى فلسفة الثورة :" لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متأهبة، وانها لا تنتظر الا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الامة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير، وكنت أتصور دورنا على انه دور طليعة الفدائيين،

وكنت أظن ان دورنا هذا لا يستغرق اكثر من بضع ساعات"[٣٦].ويتابع عبد الناصر " وقامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير.. وطال انتظارها - لقد جاءتها جموع ليس لها اخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال، كانت الجموع التى جاءت اشياعا متفرقة وفلولا متناثرة"..[٣٧].

هذا المشهد التاريخى ربما كان الدافع أو المبرر الرئيسى لاستمرار الضباط الاحرار فى قيادة الدولة وتأسيس تجربة الثورة من جهة، والعمل على تنظيم الجماهير فى إطار تنظيم سياسى واحد أقرب إلى الجبهة من جهة ثانية، والحرص فى الوقت ذاته على اقامة تنظيم سياسى خاص داخل التنظيم السياسى العام، ويبدو أن فلسفة اقامة تنظيم خاص وسرى للطليعة قد تزامن مع مراحل الثورة المختلفة، ومع الاشكال التنظيمية السياسية الجامعة التى أقامتها الثورة، يقول عبد الناصر فى محادثات الوحدة:" من اول يوم فى الثورة احنا عندنا مثلا جهاز سياسى.. فاحنا اول من اقام الجهاز السياسى السرى، وبعدين حتى داخل الاتحاد القومى كان فيه الجهاز السياسى فى داخل الاتحاد القومى العناصر الاساسية المؤمنة"[٣٨].

لقد اختلفت مراحل الثورة وتجاربها خاصة فى مجال تنظيم الجماهير عبر هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى، ومع ذلك بقيت فكرة التنظيم السرى الخاص مسيطرة على الفكر والممارسة ولتخلق مشاكل عديدة لا مجال لمناقشتها، لكن يكفى هنا التقاط دلالة ان خبرة عبد الناصر فى التنظيم السرى الطليعى داخل الجيش، ونجاح هذا التنظيم فى مهمة الاطاحة بالنظام الملكى، مقابل اعتقاده فى عدم فاعلية الجماهير غير المنظمة، جعل عبد الناصر يتمسك بفكرة التنظيم الخاص السرى ويزداد ايمانا بفاعليته فى حماية الثورة وتنظيم الجماهير.

خاتمة :

تتأسس رؤية عبد الناصر للتاريخ المصرى الحديث على خمس ركائز مترابطة تعكس فيما بينها الخبرة الذاتية لجمال عبد الناصر فى الثورة، والحكم، والظروف التاريخية التى أحاطت بالتجربة الناصرية وما ارتبط بها من صراع سياسى وما خاضته من معارك، أى ان ركائز رؤية عبد الناصر

للتاريخ الوطنى لم تكن تعبيرا على عمل فكرى أو ممارسة نظرية مجردة بل كانت مزيجا من الافكار والقناعات الذاتية، والخبرات الشخصية فضلا عن اعتبارات الصراع السياسى والعمل عن بناء تجربة سياسية جديدة تؤسس لنفسها شرعية تاريخية، فى هذا السياق يمكن فهم أسباب إصدار بعض الاحكام اللاتاريخية أو المتحيزة التى صدرت تجاه احداث تاريخية أو شخصيات وطنية.

إن كثرة وتعدد وتواصل المعارك التى خاضتها ثورة يوليو فى الداخل والخارج يعد بمثابة مدخل أساسى لفهم طبيعة التجربة الناصرية وادائها السياسى، ففى مثل هذا المناخ تتغلب الاعتبارات العملية على الاعتبارات النظرية، ويجرى توظيف الفكر والتاريخ لمقتضيات الصراع الفكرى والسياسى، من هنا حرص عبد الناصر على تأكيد مشروعية ثورة يوليو وتميزها فى مقابل ثلاث قوى رئيسية اصطدم بها وناصبته العداء هى الاستعمار والقصر وأحزاب ما قبل الثورة، على ان هذا الحرص قد قاد إلى اصدار أحكام غير تاريخية بحق محمد على الذى حمل مسئولية تعثر النهضة المصرية، وكذلك بحق الدور الوطنى لسعد زغلول ولحزب الوفد الذى قاد لفترة طويلة الكفاح الوطنى ضد الاستعمار والقصر، ومع ذلك لم يفرق الميثاق بين حزب الوفد وبقية الاحزاب، فى المقابل حرص عبد الناصر على اعادة الاعتبار للدور الوطنى العظيم لقيادات الازهر ولأحمد عرابى ومصطفى كامل ولرموز النهضة الفكرية فى مطلع القرن العشرين، بالاضافة إلى تقدير مواقف الحزب الوطنى وحركة مصر الفتاة الأمر الذى يعنى ان رؤية عبد الناصر للتاريخ كانت فى بعض جوانبها محاولة لاعادة كتابة التاريخ الذى خضع لاعتبارات سياسية وايديولوجية كانت تخدم اسرة محمد على وتحافظ على مصالح الاستعمار(٣٩).

لقد قدم عبد الناصر رؤية تاريخية شاملة اعتمد فيها على ترسانة من المفاهيم والتصورات النظرية المتماسكة التى تعكس برنامجه لبناء المجتمع الاشتراكى، وبالتالى اصبح ينظر اليها كجزء من الفكر الناصرى، ورغم سلامة الموقف النظرى والمبدئى لهذه المفاهيم والتصورات الا ان استخدام بعض هذه المفاهيم لتقييم احداث فى مراحل تاريخية سابقة ادى إلى اصدار احكام متحيزة، ربما كانت مفيدة فى معارك الثورة فى الخمسينات والستينات، لكن مثل هذه الاحكام تحتاج إلى مراجعة فقد انتهت التجربة الناصرية، وانتهت معها معاركها وما تفرضه من اعتبارات سياسية وايديولوجية، وبات

على المهتمين بالتجربة الناصرية أو المنتمين لافكارها الاساسية ان يقدموا قراءة جديدة لتاريخ مصر الحديث قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بل وحتى لتاريخ التجربة الناصرية نفسها

واعتقد ان هذه القراءة يجب أن تشمل أولا مراجعة بعض الاحكام اللاتاريخية أو حتى المتحيزة التى صدرت بحق محمد على أو ثورة ١٩١٩ وحتى التجربة الحزبية قبل ١٩٥٢، ثانيا اعادة النظر في بعض مفاهيم ومكونات الركائز التى استندت اليها رؤية عبد الناصر لتاريخ مصر الحديث، وتتجسد هذه المكونات الفكرية فى مفهوم الثورة كأداة للتغيير، ومن ثم محرك للتاريخ لقد صاغ عبد الناصر هذه الفكرة، وآمن بها وعمل على هديها وكانت أحد أهم أسباب انجازه التاريخى، لكن تجربة عبد الناصر غير قابلة للتكرار، واذا كانت الثورة هى البديل الوحيد المتاح فى بعض الظروف فان على الناصريين الايمان بامكانية التغيير السلمى، والوصول إلى السلطة عبر صندوق الانتخاب، بما يتطلبه ذلك من اشتراك فى العمل السياسى ضمن تعددية حزبية.

واذا كان الناصريون فى اكثر من بلد عربى يشتركون فى الحياة الحزبية المقيدة بدرجات مختلفة فان الاشكالية التى تطرح نفسها هى هل يمكن احداث التغيير السلمى المطلوب ؟ وكيف ؟ من جانب اخر فان الموقف النظرى والمبدئى لعبد الناصر الخاص بضروة توفير العدالة الاجتماعية لضمان الديمقراطية قد يخلق اشكاليات من نوع اخر مثل هل يعنى غياب العدالة الاجتماعية غياب الديمقراطية يمكن ان يحسن من فرص تحقق مستويات افضل من العدالة الاجتماعية ثم ما هو المستوى المقبول لتحقيق فى ظل تعددية حزبية مقيدة ؟.

ان هذه الاشكاليات ينبغى ان تدفع الناصريين لاعادة تعريف العدالة الاجتماعية، ووضع معايير لمستويات الحد الادنى من العدالة الاجتماعية، والنضال السياسى من اجل تحقيق هذا المستوى، بالاضافة إلى تطوير قواعد الممارسة الحزبية وضمان حقوق الانسان.

على ان الإيمان والعمل لاحداث التغيير السلمى عبر صندوق الانتخاب يتطلب كذلك التخلى عن فكرة التنظيم والعمل الطليعى والتركيز على العمل الجماهيرى السلمى، المعلن والعام وما يتطلبه ذلك من استنباط وسائل جديدة فى العمل السياسى.

خلاصة القول ان رؤية عبد الناصر لتاريخ مصر الحديث لايجب ان تكون ملزمة كلية للناصريين، بل يجب عليهم قراءة جديدة، قراءتهم لاقراءة عبد الناصر التى تأثرت بالاوضاع التاريخية والمعارك السياسية والفكرية التى خاضتها ثورة يوليو، والقراءة المطلوبة من الناصريين تبدأ بمراجعة بعض الاحكام غير التاريخية أو المتحيزة التى صدرت تجاه بعض احداث وشخصيات التاريخ المصرى الحديث، كما تشمل القراءة اعادة النظر فى بعض المفاهيم والتصورات النظرية التى اعتمد عليها عبد الناصر فى قراءته للتاريخ المصرى الحديث واعتبرها البعض من الثوابت ليس فقط في رؤية التاريخ المصرى الحديث، بل في الفكر الناصرى كمفهوم الثورة الشاملة والعدالة الاجتماعية كشرط للديمقراطية، واولوية العمل الطبيعى، فهل ينجز ناصريو اليوم هذه القراءة.

المراجع

(١) فلسفة ثورة يوليو، القاهرة، اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر، بدون تاريخ، ص ٦
(٢) المرجع السابق، ص ٧
(٣) المرجع السابق، ص١٣
(٤) خطاب جمال عبد الناصر فى ١٦ / ١ / ١٩٥٦
(٥) خطاب جمال عبد الناصر فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٦
(٦) الميثاق الوطنى، وثائق ثورة يوليو، القاهرة، اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٦٣
(٧) خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٥
(٨) يدور جدل ونقاش بين باحثى التاريخ الحديث حول حقيقة وابعاد الوجود العثمانى فى مصر.. ودوره، وهل فرض العزلة على المجتمع المصرى.. وهل هو استعمار أم لا، ويطالب بعض الباحثين بمراجعة العديد من هذه الاحكام، انظر على سبيل المثال : عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ٤ اجزاء، القاهرة : مكتبة الانجلو، ١٩٨٠ ".
(٩) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ٨٤.
(١٠) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ٣١.
(١١) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ٨٥.
(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر الجزء الثانى من فلسفة الثورة، مرجع سابق.
(١٣) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص١٨.
(١٤) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ٧٥.
(١٥) الميثاق، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(١٦) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ٨٥.
(١٧) خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٢ / ٧ / ١٩٦٢.
(١٨) خطاب جمال عبد الناصر فى ٢١ / ١ / ١٩٥٦.
(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر الباب الثالث من الميثاق.
(٢٠) أنيس صايغ، تطور الفكرة العربية فى مصر بيروت، مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩.
(٢١) خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٢ / ٧ / ١٩٥٧.
(٢٢) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص٩٦.
(٢٣) الميثاق الوطنى، مرجع سابق،ص١١٣.
(٢٤) انظر على سبيل المثال : خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٢ / ٧/ ١٩٦١.

(٢٥) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٢٦) خطاب جمال عبد الناصر فى ١ / ٤ / ١٩٥٧.
(٢٧) خطاب جمال فى ٢٢ / ٧ / ١٩٥٨.
(٢٨) خطاب جمال عبد الناصر فى اللازقية، اكتوبر ١٩٦٠.
(٢٩) خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٢.
(٣٠) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ١٧٧.
(٣١) الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٣٢) الميثاق الوطنى، مرجع سابق ص ١٠٣.
(٣٣) الميثاق الوطنى، مرجع سابق ص ١٠٤.
(٣٤) محاضر محادثات الوحدة، القاهرة مؤسسة الاهرام اغسطس ١٩٦٣، ص ٤١.
(٣٥) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٢.
(٣٦) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ١٤ : ص ١٥.
(٣٧) فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ١٥.
(٣٨) محاضر محادثات الوحدة، مرجع سابق، ص ٨٤.

تأثرت الكتابات والدراسات التاريخية المصرية بعناصر أيديولوجية، كما تأثرت بالصراع السياسى والحزبى، لمزيد من التفاصيل انظر : ما يررؤل، الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ١٩٢٦ - ١٩٥٢، بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج، ترجمة احمد صادق سعد، القاهرة، دار شهدى للنشر، د. ت.

لم يكن نقد التجربة الناصرية من الداخل بغرض التطهر من الأخطاء، فلكل فعل تاريخى كبير سلبياته وأضراره من منظور المتضررين منه، وثورة يوليو بكل سياساتها و صراعاتها مع الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، ولم يكن نقدنا أيضاً بغرض إدعاء الحكمة بأثر رجعى لأجل أن نضيف رتوشاً على ملامح رسمتها الاحداث بغرض التجميل ولكن لأننا ارتأينا أن خصوم الداخل لابد أن نمد جسور الحوار معهم من أجل المستقبل وبالذات بعد أن اشتد الكرب على المصريين وتقلص الدور المصرى وضاع النفوذ واضمحلت الهيبة، وأصبح من اليقين بأنه لاخلاص لمصر من الانقلاب الذى حدث فى مايو ١٩٧١ وظل قائماً حتى الأن إلا بوحدة القوى السياسية المعارضة لتلك السياسات الانقلابية وكذلك بمحاولة بناء رافعة اجتماعية / سياسية للتغيير فى البلاد.


Bibliotheca Alexandrina
0918709

